



ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان

نحو إطار وطني لضمان الجودة

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2021
الطبعة الأولى 2021

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها، وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي بجنيف، CH-1211 Geneva 22، Switzerland، أو عبر البريد الإلكتروني rights@ilo.org: والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات التي لها حقوق النسخ أن تنتج نسخاً وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. ويمكن زيارة www.ifrro.org للاطلاع على المنظمات التي لها حقوق النسخ في بلدك.

العنوان: ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان: نحو إطار وطني لضمان الجودة، بيروت، أيار 2021.

ISBN: 9789220354995 (print)
ISBN: 9789220355008 (web pdf)

متوفرة أيضاً باللغة الإنكليزية:

Quality assurance and accreditation in technical and vocational education and training in Lebanon: Towards a national quality assurance framework.
ISBN: 9789220354834 (print) / 9789220354841 (web pdf),
بيروت، أيار 2021

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتماشى مع تلك التي تستعملها الأمم المتحدة، ولا المواد المعروضة فيها، على التعبير عن رأي مكتب العمل الدولي بأي شكل بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. إن مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً، هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية من خلال زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:
منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية
ص. ب. 11-4088، رياض الصلح 1107-2150
بيروت، لبنان
شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

طبع في لبنان.

قائمة المحتويات

7	الملخص التنفيذي
15	1. مقدمة
15	1.1 السياق
15	1.2 المنهجيات
17	2. ضمان الجودة والاعتماد
17	2.1 إطار ضمان الجودة (QAF)
18	2.2 معايير الجودة
20	2.4 الاعتماد
21	3. ممارسات ضمان الجودة والاعتماد على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان
21	3.1 التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان
23	3.2 مقدّمو التدريب الرسمي
23	3.2.1 المديرية العامة للتعليم المهني والتقني
24	الترخيص المؤسسي
25	تطوير المنهج الدراسي
25	المراقبة
27	أهمية سوق العمل
30	3.2.2 وزارة الزراعة
31	3.3 مقدمو التدريب المهني القصير الأمد غير الرسمي
32	3.3.1 حوكمة مقدمي الخدمة المهنية القصيرة الأمد المرخصين من قبل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني
34	3.3.2 وزارة الزراعة
34	3.3.3 المركز الوطني للتدريب المهني (NCVT)
36	3.3.4 المؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO)
36	3.3.5 وزارة الشؤون الاجتماعية
38	4. أنظمة ضمان الجودة والاعتماد
38	4.1 الممارسات العالمية الفضلى في مجال ضمان الجودة والاعتماد
39	4.2 الممارسات الإقليمية الفضلى في مجال ضمان الجودة والاعتماد
41	4.3 مجالس المهارات القطاعية والروابط القطاعية
42	5. نحو إطار وطني لضمان الجودة
42	5.1 السيناريو 1: السيناريو المثالي
49	5.2 السيناريو 2: السيناريو العملي
53	المراجع
55	الملحق 1: المقابلات
57	الملحق 2: مسرد المصطلحات

قائمة المحتويات

الجدول

الجدول 1 - الجهود التنافسية " من الأعلى إلى الأسفل " على مستوى السياسات لتعزيز ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني.	10
الجدول 2 - النهج التصاعدي " من الأسفل إلى الأعلى " لضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني	13
الجدول 3 - استعراض مؤشرات معايير ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني	18
الجدول 4 - المنظمات الحكومية الرئيسة المسؤولة عن التعليم والتدريب المهني والتقني	22
الجدول 5 - التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاعين العام والخاص	24
الجدول 6 - الجهود التنافسية " من الأعلى إلى الأسفل " على مستوى السياسات لتعزيز ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني	42
الجدول 7 - المهام الرئيسة لمجموعة العمل المعنية بضمان الجودة	45
الجدول 8 - النهج التصاعدي لضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني	49
الجدول 9 - توصيات نحو إطار ضمان الجودة الوطني: سيناريو عملي للنهج التصاعدي	50

الأشكال

الشكل 1 - دورة ضمان الجودة	7
الشكل 2 - ضمان الجودة على المستوى الداخلي والخارجي	19
الشكل 3 - المسارات الرسمية للتعليم والتدريب المهني والتقني.	23

الإطارات

الإطار 1 - ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني	17
الإطار 2 - الإطارات الوطنية للمؤهلات	21
الإطار 3 - الابتكارات الحديثة في المنهج الدراسي العام	25
الإطار 4 - نسب وصول الطلاب وإتمامهم التعليم.	26
الإطار 5 - المجالس الاستشارية المدرسية النموذجية	27
الإطار 6 - نموذج التوجيه المهني	28
الإطار 7 - أمثلة عن آليات ضمان الجودة بين مقدّمي الخدمات الرسميين	28
الإطار 8 - معايير المعلمين بين مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص.	29
الإطار 9 - نتائج متتبع وزارة الزراعة	31
الإطار 10 - الممارسات الفضلى بين مقدّمي الخدمات غير الرسميين	32
الإطار 11 - نتائج الدراسة التتبعية للمعهد الأوروبي للتعاون والتنمية	33

الاختصارات

مركز أوظيفي للتعليم والتدريب التقني والمهني	ACTVET
رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)	ASEAN
شهادة التكميلية المهنية	BP
شهادة البكالوريا الفنية	BT
مركز الاعتماد وضمان الجودة	CAQA
المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني	CEDEFOP
مركز البحوث والتطوير التربوي	CERD
إطار مشترك لضمان الجودة	CQAF
التطوير المهني المستمر	CPD
تطوير المناهج الدراسية (داكوم)	DACUM
المدير العام	DG
المديرية العامة للتعليم المهني والتقني	DGTVET
مجال المهارات والمؤهلات الأوروبي	EASQ
خدمات الإرشاد التربوي	EES
الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني	ENQA-VET
الإطار المرجعي الأوروبي لضمان الجودة	EQARF
إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني	EQAVET
إطار المؤهلات الأوروبية	EQF
مؤسسة التدريب الأوروبية	ETF
مكاتب التوجيه والتوظيف	GEO
منظمة العمل الدولية	ILO
مخرجات التعلم المستهدفة	ILOs
التصنيف الدولي الموحد للتعليم	ISCED
التصنيف الدولي الموحد للمهن	ISCO
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	ISO
منظمات التدريب الصناعي	ITOs
الإطار الوطني للمؤهلات في لبنان	LNQF
مخرجات التعلم	LO
شهادة الاجازة الفنية	LT
وزارة التربية والتعليم العالي	MEHE
حفز أشرك فكر وجه	MERI
وزارة الزراعة	MOA
وزارة الشؤون الاجتماعية	MOSA

المركز الوطني للتدريب المهني	NCVT
المؤسسة الوطنية للاستخدام	NEO
منظمة غير حكومية	NGO
الهيئة الوطنية للمؤهلات	NQA
الإطار الوطني للمؤهلات	NQF
الإطار الاستراتيجي الوطني	NSF
النقطة المرجعية الوطنية	NRP
هيئة المؤهلات النيوزيلندية	NZQA
إطار المؤهلات النيوزيلندي	NZQF
التدريب أثناء العمل	OJT
الأراضي الفلسطينية المحتلة	OPT
السلامة والصحة المهنية	OSH
خَطَط - نَقْذ - تَحَقُّق - صَحْح	PDCA
ضمان الجودة	QA
الجهة المانحة للمؤهلات في دبي	QAD
إطار ضمان الجودة	QAF
مجموعة العمل المعنّية بضمان الجودة	QAWG
إطار المؤهلات	QF
نظام إدارة الجودة	QMS
الاعتراف بالتعليم المُسبق	RPL
مقدّم تدريب مسجّل	RTP
مجالس استشارية مدرسية	SAB
مجالس توجيهية مدرسية	SCB
مجالس المهارات القطاعية	SSC
نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات	SWOT
التعليم والتدريب المهني والتقني	TVET
التعليم والتدريب المهنيّين	VET
شهادة الامتياز الفني	TS
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	UNICEF
التعليم والتدريب المهني	VET
التعلّم في مكان العمل	WBL

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بعنوان "ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان: نحو إطار وطني لضمان الجودة" من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) في إطار "الشراكة من أجل تطوير آفاق المهجرين قسرياً والمجتمعات المضيفة" (آفاق) التي تقودها حكومة هولندا.

برنامج "آفاق" كناية عن شراكة عالمية لمدة 4 سنوات بين الحكومة الهولندية، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" (UNICEF)، والبنك الدولي، وتعمل في 8 دول عبر شرق إفريقيا والقرن الإفريقي والشرق الأوسط، بهدف تعزيز التعليم والتوظيف والحماية في سياق النزوح القسري.

تركز الشراكة في لبنان على الحد من نقاط الضعف المتعددة الأبعاد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة اللبنانية في إطار الركائز الرئيسة الثلاث: التعليم والتعلم؛ العمل بكرامة؛ والحماية والإدماج.

بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، وفي ما يخص ركيزة التعليم والتعلم، تركز الجهود على تطوير جودة التدريبات للمهارات المرتبطة بالسوق، والشهادات في مجال الزراعة للمواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين، إضافة إلى تعزيز الأنظمة والقدرة المؤسسية التي تقدم هذه التدريبات والشهادات. وفي هذا الإطار، ينظر هذا التقرير في أنظمة ضمان الجودة والاعتماد في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي وغير الرسمي في لبنان من خلال تحليل آليات ضمان الجودة القائمة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني وتسلط الضوء على نقاط القوة والضعف الأساسية.

بالتعاون مع شركاء منظمة العمل الدولية في لبنان ، أعدت هذه الدراسة من قبل مستشارة منظمة العمل الدولية غيا عسييران بدعم وتوجيه فني من فريق المهارات التابع لمنظمة العمل الدولية في المكتب الإقليمي للدول العربية ، بما في ذلك ديفيد تشانغ ، كبير المستشارين التقنيين في ملف المهارات في لبنان، وكيشور سينغ ، كبير خبراء المهارات وقابلية التوظيف. كما استفادت من الدعم الذي قدمته رانيا حكيم ، المنسقة الوطنية لبرنامج التعليم والتدريب التقني والمهني ، ونسيم نجيم ، مسؤول المهارات على المستوى الوطني في "آفاق" في لبنان، بالإضافة إلى التوجيه العام من شذى الجندي ، المستشارة الفنية الإقليمية لمنظمة العمل الدولية لبرنامج "آفاق".

المُلخَص التنفيذي

يهدف الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني (TVET) في لبنان 2018-2022 إلى: (i) توسيع نطاق الحصول على الخدمات وتوفيرها؛ (ii) تطوير جودة وملاءمة توفير التعليم والتدريب المهني والتقني؛ (iii) تعزيز حوكمة وأنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني. يمثل هذا الإطار نتيجة أساسية لجهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى توسيع الحصول على الخدمات وتطوير جودة توفير التعليم والتدريب المهني والتقني، وقد تم إطلاقه بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية (ILO).

يستند هذا التقرير إلى توصية الإطار الاستراتيجي الوطني في شأن تطوير نظام وظيفي لضمان الجودة في لبنان. وهو بمثابة تقييم أساسي لوضع ضمان الجودة الحالي في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، كما وخطوة أولى نحو الاستراتيجية أو الإطار الوطني لضمان الجودة. ويوفر هذا الإطار الأهداف ومعايير الجودة والمؤشرات الخاصة بتقييم توفير التعليم والتدريب المهني والتقني. أما معايير الجودة فتوجه جهود التقييم الذاتي الداخلي على صعيد المدرسة، وتعتبر بمثابة مقاييس يتم على أساسها قياس الجودة طيلة دورة ضمانها.

تبدأ دورة ضمان الجودة في عدة بلدان بالتقييم الذاتي، حيث تقوم مؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني بحشد مواردها المالية والبشرية لتقييم جودة تعليمها مقارنة بمعايير محددة مسبقاً في إطار ضمان الجودة (الشكل 1، الخطوات 2-3). تختلف مؤشرات الجودة حسب البلد والمنطقة، ولكنها تغطي عمومًا أبعاد الجودة الرئيسية المشتركة، بما في ذلك الإدارة والحوكمة، والتعليم والتعلم وملاءمة سوق العمل. وتبلغ عملية التأمل الذاتي هذه ذروتها في تقرير التقييم الذاتي الذي يشكل أساس التقييم الخارجي الذي تجريه هيئة خارجية¹.

بعد أن تُنجز مؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني تقييمها الذاتي، يبدأ التقييم الخارجي من قبل هيئة معترف بها (الشكل 1، الخطوة 4). وتؤدي النتيجة الإيجابية للتقييم الخارجي إلى الاعتماد، والذي يوفر إذا تمّ منحه، قراراً صريحاً يفيد بأن مؤسسة أو برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني

يتوافق مع معايير الجودة المحددة مسبقاً. وتقوم عملية الاعتماد بدورها بتوجيه خطة تطوير المدرسة لتعزيز الجودة في ضوء نتائج التقييم (الشكل 1، الخطوات 5-6). وبهذه الطريقة، يساعد كل من ضمان الجودة والاعتماد على ترسيخ ثقافة التطوير المستمر، ما يسمح لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال الاعتماد، بالحصول على الاعتراف بالكفايات التقنية وتقديم المهارات اللازمة في سوق العمل.



الشكل 1 دورة ضمان الجودة

1. وزارة أو جهة خاصة تعمل بشكل مستقل أو بالتنسيق الوثيق مع الوزارة المعنية.

يحلّل هذا التقرير آليات ضمان الجودة والاعتماد في لبنان في ظلّ الممارسات الإقليمية والعالمية الفضلى لتوجيه الجهود نحو تطوير إطار وطني لضمان الجودة. كما تستند هذه الدراسة إلى الأساليب النوعية المستخدمة لفهم الممارسات الحالية وثغراتها. وتمّ إجراء ما مجموعه 37 مقابلة شبه منظمة متعمّقة بين أكتوبر 2020 ومارس 2021 مع 20 منظمة تضمّ مؤسسات حكومية رئيسة مشاركة في التعليم والتدريب المهني والتقني، ومنظمات دولية، وعيّنة مختارة من مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص. وتشمل المؤسسات الحكومية التي تمّت مقابلتها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني (DGTVE)، ووزارة الزراعة (MOA)، والمؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO)، والمركز الوطني للتدريب المهني (NCVT)، ووزارة الشؤون الاجتماعية (MOSA).

عقدت منظمة العمل الدولية اجتماع تحقّق في 28 أبريل 2021 لعرض النتائج الأساسية والتوصيات الرئيسية لهذا البحث. وحضر الاجتماع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم ممثلو المؤسسات الحكومية ذات الصلة ومقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني الذين تمّت مقابلتهم. وأكّد الاجتماع على ضرورة تعزيز القدرات الفنية والموارد البشرية داخل المؤسسات الحكومية، سيما منها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بهدف دعم ضمان الجودة. كما شدّد على أهميّة التفكير في ممارسات ضمان الجودة ومواءمتها عبر المؤسسات الحكومية من خلال إنشاء مجموعة عمل معنيّة بضمان الجودة (QAWG)، خاصةً وأنها ستوفّر منصة للتبادل المنظم بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بمن فيهم الشركاء الاجتماعيين، ويتمثل دورها الأساسي في تحقيق توافق آراء وطني حول إطار ضمان الجودة للتعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان.

التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي

دور المديرية العامة للتعليم المهني والتقني (DGTVE)

إنّ المديرية العامة للتعليم المهني والتقني هي المنظمة الحكومية الرئيسة المسؤولة عن تنظيم توفير، بما في ذلك ترخيص، جميع مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني العامة والخاصة، والمعاهد والمراكز التي توفر التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي، باستثناء البرامج الزراعية الرسمية التي تقدّمها المدارس الحكومية ضمن إطار عمل وزارة الزراعة. في الوقت الحالي، يتمّ تقييم طلب مقدمي الخدمات من القطاع الخاص إلى المديرية العامة للحصول على ترخيص، مقارنةً بحدّ أدنى من معايير الجودة التي تشمل البنية التحتية والمعدات والمرافق². ويتمّ اعتماد مقدمي الخدمات المرخصين فحسب لتقديم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي. ولكن، على مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة تزويد طلابها بنفس المناهج الدراسية التي قامت المديرية العامة بتطويرها مركزياً، ليكونوا مؤهلين لتقديم الامتحانات الوطنية والحصول على الشهادات الرسمية.

آليات ضمان الجودة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني (DGTVE)

عندما تنال المؤسسات الترخيص، تقوم المديرية العامة بمراقبتها مقارنةً بالحدّ الأدنى من المعايير. وتركز معايير الجودة المستخدمة بالدرجة الأولى على المدخلات ولا تعكس نتائج ومخرجات الأداء بشكل كافٍ. ويتعيّن على مقدمي الخدمات العامة المرخصين مثلاً، تقديم تقرير نهائي عن التقييم الداخلي سنوياً، يلخص الأنشطة الرئيسة والمعدات المشتراة، فضلاً عن تقييم لأداء المعلمين. غير أنّ هذه التقارير لا تتضمن أي معايير أداء قائمة على النتائج لتتبع مخرجات سوق العمل للطلاب، أو التعليم والتدريب الإضافي أو رضا الطلاب وأصحاب العمل عن جودة توفير التعليم والتدريب المهني والتقني. تُعدّ متطلبات المديرية العامة لمقدمي الخدمات من القطاع الخاص أقلّ صرامة، بحيث يُطلب منهم فقط تقديم قائمة بالدورات المقدمة وبيانات تسجيل الطلاب وعلاماتهم ومعدلات إكمال التعليم.

دور وآليات ضمان الجودة في وزارة الزراعة

إنّ جميع شهادات البكالوريا الفنية (BT) التي تقدّمها وزارة الزراعة تتمّ في المدارس الفنية العامة المملوكة من وزارة الزراعة. وقد تمّ تحديد معايير الجودة المطلوبة للمدارس الفنية لتقديم برامج زراعية رسمية في كل منهج دراسي، وتتضمن إرشادات حول المرافق والأراضي والمعدات. تراقب خدمة التعليم والإرشاد الزراعي لدى وزارة الزراعة جودة التعليم في مدارسها، ولكن لا تتمّ المراقبة بشكل منهجي مقارنةً بمعايير الجودة المحددة مسبقاً، كما لا يُطلب من المدارس تقديم أي تقرير تقييم سنوي أو تقييم ذاتي. ولا تقوم وزارة الزراعة، شأنها شأن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، بتقييم قدرة المعلمين أو أدائهم مقارنةً بمعايير محددة مسبقاً.

2. محدّدة في مرسوم وزارة التربية والتعليم العالي 2014/160 للمديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

التعليم والتدريب المهني والتقني غير الرسمي

تقوم عدّة مؤسسات حكومية بما فيها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، ووزارة الزراعة، والمؤسسة الوطنية للاستخدام، والمركز الوطني للتدريب المهني، ووزارة الشؤون الاجتماعية، بإصدار شهادات للتدريب المهني القصير الأمد. ويتم توفير هكذا تدريب إما داخلياً أو بالشراكة مع مدارس التدريب المهني أو المنظمات غير الحكومية. حتى الآن، تمّ وضع عدد قليل من الآليات الخارجية لضمان الجودة لمقدمي التدريب المهني القصير الأمد (3-9 أشهر) من القطاعين العام والخاص، علماً بأن هذه المؤسسات الحكومية لا تملك معايير محددة مسبقاً رسمياً تقوم على أساسها بتقييم القدرات التنظيمية لمقدمي الخدمات أو تقييم جودة توفير التدريب المهني على المستوى البرنامجي. فالمديرية العامة للتعليم المهني والتقني مثلاً تجمع المعلومات الأساسية فقط من مقدمي التدريب المهني من القطاع الخاص، والتي يتمّ على أساسها منح الترخيص³. وحدهم الطلاب المسجلين في البرامج المهنية في المدارس المرخصة يحصلون على شهادة حضور من المديرية العامة عندما يكملون الدورة المهنية.

على الرغم من عدم وجود إطار تنظيمي لضمان الجودة، قام عدد من مقدمي الخدمات على المدى القصير بإدخال آليات داخلية لضمان الجودة بشكل مستقل، بما في ذلك تتبع مخرجات سوق العمل للخريجين، وإجراء مشاورات مع القطاع الخاص لضمان ملاءمة سوق العمل، وإجراء استطلاعات رأي الطلاب.

الممارسات الإقليمية والعالمية

في عدّة بلدان حول العالم، يُطلب من مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني إجراء تقييمات ذاتية، لا سيما تقييم جودة ما يقدمونه من تعليم مقارنة بمعايير الجودة المحددة مسبقاً، خاصة وأنّ التقييم الذاتي هذا يشكل أساساً للاعتماد الخارجي⁴.

ففي سنغافورة مثلاً، يُطلب من المؤسسات المهنية إجراء تقييم ذاتي مؤسسي مقارنةً بمجموعة محددة مسبقاً من 25 هدفاً مؤسسياً. وعند رفع هذا التقرير، تقوم وزارة التربية والتعليم العالي (MOE) بتعيين لجنة مراجعة خارجية لإجراء زيارة ميدانية لمدة خمسة أيام. وبناءً على هذه المراجعة، تقدّم المؤسسات خطة عمل ومن ثمّ تقريراً سنوياً عن التقدّم المحرز على صعيد خطة التطوير الخاصة بها، وتعرضه خلال منتدى مراجعة الأداء السنوي مع وزارة التربية والتعليم العالي⁵.

وكذلك الأمر في نيوزيلندا، حيث يتمّ منح الاعتماد على أساس التقييم الذاتي. فهئية المؤهلات النيوزيلندية (NZQA) التي تدير إطار المؤهلات النيوزيلندي (NZQF) تنظر في التوافق مع هذا الإطار، ومدى ملاءمة طرق التسليم على ضوء مخرجات التعلم، وطرق التقييم العادلة والصحيحة والمتسقة وملاءمة سوق العمل. ويتوجّب على المؤسسات التي تتقدّم للموافقة على البرامج أيضاً تقديم تقييم ذاتي للإجابة على أسئلة التقييم الرئيسية⁶.

تجدر الإشارة إلى أنّ البلدان العربية لا تملك نظاماً شاملاً لضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني؛ غير أنّ بعضها خطا خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة لتعزيز ثقافة ضمان الجودة. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً، تمّ إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات (NQA) بهدف تطوير إطار عمل الإمارات للمؤهلات (QF) وقيادة ضمان جودة التعليم والتدريب المهني والتقني. ويخضع مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني لمراجعة مؤسسية مقارنة بمعايير ضمان الجودة للتسجيل، والتي يتمّ تجديدها كل 3 سنوات وفقاً لتدقيق الجودة.

نحو إطار وطني لضمان الجودة

يختتم التقرير ببعض التوصيات الرئيسية التي تمّ وضعها بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، والتي ترتكز إلى الممارسات الدولية الفضلى، لتعزيز ثقافة ضمان الجودة وصنع القرار القائم على الأدلة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان. تمّت مناقشة سيناريوهين: الأول مثالي، حيث تأخذ الحكومة زمام المبادرة على مستوى السياسة من حيث إرساء توافق وطني حول معايير ضمان الجودة، ما يؤدي

3. تشمل عدد المواد التي يتمّ تناولها في كل دورة، ونسخة من المناهج المستخدمة، وعدد الساعات لكل مادة، واسم المعلم ومدة الدورة الإجمالية بما في ذلك عدد الساعات. كما تجمع المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أيضاً أسماء الطلاب المسجلين وأولئك الذين أكملوا الدورة

4. يتمّ أحياناً من قبل أقران من معاهد التعليم والتدريب المهني والتقني الأخرى في نفس المجال.

5. اليونسكو 2020

6. <https://www.nzqa.govt.nz/about-us/our-role/legislation/nzqa-rules/nzqf-related-rules/Programme-Approval-and-Accreditation/accreditation-criteria-and-applications/6>

إلى تطوير إطار ضمان الجودة الوطني (QAF) وتنفيذه. ونظرًا إلى عدم وجود بيئة سياساتية مواتية للتخطيط القائم على الأدلة وضمن الجودة، تم اقتراح سيناريو ثاني أكثر واقعية، حيث تأخذ مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني مستقل زمام المبادرة في تعزيز جودة التعليم الخاص بها، إلى حين إرساء بيئة سياساتية مواتية لدعم ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني على المستوى الوطني

السيناريو 1: السيناريو المثالي

السيناريو المثالي هو نهج سياساتي تنازلي مصمّم "من الأعلى إلى الأسفل"، حيث تدعم وزارة التربية والتعليم العالي/ المديرية العامة للتعليم المهني والتقني الجهود لتعزيز ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب المهني والتقني. ويفترض هذا السيناريو وجود إرادة سياساتية على أعلى المستويات الحكومية من أجل تعزيز ضمان الجودة في هذا المجال.

تشكيل مجموعة عمل وطنية معنيّة بضمن الجودة

تتمثل الخطوة الأولى الفورية المتخذة في ظلّ هذا السيناريو، في إنشاء مجموعة عمل وطنية معنيّة بضمن الجودة (QAWG)، تنعقد تحت قيادة وزارة التربية والتعليم العالي (مراجعة الجدول 1). وتقوم مجموعة العمل هذه بإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الوزارات المختصة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، سيما منها وزارة التربية والتعليم العالي/ المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، ووزارة الزراعة، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، فضلاً عن أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني. وقد تمّ اختيار هذه المؤسسات الحكومية لأن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ووزارة الزراعة هما المزودان الوحيدان للتعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي، في حين أن وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية هما الوزارتان الأخريان الوحيدتان اللتان تنظّمان مباشرة التدريبات المهنية القصيرة الأجل. ومن المقترح أن يتمّ تمثيل جميع الوزارات ذات الصلة في مجموعة العمل، حيث يوصى باعتماد نهج منسق لضمان الجودة المؤسسية بين مقدمي الخدمات الرسميين وغير الرسميين وبين مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عبر الوزارات، لتجنّب التجزئة في توفير التعليم والتدريب المهني والتقني.

الجدول 1 الجهود التنازلية "من الأعلى إلى الأسفل" على مستوى السياسات لتعزيز ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني

من الأعلى إلى الأسفل (التنازلي)			
مجموعة عمل معنيّة بضمن الجودة	قدرة ضمان الجودة	إطار ضمان الجودة	بدء دورة ضمان الجودة
تشكلت مجموعة العمل هذه تحت قيادة MEHE/ DGTvet المديرية العامة للتعليم والتدريب المهني والتقني	تقوم جميع المؤسسات الحكومية بتعيين جهة تنسيق خاصة بضمن الجودة و/أو إنشاء وحدة لضمان الجودة. تتلقى جهة التنسيق هذه تدريباً في مجال ضمان الجودة.	يتمّ نشر إطار ضمان الجودة لتوضيح الرؤية والرسالة ومعايير الجودة المحددة مسبقاً. كما يتمّ نشر دليل المعايير وإتاحة استمارة التقييم الذاتي على الإنترنت.	يبدأ مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني عملية التقييم الذاتي. يشكل التقييم الذاتي أساس التقييم الخارجي. تتكرر الدورة كل 5 سنوات.

قد تستفيد مجموعة العمل الوطنية المعنيّة بضمن الجودة أيضاً من التمثيل أو المشاورات مع الشركاء الاجتماعيين ومدارس التعليم والتدريب المهني والتقني العامة والخاصة التي توفر التعليم الرسمي وغير الرسمي. تقدّم مجموعة العمل هذه فرصة للتعاون بشكل منهجي مع الشركاء الاجتماعيين الأقدر على تقديم متطلبات المهارات في هذا المجال، ومع مدارس ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني المختارة الأقدر على مشاركة تجربة ضمان الجودة على مستوى مقدم الخدمات. وقد يقوم خبراء معينين في مجال ضمان الجودة بتوجيه مجموعة العمل أيضاً ودعمها.

مراجعة ممارسات ضمان الجودة الحالية

بهدف وضع إطار ضمان الجودة موضع التنفيذ، ينبغي على المنظمات الحكومية المعنية، بما فيها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ووزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية والمركز الوطني للتدريب المهني والمؤسسة الوطنية للاستخدام، مراجعة ودراسة ممارسات ضمان الجودة الحالية ومتطلبات الترخيص، ووضع معايير واضحة لاعتماد مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي وغير الرسمي من القطاعين العام

والخاص. ويجب أن تضمن المعايير كحدّ أدنى وجود آليات داخلية لضمان الجودة، والتعلّم والتقييم القائمين على الكفاية، وتوافر الموارد المادية (المعدات والمرافق) والبشرية (أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين)، وخدمات الطلاب وملاءمة سوق العمل. تماشياً مع الممارسات الدولية الفضلى وبناءً على توصية اليونسف إلى المديرية العامة في عام 2018، قد تفرض المؤسسات الحكومية المعنية التقييم الذاتي المؤسسي كشرط أساسي للاعتماد الخارجي، وذلك لضمان الامتثال لمعايير الجودة المحددة مسبقاً.

تطوير استراتيجية / إطار عمل وطني لضمان الجودة

في هذا السيناريو المثالي، تؤدي مشاورات أصحاب المصلحة في مجموعة العمل المعنية بضمان الجودة إلى تطوير استراتيجية / إطار عمل وطني لضمان الجودة على المدى المتوسط، ما يؤدي إلى توفير المعايير الوطنية التي توجّه ضمان الجودة داخلياً وخارجياً. يساهم إطار ضمان الجودة في تحديد كلّ من حوكمة نظام ضمان الجودة وهيئة الاعتماد⁷. كما سيؤدي إنشاء إطار عمل مشترك لضمان الجودة إلى تعزيز المساءلة في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وتوجيه الجهود لتطوير جودة توفير التعليم.

تطبيق التقييم الذاتي

يمثل التقييم الذاتي علامة فارقة في تعزيز ضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، إذ يمكن استخدامه كأساس للاعتماد المؤسسي والموافقة على البرامج. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعيّن على المنظمات الحكومية ذات الصلة أيضاً وضع معايير للموافقة على البرامج الرسمية. والنظر في الموافقة على البرامج، يعني النظر أيضاً في معايير التعليم. في الواقع، تشمل المعايير الموحّدة للجودة مواءمة مخرجات التعلم مع الإطار الوطني للمؤهلات، والتعليم والتعلم، والقدرة المؤسسية والإدارة، وإجراءات القبول، وطرق التقييم، وخدمات الطلاب، ومخرجات سوق العمل..

زيارة معهد التعليم والتدريب المهني والتقني للتحقق من الامتثال

بغية ضمان تقديم الاعتماد ودراسته من قبل مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني كعملية تعليمية بناءة ضرورية لتطوير الجودة، قد تقوم هيئة الاعتماد بزيارات تكوينية إلى مدرسة التعليم والتدريب المهني والتقني بعد التقييم الذاتي الداخلي وقبل الزيارة النهائية. وتهدف الزيارة التكوينية إلى تقديم التوجيه للمدرسة لكي تمثل للحد الأدنى من معايير الجودة المطلوبة لتحقيق نتيجة ناجحة للاعتماد. وهذه هي، على سبيل المثال، الممارسة المتّبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تكون جميع مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الراغبة في الحصول على الموافقة كمقدمي التدريب المسجلين (RTPs)، مؤهلة لتلقي هذه الخدمات الاستشارية⁸ قبل المراجعة الخارجية الأولى. واستناداً إلى التقييم الذاتي والوثائق الداعمة الأخرى التي يرفعها مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني، تُجري هيئة الاعتماد⁹ في ما بعد تقييماً خارجياً يتضمن عادة زيارة ميدانية موجزة إلى المدرسة، واجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد نقاط القوة الرئيسية ومجالات التطوير.

نتيجة الاعتماد لخطة تطوير المدرسة

قد يتمّ منح مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني اعتماداً كاملاً لمدة 5 سنوات أو اعتماداً جزئياً يخضع لمراجعة خارجية أخرى في غضون سنة أو 3 سنوات. في حال تخلف مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني عن الالتزام بمعايير الجودة بشكل ملحوظ، قد يُرفض اعتماده ويُطلب منه إعادة تقديم الطلب بعد عام.

وفي كلتا الحالتين، يجب أن توجّه مخرجات الاعتماد وتوصيات التطوير، خطة تطوير مدرسة التعليم والتدريب المهني والتقني في السنة أو السنوات القادمة. ثم تستند أيضاً مراقبة المؤسسات الحكومية المعنية¹⁰ للمدارس، إلى التقدّم الذي أحرزته المدرسة مقارنة بخطة التطوير التي وضعتها. وتماشياً مع الممارسات الدولية الفضلى، قد يتمّ تكليف مقدمي التدريب بإجراء تقييم ذاتي للحفاظ على تسجيلهم، مع اعتماد خارجي يتمّ منحه كل 3-5 سنوات. أما على المدى الطويل، فيوصى بأن يصبح التمويل العام لمدارس التعليم والتدريب المهني والتقني، قائماً على الأقل جزئياً على الأداء، وذلك لتحفيز أصحاب الأداء المتميّز.

7. في عدة بلدان، لا تكون هيئة الاعتماد بالضرورة الوزارة، بل وكالة خارجية لضمان الجودة تعمل بالشراكة مع الوزارة أو تكون مستقلة.

8. لكي يكون مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني مؤهلاً للحصول على هذه الخدمات الاستشارية، يجب أن يكون قد أجرى أولاً تقييمين داخليين على الأقل.

9. DGT VET و MOA على التوالي أو هيئة اعتماد خارجية تعمل بشكل مستقل أو بالتنسيق الوثيق مع DGT VET و / أو MOA. استناداً إلى إطار ضمان الجودة.

10. DGT VET أو وزارة الزراعة.

تطوير القدرات المؤسسية لتعزيز ضمان الجودة

يهدف دعم الجهود الوطنية لتعزيز ضمان الجودة، يجب أولاً تعزيز القدرة الداخلية للمنظمات الحكومية المعنّية، بالأخص المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، من خلال إنشاء وحدة ضمان الجودة أو جهة تنسيق لقيادة جهود ضمان الجودة والاعتماد. كما ينبغي على المنظمات الحكومية الأخرى التي تقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني تعيين جهة تنسيق معنّية بضمن الجودة، لتمثيلها في مجموعة العمل المعنّية بضمن الجودة. وقد تقدّم أيضاً المنظمات الدولية الناشطة في تعزيز ضمان الجودة في إطار التعليم والتدريب المهني والتقني¹¹، دعمًا تقنيًا لتعزيز قدرة مجموعة العمل المذكورة و/أو المؤسسات الحكومية الرئيسة التي ستعطي الأولوية لضمان الجودة في أهدافها الاستراتيجية القادمة.

وعندما يتم وضع نظام الاعتماد، يتوجّب تعزيز القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني على إدخال آليات داخلية لضمان الجودة، من خلال تدريبات في مجال ضمان الجودة؛ خاصة وأن الدورات التدريبية تسمح لهذه المؤسسات ببدء عملية ضمان الجودة داخل مؤسساتها، وإجراء تقييم ذاتي مؤسسي داخلي استعداداً للاعتماد الخارجي. ولدى منح الاعتماد، يمكن لمدارس التعليم والتدريب المهني والتقني التي تقدّم برامج رسمية، طلب الحصول على موافقة على برامجها.

إشراك مجالس المهارات القطاعية أو منظمات أصحاب العمل

في القطاعات ذات الأولوية حيث يتم تشكيل مجالس المهارات القطاعية (SSCs)، يوصى بالمشاركة والعمل مع المؤسسة أو المؤسسات الحكومية ذات الصلة لتوجيه تطوير المناهج وطرق التقييم. وقد تساهم هذه المجالس أيضاً في توجيه التدريبات غير الرسمية في قطاعاتها الخاصة. فعلى سبيل المثال، قد تكون مجالس المهارات القطاعية في مجال الحرف اليدوية محورية في تطوير معايير الكفايات / المعايير المهنية القطاعية وتطوير المناهج في مجال الصناعة الحرفية، والتي بدورها توجّه استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية لقيادة تنشيط الصناعة الحرفية في لبنان. ستضمن مشاركة مجالس المهارات القطاعية في ضمان الجودة، الروابط الصناعية التي تعزز بدورها مخرجات سوق العمل لخريجي التعليم والتدريب المهني والتقني.

على المدى الطويل، يتم اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات (NQF) رسميًا والذي يحدد بوضوح مخرجات التعلم للتدريبات الرسمية وغير الرسمية في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، ويضع مسارات بين التعليم الأكاديمي والتعليم والتدريب المهني والتقني، وبين المسارات الرسمية وغير الرسمية في هذا المجال. وفي هذا السيناريو، وحدها مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني المعتمدة ستتمكن من تقديم المؤهلات المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات.

11. بما فيها منظمة العمل الدولية واليونيسيف، اللتان دعمتا الإطار الاستراتيجي الوطني، ومؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) التي دعمت بنشاط تطوير الإطار الوطني للمؤهلات وتقوم أيضاً جهود ضمان الجودة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

السيناريو 2: السيناريو العملي

ريثما يتم إنشاء بيئة سياساتية مواتية لضمان الجودة، يأخذ السيناريو العملي في الاعتبار المآزق السياسي الحالي ويقترح نهجًا تصاعديًا أي مصممًا "من الأسفل إلى الأعلى" لضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث تأخذ المدارس والمعاهد المكلفة بضمان الجودة زمام المبادرة في تطوير معايير الجودة الداخلية، بما يتماشى مع الممارسات الدولية الفضلى (مراجعة الجدول 2).

الجدول 2 النهج التصاعدي "من الأسفل إلى الأعلى" لضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني

تجري المدرسة تقييمًا ذاتيًا	تشكل المدرسة لجنة ضمان الجودة	مدارس نموذجية لضمان الجودة	شبكة ضمان الجودة
تحدد لجنة ضمان الجودة معايير الجودة الداخلية.	تشكل المدرسة لجنة ضمان الجودة	قد تستثمر المنظمات الدولية في تجربة مدارس نموذجية للتعليم والتدريب التقني والمهني في مجال ضمان الجودة.	تشكيل شبكة ضمان الجودة، بما في ذلك مقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني الملتزمين بتعزيز ضمان الجودة وإنشاء آليات داخلية لضمان الجودة. تعمل الشبكة كمنصة لتبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة.
تنشئ لجنة ضمان الجودة مع المجالس الاستشارية في مدارس التعليم والتدريب التقني والمهني النموذجية.	يتم تدريب مقدمي التعليم والتدريب التقني والمهني الملتزمين بضمان الجودة، ولا سيما أعضاء لجنة ضمان الجودة، في مجال ضمان الجودة.	يجوز لمقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني المشاركين من القطاع الخاص تجربة المجالس الاستشارية للمدرسة المدرسية.	
تجري المدرسة تقييمًا ذاتيًا.			

من الأسفل إلى الأعلى (التصاعدي)

إنشاء شبكة ضمان الجودة

من الممكن إنشاء شبكة أو مجموعة عمل لضمان الجودة، تكون بمثابة منصة لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى والدروس المستفادة في مجال ضمان الجودة بين مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني الذين يعملون على تعزيز الآليات الداخلية لضمان الجودة. وقد تكون العضوية في مجموعة العمل المعنية بضمان الجودة طوعية، وذلك لضمان مرونتها وطبيعتها التقنية. وستكون مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة الملتزمين بتعزيز ضمان الجودة في مؤسساتهم.

مدارس نموذجية تجريبية لضمان الجودة

على الرغم من أن عددا من مقدمي التدريبات الرسمية وغير الرسمية من القطاع الخاص الذين تمّت مقابلتهم أظهروا التزامًا كبيرًا بتعزيز ضمان الجودة، إلا أنهم أعربوا عن الحاجة إلى تنمية القدرات في مجال ضمان الجودة. وبهدف معالجة هذه الفجوة، قد تستثمر المنظمات الدولية في مدارس نموذجية تجريبية عامة وخاصة للتعليم والتدريب المهني والتقني في ضمان الجودة. وستتلقى هذه المدارس النموذجية الدعم الفني اللازم لتطوير أنظمة ضمان الجودة الخاصة بها، وذلك من خلال ورش العمل الخاصة ببناء القدرات لضمان الجودة. سيسمح هذا الدعم الفني بدوره للمدارس والمعاهد النموذجية للتعليم والتدريب المهني والتقني بوضع الأساس للاعتماد الخارجي.

تشكيل لجنة التقييم الذاتي لضمان الجودة

كخطوة أولى لتعزيز نظام ضمان الجودة الداخلية، يجوز لكل مؤسسة مشاركة في التعليم والتدريب المهني والتقني تخصيص ميزانية محددة لضمان الجودة وتعيين قائدًا للفريق¹² لقيادة عملية ضمان الجودة وتشكيل لجنة التقييم الذاتي. وفي المدارس الحكومية التي تقوم بإنشاء مجالس استشارية مدرسية (SABS) يوصى بأن تشارك هذه المجالس عن كثب في هذه العملية وأن تلعب دورًا أساسيًا في ضمان الجودة. يتم تعيين أعضاء هذه المجالس لمدة عامين، ويشملون ممثلين عن القطاع الخاص¹³ وعن المدارس¹⁴. وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمجالس في توجيه المدارس المهنية في شأن الكفايات المطلوبة في سوق العمل¹⁵.

12. برتبة نائب مدير أو كبير المعلمين.

13. 9-3 أصحاب عمل بما في ذلك صاحب عمل واحد على الأقل لكل شهادة باكوريا فنية مقدمة. يقرّر مدير المدرسة أي شهادة باكوريا فنية يجب أن يتم تمثيلها وفقًا لمعاييرها الخاصة، بما فيها عدد الطلاب وفرص العمل. أحيانًا يرشح المدير صاحب عمل من مهنة لم يتم تقديمها بعد في المدرسة، على أمل تقديمها في المستقبل.

14. بمن فيهم مدير المدرسة وممثل عن المعلمين وممثل إداري.

15. تقترح المدرسة عضويتها في مجلس الاستشاري للمدرسة SAB، من خلال إرسال رسالة إلى مديريةية التعليم DGTVE. وتتم الموافقة على الأعضاء رسميًا بموجب قرار صادر عن المدير العام للتعليم المهني والتقني.

في الختام، على الرغم من أنّ هذه الدراسة تقدّم سيناريوهين، لا يستبعد أي منهما الآخر. فمعايير الجودة الوطنية توجّه، بشكلٍ مثالي، عمل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الملتزمة بضمان الجودة، لأنه بغض النظر عن مدى نجاح النهج التصاعدي، لا يمكن في نهاية المطاف استدامة أو مواءمة ضمان الجودة من دون إطار وطني لتوجيه عملية ضمان الجودة. بالتالي، تؤكد هذه الدراسة على حاجة الحكومة، وخصوصاً المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم العالي، إلى قيادة الجهود الوطنية لتعزيز ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني على المستويين المؤسسي والبرنامجي، والسعي إلى إرساء إطار وطني لضمان الجودة.

1.1 السياق

دعا الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني (2018-2022) إلى إنشاء نظام شامل لضمان جودة التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان. ضمان الجودة أساسي لنظام تعليم وتدريب مهني وتقني ناجح إذ يساعد المؤسسات ذات الصلة في أن تُعرف بكفاءتها التقنية لجهة استيفاء معايير الجودة، كما وأنه يزيد الثقة في جودة التعليم المقدم. ويعزز ضمان الجودة المساءلة والكفاءة المالية، مؤكداً إنفاق الأموال العامة والخاصة لتوفير التعليم بشفافية. بالنسبة إلى مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني، إن اعتماد آليات داخلية لضمان الجودة يعزز ثقافة مساءلة الجودة والتعلم على المستوى المؤسسي، ما يمهد الطريق للتعلّم القائم على الأدلة والتطوّر.

يشكّل الاعتماد آلية خارجية لضمان الجودة، تقودها هيئة خارجية، تتأكد من امتثال مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني لمعايير الجودة المحددة مسبقاً. ويتم اعتماد كلّ مدرسة أو معهد للتعليم والتدريب المهني والتقني يُظهر بنجاح امتثاله لمعايير الجودة. ويعزز كلّ من ضمان الجودة والاعتماد ثقة أصحاب المصلحة، وخصوصاً أصحاب العمل، في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في توفير المهارات المطلوبة لسوق العمل.¹⁶

يحلّل التقرير آليات ضمان الجودة القائمة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان. إضافة إلى التحقيق في الممارسات المحلية لضمان الجودة والاعتماد، تتضمّن هذه الدراسة أيضاً تحليلاً للممارسات العالمية لاكتساب فهم أفضل لمختلف المقاربات المتبعة لضمان الجودة. يهدف التحليل إلى توجيه السياسة الوطنية عبر توجيه الإصلاحات على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني لتعزيز ضمان الجودة في هذا المجال. ويختتم التقرير ببعض التوصيات الرئيسية التي تمّ تطويرها بالتشاور مع أصحاب مصلحة رئيسيين لإدخال إصلاحات قصيرة، متوسطة، وطويلة الأمد بهدف تعزيز ثقافة ضمان الجودة وعملية صنع القرار القائمة على الأدلة على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني.

التقرير مقسّم كالتالي: يصف القسم الآتي المنهجية المستخدمة لهذه الدراسة، فيما يتناول القسم الثاني إطاراً لضمان الجودة، ويحلّل القسم الثالث ممارسات ضمان الجودة والاعتماد في المؤسسات الحكومية الرئيسية ومقدمي التعليم والتدريب من القطاع الخاص في لبنان. وينظر القسم الرابع في الممارسات العالمية الفضلى لضمان الجودة والاعتماد لتوجيه القسم الأخير من التقرير الذي ينصّ على التوصيات الرئيسية لتعزيز ضمان الجودة والاعتماد على المستوى الوطني.

1.2 المنهجيات

من أجل التحقيق في آليات ضمان الجودة والاعتماد على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان، اعتمد التقرير على مقابلات شبه منظّمة مع أصحاب مصلحة رئيسيين في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني. في الإجمال، تمّ إجراء 37 مقابلة متعمّقة بين أكتوبر 2020 ومارس 2021 مع 20 منظمة من بينها المؤسسات الحكومية الرئيسية ذات الصلة بالتعليم والتدريب المهني والتقني، والمنظمات الدولية، وعيّنة مختارة من مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص (مراجعة الملحق 1).

تمّ إجراء كلّ المقابلات مع كبار الموظفين على المستوى القيادي، ذوي المعرفة الشاملة في مجال آليات ضمان الجودة والاعتماد المتوفرة، كلّ في منظّمته. وشملت المقابلات مع المؤسسات الحكومية المديرية العامة للتعليم المهني والتقني (DGT VET)، ووزارة الزراعة (MOA)، والمؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO)، والمركز الوطني للتدريب المهني (NCVT)، ووزارة الشؤون الاجتماعية (MOSA).

شكّلت المقابلات شبه المنظّمة الوسيلة الأساسية لجمع البيانات لاكتساب فهم أفضل لآليات ضمان الجودة ومعايير الجودة القائمة في المنظّمات التي أجريت معها المقابلات. وتهدف هذه الأخيرة إلى فهم آليات ضمان الجودة والاعتماد القائمة بشكل أفضل في هذه المؤسسات الحكومية التي تنظّم التعليم

والتدريب المهني والتقني على المستوى الوطني. وإضافة إلى الوكالات الحكومية، تمّ إجراء مقابلات مع عدد من المنظمات الدولية المحدّدة التي تدعم قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان ومن ضمنها المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD)، ومؤسسة التدريب الأوروبية (ETF)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، واليونيسيف.

شملت المصادر الثانوية للبيانات المواد الشبكية، والمراسيم الوزارية، وغيرها من التقارير المنشورة وغير المنشورة، ومنها تلك المُعدّة من قبل منظمات أُجريت معها مقابلة لهذا التقرير. وتمّ كذلك إجراء استعراض أدبيات لممارسات ضمان الجودة والاعتماد في دول مختلفة بهدف اكتساب فهم أفضل للممارسات العالمية الفضلى. إضافة إلى المقابلات مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية، أُجريت أخرى أيضًا مع 12 من مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني الذين يوفرون تدريباً مهنيًا رسميًا وغير رسمي، وذلك بهدف التحقيق في آليات وممارسات ضمان الجودة داخل هذه المدارس والمعاهد. ومن أجل اختيار عيّنة مقدّمي خدمات التعليم والتدريب من القطاع الخاص، تمّ اعتماد النهج الهادفة في أخذ العينات، وفقا لمعايير محدّدة مسبقا شملت: (i) التمثيل الجغرافي؛ (ii) التنوع في الحجم واختيار مدارس ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني ذات الهيئات الطلابية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم؛ (iii) مزيج من مقدّمي خدمات التعليم والتدريب الرسميين وغير الرسميين. وتمّ التوصل إلى الخيار النهائي وفقا مدى توفر مقدّمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني وجهوزيتهم للمشاركة في هذه الدراسة. وعلى الرغم من أن العيّنة المختارة لا تمثّل المدارس الخاصة للتعليم والتدريب المهني والتقني، إلا أنّها تهدف إلى اكتساب فهم معمّق أكثر لآليات ضمان الجودة وممارساتها لدى العيّنة المختارة من مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني.

يكمن أحد أبرز وجوه القصور لهذه الدراسة في عدم القدرة على الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، خصوصا وأن البلاد كانت مقفلة لفتترات طويلة خلال فترة إجراء هذه الدراسة، ما صعّب الوصول إلى عدد كبير من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني. ومنعت كذلك تدابير الإقفال الزيارات الميدانية إلى بعض المنظمات التي أُجريت معها مقابلات. لكن، وبما أنّ تلك المقابلات ركّزت على ضمان الجودة والاعتماد، تمّ عقد اجتماعات عن بعد عبر تطبيق "زوم" (Zoom) أو "تيمز" (Teams).

◀ 2. ضمان الجودة والاعتماد

2.1 إطار ضمان الجودة (QAF)

يحدّد الإطار الوطني لضمان الجودة و المعايير الوطنية لما يشكّل الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، مفضلاً بذلك رؤية ضمان الجودة ومهمته وغاياته. ووضعت مناطق عدّة إدارات إقليمية لضمان الجودة¹⁷، ومنها أوروبا، ومنطقة المحيط الهادئ، وشرق آسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، تسمح بالاعتراف المتبادل بالجودة على مستوى المؤهلات في مختلف البلدان.

الإطار 1 ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني

إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني (EQAVET)

شدّدت عملية بولونيا لإصلاح التعليم العالي وعملية كوبنهاجن حول تعزيز التعاون الأوروبي في مجال التعليم والتدريب المهني على ضمان الجودة كآلية أساسية لتعزيز جودة توفير التعليم والتدريب المهني في أوروبا. وألزم إعلان كوبنهاجن عام 2002 الدول الأعضاء بوضع صكوك مشتركة للجودة على صعيد التعليم والتدريب المهني، في محاولة لتعزيز تنقل المؤهلات والاعتراف بها.

تمّ تطوير الإطار المشترك لضمان الجودة (CQAF) عام 2003، بالاستناد إلى دورة "ديمنج" أو "PDCA" المكوّنة من 4 مراحل:

- **خَطَط (P):** وضع رؤية استراتيجية تحدّد أهدافاً وأفعالاً ومؤشرات واضحة
- **نَفَّذ (D):** تطبيق الخطة بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين
- **تَحَقَّق (C):** مراقبة المخرجات وتقييمها بشكل متواصل
- **صَحَّح (A):** إعادة النظر والتصحيح

تبعاً لهذه الاستراتيجية، على كلّ هيئة للتعليم والتدريب المهني والتقني وضع سياسات وصكوك وأدوات خاصة بها لضمان الجودة بهدف تطوير أنظمتها الخاصة بهذا المجال على صعيد التعليم والتدريب المهني. ومن أجل تفعيل هذه العملية وتعزيز ثقافة ضمان الجودة داخل المؤسسة، يُنصح باعتماد دورة MERI - Motivate-Engage-Reflect-Inform التي تشمل 4 خطوات أساسية:

- **حَفِّز (M):** حشد الموارد المالية والبشرية المطلوبة للتطوير
- **أَشْرِك (E):** إشراك الموظفين وأصحاب المصلحة الرئيسيين
- **فَكَّر (R):** مناقشة تحديات الجودة ونقاط قوّتها
- **وَجَّه (I):** التأكد من أن هذه الأفكار توجّه رسم خطة تطوير المنظمة

المصدر: إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني (EQAVET)

يشكّل ضمان الجودة في حالات عدّة أساس الاعتماد الذي، إن تمّ منحه، يُعتبر قراراً واضحاً من هيئة خارجية مفاده أن مؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني، أو برنامجها التدريبي، ممتثل لمعايير الجودة المحدّدة سابقاً، بما فيها توفير إحدى المؤهلات الواردة في الإطار الوطني للمؤهلات. ويوجّه هذا الإطار مخرجات التعلم المرتبطة بكلّ مستوى معتمد للمؤهلات لتحديد بوضوح ما يستطيع المتعلم أن يعرفه، ويكونه ويفعله بفضل هذه المؤهلات.¹⁸

17. كلّ 5 سنوات في الإطار المرجعي الأوروبي لضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني، وإطار ضمان الجودة في منطقة المحيط الهادئ، وإطار ضمان جودة التعليم والتدريب المهني والتقني لقمة شرق آسيا، وإطار آسيان لضمان الجودة؛ وإدارات إقليمية.

18. يحدّد المرسوم رقم 8590 لعام 2012 في شأن حقول ومراحل وشهادات التعليم المهني والتقني مؤهلات التعليم والتدريب المهني والتقني، والشروط المسبقة لكلّ منها، ومسارات التطور بينها، إلا أنّه لا يحدّد الكفاءات التي قد يتوقّع من المتخرّجين أن يتمتّعوا بها على كلّ مستوى من المؤهلات.

2.2 معايير الجودة

توجّه معايير الجودة عملية التقييم وتشكّل المرجع الذي تُقاس به الجودة خلال دورة ضمان الجودة. وتختلف مؤشرات الجودة بحسب الدولة والمنطقة ولكنها تغطّي بشكل عام الأبعاد الأساسية للجودة بما فيها الإدارة والحوكمة، وخدمات الطلاب، والتعليم والتعلم، ومعايير التقييم، وملاءمة سوق العمل. على سبيل المثال، يوفّر الإطار المرجعي الأوروبي لضمان الجودة للتعليم والتدريب المهني (EQARF) عشرة مؤشرات للجودة (مراجعة الجدول 1) عبر أربعة أبعاد: (i) الإدارة والتنظيم؛ (ii) توفير التعليم والتدريب المهني؛ (iii) إنجازات وأداء المتعلمين على صعيد التعليم والتدريب المهني؛ و (iv) تلبية احتياجات أصحاب المصلحة في مجال التعليم والتدريب المهني. وتنبثق هذه المؤشرات من ثلاثة أهداف سياسية رئيسية على المستوى الأوروبي، سيّما منها تعزيز قابلية استخدام الشباب، وتطوير ملاءمة المهارات، وتسهيل التعلم مدى الحياة. إن الدول الأعضاء الأوروبية مدعوة إلى ملاءمة ضمان الجودة على صعيد التعليم والتدريب المهني، مع معايير ضمان الجودة الأوروبية في هذا المجال.

الجدول 3 استعراض مؤشرات معايير ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني

المؤشرات والمؤشرات الفرعية	
1.	أهمية أنظمة ضمان الجودة لمقدّم التعليم والتدريب المهني أ. نسبة مقدّم الخدمات الذين يطبقون الأنظمة الداخلية الخاصة بضمان الجودة المحدّدة في القانون/ بمبادرة منهم ب. نسبة مقدّم التعليم والتدريب المهني المعتمدين
2.	الاستثمار في تدريب المعلمين والتدريبات أ. نسبة المعلمين والمدربين المشاركين في تدريبات إضافية ب. المبالغ المالية المُستثمرة
3.	نسبة المشاركة في برامج التعليم والتدريب المهني أ. عدد المشاركين في برامج التعليم والتدريب المهني، بحسب نوع البرنامج والمعايير الفردية
4.	معدّل إتمام برامج التعليم والتدريب المهني أ. عدد برامج التعليم والتدريب المهني التي تمّ إنجازها بنجاح/التخلّي عنها، بحسب نوع البرنامج والمعايير الفردية
5.	معدّل التوظيف في برامج التعليم والتدريب المهني أ. وجهة متعلّمي التعليم والتدريب المهني في فترة زمنية محدّدة بعد إكمال التدريب، بحسب نوع البرنامج والمعايير الفردية ب. نسبة المتعلمين الموظفين في فترة زمنية محدّدة، بحسب نوع البرنامج والمعايير الفردية
6.	استخدام المهارات المكتسبة في مكان العمل أ. معلومات في شأن الوظيفة التي حصل عليها الأشخاص بعد إكمال التدريب، بحسب نوع البرنامج والمعايير الفردية ب. معدّل الرضا لدى الأشخاص وأصحاب العمل على صعيد المهارات/الكفاءات المُكتسبة
7.	نسبة البطالة بحسب المعايير الفردية
8.	انتشار الفئات الضعيفة أ. نسبة المشاركين في التعليم والتدريب المهني المصنّفين على أنّهم من الفئات الضعيفة (في منطقة أو منطقة تجمّع محدّدة) بحسب السنّ والجنس ب. نسبة النجاح لدى الفئات الضعيفة بحسب السنّ والجنس
9.	آليات تحديد احتياجات التدريب في سوق العمل أ. معلومات في شأن الآليات الموضوعة لتحديد المتطلّبات المتغيّرة على مختلف المستويات ب. إثبات عن فاعليتها
10.	المخططات المُستخدمة لتعزيز الوصول إلى التعليم والتدريب المهني أ. معلومات عن المخططات القائمة على مختلف المستويات ب. إثبات عن فاعليتها

المصدر: إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني

تشمل معايير الجودة بحسب إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني مؤشرات على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج، موقرة بذلك "نهجا شاملا" لتقييم توفير التعليم والتدريب المهني والتقني، الذي لا يقيس أثر التعلم فقط بل أيضًا نتائجه وأهميته بالنسبة إلى أصحاب المصلحة¹⁹. بهذه الطريقة، تحرص مؤشرات هذا الإطار على أن يكون توفير التعليم والتدريب المهني والتقني "ملائما لهدفه"، وأن "يلائم الهدف الاحتياجات"، أو أن يتماشى مع احتياجات المتعلم والطلب في سوق العمل²⁰.

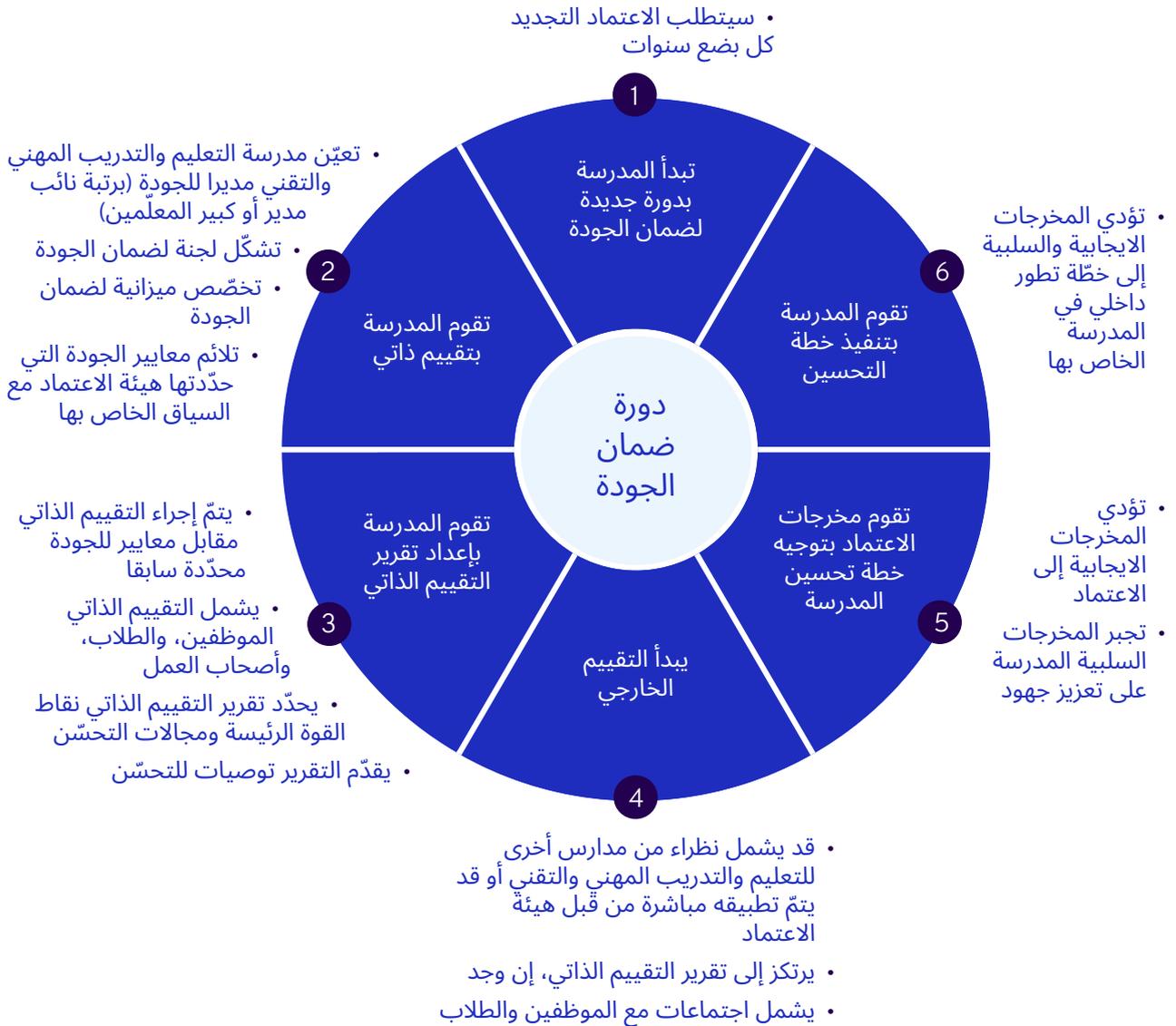
¹⁹ <https://www.eqavet.eu/EU-Quality-Assurance/For-VET-Providers/monitoring-your-system/evaluation/EQAVET-Indicators>

²⁰ إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني 2013.

2.3 التقييم الذاتي الداخلي

يشكّل ضمان الجودة تقييماً لمدى ملاءمة المؤسسة وبرامجها للتعليم والتدريب المهني والتقني، مع معايير الجودة القائمة. وفي دول عدّة، يشكّل التقييم الذاتي أساس التقييم الخارجي (مراجعة الشكل 2).

الشكل 2 ضمان الجودة على المستوى الداخلي والخارجي



المصدر: إعداد المؤلف بالاستناد إلى المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني (CEDEFOP 2009)

تؤمّن التقييمات الذاتية المنصة لـ "عملية منهجية للتفكير الذاتي القائم على البيانات"²¹ داخل مدرسة، لجهة جودة توفيرها للتعليم مقارنة بمعايير الجودة المحدّدة سابقاً. ويعتمد نطاق التقييم الذاتي على هذه الأخيرة التي عادة ما تتماشى ومعايير التقييمات الخارجية، حيثما توافرت، لكن قد تشمل أيضاً معايير أخرى مهمّة لمقدّمي الخدمات. في أوروبا مثلاً، يتمّ تكييف معايير إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني من قبل مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني، لغايات المراقبة الذاتية في توفير التعليم على المستوى المؤسسي.

في لبنان، دعا الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني إلى تعزيز ضمان جودة التعليم والتدريب المهني والتقني ووضع نظام اعتماد. عام 2018، اقترحت اليونيسيف التقييم الذاتي كخطوة رئيسة لتعزيز ضمان الجودة لدى مقدّمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع العام المرخصين من المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. وتمّت ملاءمة مؤشرات الجودة التي اقترحتها اليونيسيف مع

²¹ <https://www.nzqa.govt.nz/providers-partners/self-assessment/what-is-self-assessment>

مؤشرات إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني وشملت الرؤية، والمهمة والأنظمة الداخلية، والبنى التحتية والتجهيزات، والتمويل والإدارة، وجودة التعليم والتعلم، وخدمات الطلاب، والروابط مع القطاع الخاص، ومخرجات التعلم، ومسارات الطلاب. لكن، لم تعتمد حتى الآن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني رسمياً إطاراً لضمان الجودة يحدّد معايير المديرية على صعيد ضمان الجودة.

2.4 الاعتماد

يتمّ اتخاذ قرار طلب الاعتماد طوعاً من قبل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني لتعزيز الثقة العامة في جودة توفيرها للعلم. فيعزّز الاعتماد الثقة في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، مؤكداً أن مقدّميه يوفرون هذه الخدمات بالتماشي مع معايير الجودة الواردة في إطار ضمان الجودة. وإضافة إلى مهمة المساءلة، يدعم الاعتماد أيضاً مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في تطويرها المتواصل لجودة التعليم من خلال تشجيع إرساء ثقافة الجودة.

جرت العادة أن تدير وزارة التربية عملية الاعتماد لكنّ يجري بشكل متزايد إدارتها من قبل أطراف ثالثة مستقلة أو تعمل بناء على طلب الوزارة. وتشمل هذه الأطراف الهيئات أو النظراء من القطاعين العام والخاص المكلفين بمهام هيئة الاعتماد التي تعترف بمقدّميه أو برامج التعليم والتدريب المهني. كخطوة أولى، على هيئات الاعتماد تحديد معايير الجودة لتوجيه عملية ضمان الجودة. وترد هذه المعايير في دليل الاعتماد الهادف إلى توجيه مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني.

تساعد الملاءمة بين الاعتماد الخارجي والتقييم الذاتي الداخلي في تأمين توازن بين الحاجة إلى توحيد معايير الجودة والحاجة إلى أخذ السياق الجغرافي والاجتماعي لمقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني في الاعتبار. فالاعتماد ليس بعملية عابرة إذ يتمّ عادة تجديده بشكل دوري، تقريباً كل 3-5 سنوات²². وتشمل آليات ضمان الجودة الخارجية تقييمات ميدانية من قبل أطراف خارجية لتقييم مدى التقيد بمعايير الجودة أو الاعتماد. وتمنح نتائج اعتماد إيجابية مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني شهادة جودة تؤكّد أن الأخير قادر على تقديم برنامج موافق عليه. إن الحصول على رخصة أو موافقة للعمل منوط بنتيجة اعتماد ناجحة. وفي بعض الدول، التمويل العام لمقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني منوط أيضاً بكونهم معتمدين.

إذا لم يستوفي مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني معايير الاعتماد، يمكن للمدرسة أن تستأنف نتيجة الاعتماد، أو يُطلب منها التقدّم بطلب جديد، آخذة في الاعتبار ملاحظات وتوصيات هيئة الاعتماد. في بعض الدول، يُمنح مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني فترة سماح (ثلاثة أشهر في ألمانيا) لاتخاذ إجراءات تصحيحية تتماشى مع نتائج المراجعة أو التدقيق الخارجي.²³ ولتشجيع مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني على تطبيق التوصيات للتطوّر المذكور في تقرير الاعتماد، لدى بعض الدول أيضاً هيئة خارجية تابعة لهيئة الاعتماد، توفر الدعم التقني لمؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني. أما في دول أخرى ككازاخستان مثلاً، فيُمنح مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني الذي لا يمثل بالكامل لمعايير الجودة "اعتماداً جزئياً" لفترة أقصر ويخضع لتدقيق خارجي آخر في غضون 1-3 سنة. وبالاستناد إلى نتائج التدقيق الخارجي، يمكن أن يُمنح الاعتماد بالكامل إلى المؤسسة إذا أظهرت أنها اتخذت الإجراءات التصحيحية اللازمة منذ المراجعة الخارجية الأخيرة.

22. المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني 2009 (CEDEFOP)

23. المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني 2009 (CEDEFOP)

3. ممارسات ضمان الجودة والاعتماد على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان

لا يملك لبنان بعد نظاما وطنيا لضمان الجودة، بما في ذلك للتعليم العالي، على الرغم من وجود قانون لإنشاء وكالة لضمان الجودة ينتظر موافقة المجلس النيابي منذ العام 2012. ومع ذلك، يدعو قانون التعليم العالي الخاص (2014/285) معاهد التعليم العالي إلى وضع آليات خاصة بها لضمان الجودة تحضيراً للاعتماد الخارجي²⁴.

أدى غياب آليات لضمان الجودة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني إلى آليات محاسبة ضعيفة، بحيث لا تتوفر معلومات كافية عن أهمية وجودة توفير التعليم ونتائج سوق العمل للخريجين. ولمعالجة هذه الفجوة، دعا الإطار الوطني الاستراتيجي للتعليم والتدريب المهني والتقني، المُعتمَد عام 2018، وتقييم عملية طورينو للعام 2020²⁵، إلى وضع إطار لضمان الجودة على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني. ويسمح هذا الإطار بتقييم المنظمات والبرامج مقارنة بمعايير للجودة محدّدة مسبقاً بهدف تحديد الفجوات لجهة توفير التعليم ومعالجتها لتعزيز جودة توفير التعليم والتدريب المهني والتقني.

بين عامي 2012 و2015، بدأت وزارة التربية والتعليم العالي بتطوير إطار وطني للمؤهلات. فتمّ تطوير نموذج بدعم تقني من مؤسسة التدريب الأوروبية، حدّد ثمانية مستويات مع وصف خاص بها، مستوحاة من إطار المؤهلات الأوروبية. لكن الدولة اللبنانية لم تعتمد رسمياً الإطار الوطني للمؤهلات. واستحدثت قرار وزارة التربية والتعليم العالي رقم 374/م/2019 إطاراً وطنياً للمؤهلات في لبنان لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني على ستّة مستويات ضمن إطار مؤهلات عام ذات ستة مستويات، بما فيها مستويات تعلم التعليم والتدريب المهني والتقني ومواصفاته. ومن خلال تحديد الكفاءات المتوقع من كلّ متخرّج التمتّع بها، يضع الإطار الوطني للمؤهلات الأسس لضمان الجودة. لكن، الإطار الوطني للمؤهلات على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني ليس شاملاً بما أنّه لا يربط المسارات الأكاديمية والمهنية ببعضها البعض.

الإطار 2 الإطارات الوطنية للمؤهلات

تساهم الإطارات الوطنية للمؤهلات في توحيد الكفاءات المرتبطة بالمؤهلات المعتمدة، محدّدة بوضوح كلّ مخرجات التعلّم أو ما يتمكّن المتعلّم من أن يعرفه، أو يكونه أو يفعله بفضل إحدى هذه المؤهلات. وتحدّد هذه الإطارات أيضاً مسارات التطور المتوفرة من إحدى المؤهلات إلى أخرى. وفي الإطارات الشاملة، ترتبط أو تتوحّد المسارات ببعضها بين التعليم الأكاديمي والمهني.

المصدر: منظمة العمل الدولية 2007

3.1 التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان

إنّ المديرية العامة للتعليم المهني والتقني هي المنظمة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنظيم توفير التعليم والتدريب المهني والتقني في المدارس والمعاهد العامة والخاصة. وتوفّر المديرية التعليم المهني والتقني الرسمي في كلّ الاختصاصات باستثناء البرامج الزراعية الرسمية التي تقدّمها المدارس الحكومية في إطار ولاية عمل وزارة الزراعة.

توفّر كلّ المؤسسات الحكومية الأخرى، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية، والمؤسسة الوطنية للاستخدام، والمركز الوطني للتدريب المهني، التدريب المهني غير الرسمي وغير النظامي فقط (مراجعة الجدول 2).

24. نظراً لعدم وجود مرجع وطني لمعايير الجودة، فقد طور مقدمو التعليم العالي معايير الجودة الخاصة بهم، يتماشى بعضها مع أنظمة الاعتماد الخارجية.

25. مؤسسة التدريب الأوروبية 2020

الجدول 4 المنظمات الحكومية الرئيسية المسؤولة عن التعليم والتدريب المهني والتقني

المنظمة	الوصف	الوضع الراهن
وزارة التربية والتعليم العالي (MEHE) المديرية العامة للتعليم المهني والتقني (DGTVET)	المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تضطلع بالمسؤولية العامة لضمان الجودة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني. وتعمل بشكل أساسي على تطوير المناهج الدراسية، وتنظيم الامتحانات الرسمية لكل المؤهلات الرسمية، وإصدار الدبلومات والشهادات. وصل العدد الإجمالي لمقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني الرسميين المعتمدين إلى 414، بمن فيهم 158 مقدّم خدمات من القطاع العام و256 من القطاع الخاص لعامي 2020-2021. ويشمل مقدّمو الخدمات من القطاع الخاص المنظمات الربحية والمنظمات غير الحكومية. إضافة إلى مقدّمي الخدمات الرسميين من القطاع الخاص، يوجد أكثر من ألف مقدّم غير رسمي لبرامج التدريب المهنية القصيرة الأمد، 550 منهم فاعلين.	فاعلة
المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني	ترأس وزارة التربية والتعليم العالي المجلس مع ممثلين من الوزارات الرئيسية، والقطاع الخاص، ومركز البحوث والتطوير التربوي (CERD). وأنشأ هذا المجلس لإدارة سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني على نحو استراتيجي، لكنّه لا يؤدّي حتى الآن الدور القيادي الاستشاري المنوط به.	عقد اجتماعه الأول عام 2019 لكنّه بقي غير فاعل عدا عن ذلك.
المركز الوطني للتدريب المهني (NCVT)	المركز الوطني للتدريب المهني مؤسسة حكومية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة العمل. تمّ إنشاؤه بمهمة توفير برامج مهنية معجّلة. وصل مجموع الطلاب المسجّلين في المركز إلى 139 طالباً عام 2019. وتشمل الاختصاصات في المركز المكياب والإلكترونيات والكمبيوتر والكهرباء والتكييف والتبريد، بالشراكة مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD). يتقاضى المركز رسماً رمزياً قدره 25000 ل.ل. للدورة الواحدة.	فاعل
المعهد الفني التربوي الوطني (IPNET)	تمّ إنشاء المعهد الفني التربوي الوطني عام 1964 لتدريب معلّمي التعليم والتدريب المهني وتخريجهم بدبلوم التعليم التقني. وعلى الرغم من أن المعلمين ملازمين بالمشاركة في المدارس الصيفية كجزء من التدريب المهني بموجب المرسوم رقم 7262 الصادر عام 1961، لم يوضع هذا المرسوم قط موضع التنفيذ. ²⁶	غير فاعل منذ عام 2008 بسبب نقص الموارد
وزارة الزراعة (MOA)	تدير وزارة الزراعة 32 مركزاً زراعياً تقوم بعمل إرشادي، و3 مراكز خدمات و7 مدارس فنية للزراعة. وتقدّم هذه الأخيرة 3 برامج لشهادة البكالوريا الفنية (BT) من ضمنها برنامجا عاما، وبرامج للزراعة وتربية الحيوانات. وصل عدد المسجّلين في برامج شهادة البكالوريا الفنية إلى 280 طالباً عام 2019. وإضافة إلى التعليم الرسمي، توفر الوزارة أيضاً دورات تدريب مهني غير رسمية ومعجّلة (120 ساعة) ²⁷ ودورات غير رسمية. ²⁸ وينال خريجو الدورات المهنية القصيرة التابعة لوزارة الزراعة شهادة مشاركة من الأخيرة.	فاعلة
وزارة الشؤون الاجتماعية (MOSA)	تقدّم وزارة الشؤون الاجتماعية دورات تدريب مهني قصيرة وغير رسمية تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً، وتُعطى بالاشتراك مع منظمات غير حكومية أخرى أو عبر مراكز التنمية الاجتماعية التابعة للوزارة. وينال خريجو الدورات التدريبية شهادة من الوزارة. وتشمل التدريبات القصيرة مهناً محدّدة، ومنها مجال الجمال وتصفيف الشعر والتطريز والحرف اليدوية.	فاعلة
المؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO)	المؤسسة الوطنية للاستخدام مؤسسة عامة ذات استقلالية مالية وإدارية، تعمل بإشراف وزارة العمل، وتقدّم خدمات الاستخدام العام بما فيها مطابقة الوظائف، والإرشاد الوظيفي وتوفير التعليم والتدريب المهني المعجّل (3، 6، أو 9 أشهر). ويضمّ مجلس المؤسسة الثلاثي الأطراف وزارة العمل، وهي ترأس المجلس، ومدير عام وزارة العمل كنائب رئيس. إضافة إلى وزارة العمل ومركز البحوث والتطوير التربوي (CERD) والجامعة اللبنانية، يضمّ مجلس المؤسسة ثلاث نقابات عمالية وعدد من منظمات أصحاب العمل. ينال الخريجون شهادات مختومة من المؤسسة، لا تعترف بها وزارة التربية والتعليم العالي رسمياً. في السابق، دعمت المؤسسة أكثر من 40 منظمة غير حكومية ²⁹ لتوفير التدريب المهني المعجّل في 50 اختصاص. ³⁰	أوقفت المؤسسة الوطنية للاستخدام كلّ العقود مع المنظمات غير الحكومية عام 2017 بسبب غياب الأدوار القيادية الواضحة وتضاؤل الأموال العامة.

26. مؤسسة التدريب الأوروبية 1999

27. 40 ساعة للمهارات الفنية و80 ساعة للمهارات الحياتية

28. يتم توفير التدريب المهني غير الرسمي في المراكز الزراعية في 2-3 ساعات في النهار. وتستهدف الدورة التدريبية مهمة محدّدة. وعند إنهاء الدورات غير الرسمية، ينال الطلاب شهادة إنجاز.

29. عند اختيار المنظمات غير الحكومية، تأخذ المؤسسات الوطنية للاستخدام في الاعتبار أهلية هذه المنظمات، والتجهيزات والاختصاصات التي تقدّمها لضمان تلبية سوق العمل والكفاءات المطلوبة للتدريب.

30. تقدّم المؤسسة الوطنية للاستخدام 750000 ل.ل. لكلّ تلميذ في السنة إلى كلّ المنظمات غير الحكومية.

3.2 مقدّمو التدريب الرسمي

3.2.1 المديرية العامة للتعليم المهني والتقني

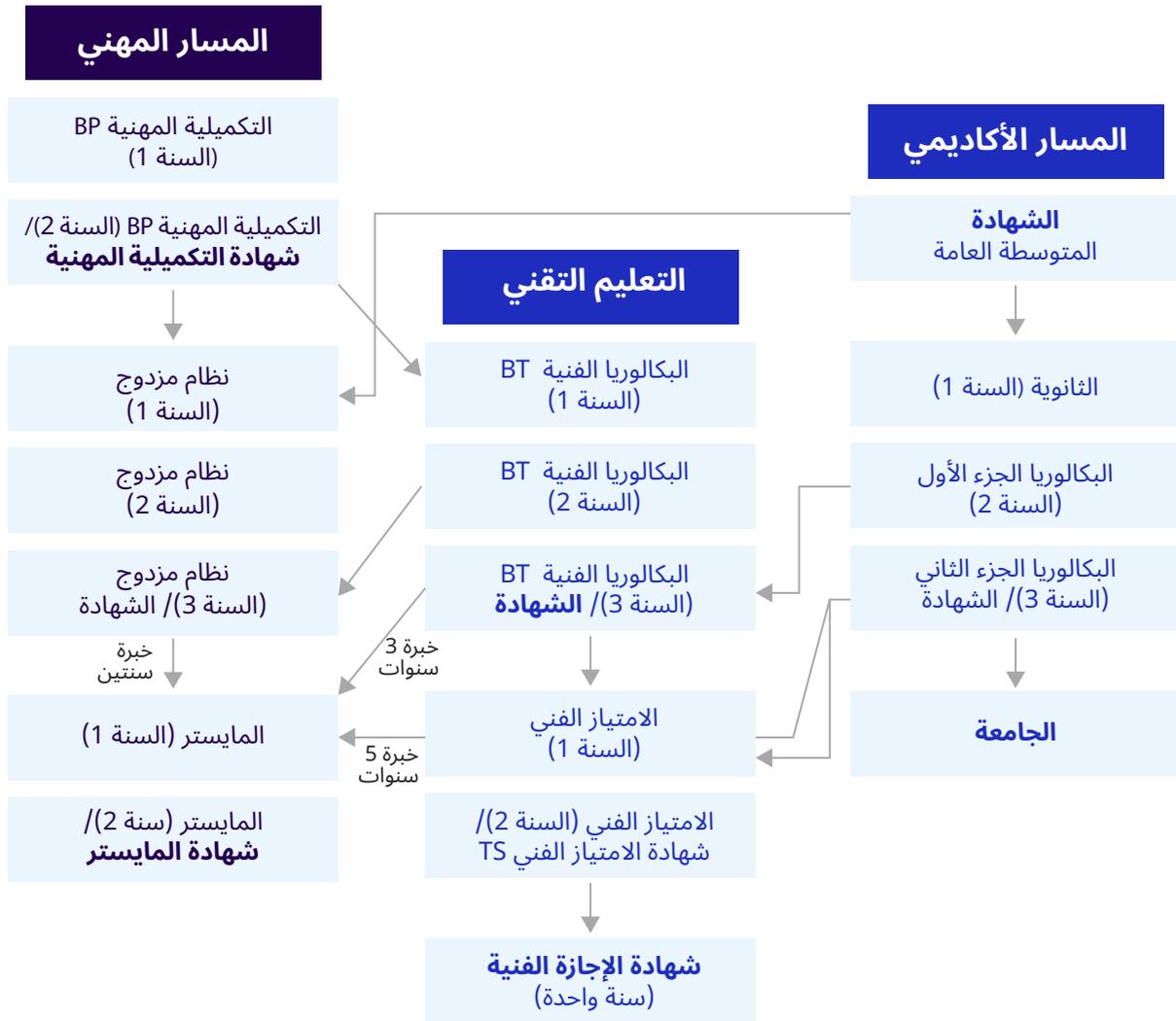
إنّ المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في لبنان، بإشراف من وزارة التربية والتعليم العالي، هي المسؤولة عن اعتمادات كلّ مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، إذ توفر تدريبات رسمية، باستثناء في قطاع الزراعة. وتتركّز الحوكمة على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني على مستوى المديرية التي تتولى الشؤون المالية، والتقييمات وضمان الجودة.

يؤدّي التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي، الذي يؤمّنه مقدّمو الخدمات من القطاعين العام والخاص، إلى التدريبات المهنية أو المؤهلات التقنية الآتية (مراجعة الشكل 3):

- شهادة التكميلية المهنية (BP)، تعادل التصنيف الدولي الموحد للتعليم 2³¹ (ISCED 2)؛
- شهادة البكالوريا الفنية (BT)، تعادل التصنيف الدولي الموحد للتعليم 3 (ISCED 3)؛
- شهادة الامتياز الفني (TS)، تعادل التصنيف الدولي الموحد للتعليم 4 (ISCED 4)؛
- شهادة الإجازة الفنية (LT)، تعادل التصنيف الدولي الموحد للتعليم 4 (ISCED 4)؛
- شهادة الإجازة التعليمية، تعادل التصنيف الدولي الموحد للتعليم 4 (ISCED 4).

لا يرتبط التدريب المهني غير الرسمي وغير المنظم بالمسارات الرسمية.

الشكل 3 المسارات الرسمية للتعليم والتدريب المهني والتقني



المصدر: الإطار الوطني الاستراتيجي 2018

31. التصنيف الدولي الموحد للتعليم

يلعب قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني الخاص والرسمي دوراً مهماً في توفير الأخير، ويشكّل مقدّمو الخدمات من القطاع الخاص 62% من مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني عام 2020-2021. حالياً، يوجد في لبنان 158 مقدّم خدمات من القطاع العام³² و256 مقدّم تعليم وتدريب مهني وتقني رسمي من القطاع الخاص، إضافة إلى أكثر من 1000 مقدّم خدمات غير رسمي. ويشمل المقدّمون من القطاع الخاص المنظمات الربحية والمنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح. نحو 61000 طالباً (63% من الطلاب) تسجّلوا في المدارس والمعاهد العامة، و36125 (37%) في المدارس والمعاهد الخاصة للتعليم والتدريب المهني والتقني خلال السنة الدراسية 2019-2020.³³

على مدى العقدين الأخيرين، توسّع القطاع العام الرسمي وتضاعف عدد مقدّمي الخدمات من القطاع العام 4 مرات، من 38 مقدّم عام 1999³⁴ إلى 158 مدرسة عام 2021. وفيما كان القطاع الخاص في السابق يحوي غالبية الطلاب، يضمّ القطاع العام اليوم أكثر من 63% من الجسم الطلابي في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي. لكن، ترافق هذا التوسّع في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع العام مع بعض الأنظمة، لجهة تركيز المدارس الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني في بعض المناطق، ما يؤدّي إلى انخفاض نسب الالتحاق فيها.

الجدول 5 التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاعين العام والخاص

نوع مؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني	1999	2020-2019
مقدّمو الخدمات من القطاع الخاص	400 (50000 طالباً)	256 (36125 طالباً)
مقدّمو الخدمات من القطاع العام	38 (17000 طالباً)	158 (61000 طالباً)
المجموع	438 مدرسة (67000 طالباً)	414 مدرسة (97125 طالباً)

المصدر: مؤسسة التدريب الأوروبية 1999 والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني

حتى الآن، يبقى خيار التدريب النموذجي في التدريب الرسمي أو المعجّل غير متوفر للطلاب. ونتيجة لذلك، لن يستطيعوا الحصول على شهادة للوحدات التعليمية المنجزة، إلا في حال استكمالهم كلّ المتطلبات اللازمة للحصول على الشهادة.

الترخيص المؤسسي

تأذن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني لمقدّمي التدريب العام والخاص بالعمل. وينبغي على مقدّمي التدريب من القطاع الخاص أن يكونوا معترف بهم من قبل المديرية للتمكن من تقديم البرامج الرسمية. وبعد حصول المقدّمين الجدد على الموافقة، عليهم تقديم المنهج الدراسي نفسه، الذي تطوّره المديرية بشكل أساسي، إلى طلابهم ليكون هؤلاء مؤهلين لتقديم الامتحانات الرسمية ونيل الشهادة الرسمية.

يتمّ تقييم طلب المقدّمين من القطاع الخاص من مدارس ومراكز للحصول على ترخيص المديرية على أساس الحد الأدنى من المعايير التي تشمل البنية التحتية والتجهيزات والمرافق³⁵. وبغية حصول مقدّم خدمات من القطاع الخاص على رخصة³⁶، عليه ملء طلب يتضمّن، إضافة إلى إثبات التسجيل،³⁷ لائحة الاختصاصات التي ستتوفر، بما فيها العدد الأقصى للطلاب لكل اختصاص، ولائحة مفصلة بالتجهيزات المطلوبة، والرقم المرجعي للرخصة العقارية، والموقع وإجمالي مساحة العمل المتاحة. وتشمل المعلومات الخاصة بالمنهج الدراسي المواد التي تُدرّس في كلّ اختصاص، وساعات التدريس، ومدّة الدورة. وعلى المدرسة أن تثبت أيضاً أن المبنى آمن ومناسب ليكون مدرسة فنية.

بالنسبة إلى المرافق، يميّز المرسوم 2014/160 بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص التي تقدّم تعليماً رسمياً يصل إلى شهادة رسمية، والمؤسسات الخاصة التي تقدّم شهادات لا توصل إلى شهادات رسمية. وينصّ المرسوم أيضاً على المتطلبات من مساحة الأرض، وعدد الغرف³⁸ المطلوبة لكل مؤسسة، ويحدّد أيضاً المتطلبات الإضافية للمصانع والمختبرات بحسب الاختصاص.

32. <https://www.edu-lb.net/schoolrasmelist.php>

33. مقابلة مع رئيس قسم المراقبة والتوجيه في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في فبراير 2021

34. مؤسسة التدريب الأوروبية 1999

35. محدّدة في مرسوم وزارة التربية والتعليم العالي 2014/160 للمديرية العامة للتعليم المهني والتقني

36. المرسوم رقم 4815 1966/6/25

37. فيما يخص المنظمات غير الحكومية، يُعتبر ذلك التسجيل الرسمي لدى وزارة الداخلية، وإلا فهو الدليل الرسمي للتسجيل كمؤسسة خاصة للتعليم والتدريب المهني والتقني.

38. بما في ذلك الصفوف والمراحيض والأحواض

يضع قسم التجهيزات في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني قائمة بالتجهيزات المطلوبة لكل اختصاص، ويتم التأكد من توفرها خلال عملية تقديم الطلبات. وتضع بدورها وحدة التدريب المهني لوائح بالتجهيزات اللازمة للاختصاصات غير المتوفرة لدى قسم التجهيزات.

بإشراف قسم المراقبة والإرشاد التربوي، يتم إرسال مهندسين إلى المدارس المتقدمة بطلب ترخيص للتحقق من توفر التجهيزات والمرافق. ويقوم قسم المراقبة والإرشاد التربوي، وهو جزء من وحدة المراقبة والامتحانات في المديرية، بمراجعة قانونية للتراخيص لمدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة الجديدة وتحيل الطلبات إلى وزارة التربية والتعليم العالي، التي تحيلها بدورها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي.

تطوير المنهج الدراسي

تطور المديرية العامة للتعليم المهني والتقني المناهج الدراسية بشكل أساسي.

يشكل قسم المناهج وطرق التعليم لجنا متخصّصة لتطوير المناهج وتقييمها ومراجعتها لكل الاختصاصات على مستوى شهادة التكميلية المهنية (BP)، وشهادة البكالوريا الفنية (BT)، وشهادة الامتياز الفني (TS)، وشهادة الإجازة الفنية (LT). تقترح دائرة المناهج اختصاصات جديدة وتطور امتحانات وأسئلة تُحال إلى لجنة الامتحانات. وعلى مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص، تماما كنظرائهم في القطاع العام، استخدام المنهج الموحد نفسه، وفقا للقانون 64/62.

على مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص الذين يعلمون اختصاصات جديدة تقديم مناهجهم إلى المديرية لتنظر فيها، فتصدر الأخيرة منهجا جديدا لهذا الاختصاص في غضون 6 أشهر من تقديم المنهج³⁹.

بما أن المديرية تطور المنهج الموحد، لا يشارك المقدّمون الرسميون للتعليم والتدريب المهني والتقني مباشرة في تطوير المناهج، مع العلم أن بعض المقدّمين الذين أجريت معهم مقابلة أثنوا على المنهج الوطني مع بعض النماذج الإضافية.

الإطار 3 الابتكارات الحديثة في المنهج الدراسي العام

قامت المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، بدعم تقني من المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD)، بتحديث عدد من المناهج الدراسية الرسمية على صعيد اختصاصات فنية مطلوبة على مستوى شهادة البكالوريا الفنية. ولتعزيز تطبيق المنهج، يقدّم المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية دعما مباشرا لجهة تطوير الكفاءات إلى المدارس ويؤمن تدريبا للمعلمين لتعزيز التطور المهني للمدرّبين. حاليا، يقدّم المعهد هذا الدعم إلى 12 مدرسة (6 مدارس عامة و6 مدارس خاصة) على صعيد شهادة البكالوريا الفنية في التقنيات الكهربائية، 4 مدارس (3 مدارس عامة ومدرسة خاصة واحدة) على صعيد شهادة البكالوريا الفنية في الصيانة، و6 مدارس (5 مدارس عامة ومدرسة خاصة واحدة) على صعيد شهادة البكالوريا الفنية في صيانة تكنولوجيا المعلومات.

المصدر: المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية

المراقبة

على المدارس الخاصة استيفاء عدد من المتطلبات ليكون خريجها مؤهلين لنيل الشهادات والدبلومات الرسمية. وفقا للقانون 64/62 الذي ينظّم مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص، على المقدّمين من هذا القطاع الراغبين في أن يقدّم طلابهم الامتحانات الرسمية أن يطبقوا المنهج الدراسي الوطني الخاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني عبر تأمين التجهيزات اللازمة للبرامج الموافق عليها والامتحانات [غير الرسمية] الفصلية والسنوية⁴⁰. وعلى الرغم من أن مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص مستقلون لجهة التمويل والإدارة، عليهم الحصول على موافقة من المديرية لتعيين أي مدير جديد. وعلى صعيد البرامج الصحية والزراعية، تتعاون وزارة التربية والتعليم العالي مع وزارتي الصحة والزراعة لمراقبة المؤسسات الخاصة.

39. القانون 64/62

40. تُطبق التدابير الثلاثة الأخيرة فقط على المدارس الخاصة التي تحضّر التلاميذ للشهادات الرسمية.

في حال عدم الامتثال لأنظمة المديرية وفقا للقانون 62/64، يحتفظ المدير العام للمديرية بحق إصدار تحذير ضدّ رئيس المدرسة، طالبا من الأخير الامتثال في غضون فترة زمنية محدّدة. وفي حال عدم الامتثال أو تكرار المخالفة، يمكن لوزارة التربية أن توصي بسحب رخصة عمل المدرسة⁴¹.

على صعيد الحوكمة والإدارة، تضمن المديرية وجود مسؤول عن الدراسات النظرية وآخر للدراسات العملية أو التطبيقية في كلّ المدارس المرخّصة من قبلها. ويكون هؤلاء مسؤولين عن وضع جداولهما الخاصة أسبوعيا وتقديم الساعات النظرية والتطبيقية المُنجزة إلى المديرية في نهاية كلّ عام. وتطلب الأخيرة من المدارس والمعاهد المرخّصة من قبلها توفير المعلومات الآتية:

- أوراق الحضور اليومية لمعلّمي التعليم والتدريب المهني والتقني: الاسم، والمادّة، والتاريخ، وعدد الساعات والصفوف والطلاب.
- نسبة المعلّمين إلى الطلاب: إذا فاق عدد الطلاب 12 طالبًا من دون تجاوز 24 طالبًا، يتمّ تعيين مدرب آخر للمصنّع أو المختبر.

يراقب قسم المراقبة والإرشاد التربوي لدى المديرية توفير التعليم في المدارس الخاصة من خلال موظفي الإرشاد التربوي. ولكن، لا يضمّ الفريق العامل في هذا القسم حاليا أيّ موظف في مجال الإرشاد التربوي ويعاني نقصا في الموظفين، حيث يبقى 28 منصبا من 40 شاغرا. ونتيجة لذلك، تمّ حصر مهام القسم بضمان التسليم المنتظم للأوراق المطلوبة من المعاهد والمدارس التقنية والمهنية في الوقت المناسب.

على كلّ المعاهد والمدارس الرسمية رفع تقرير سنوي في نهاية كلّ عام دراسي. وينبغي على مقدّمي الخدمات المعتمدين من القطاع العام رفع تقرير تقييمي داخلي نهائي كلّ سنة، يُلخصون فيه النشاطات الرئيسية، والمعدّات التي تمّ شراؤها، إضافة إلى تقييم لأداء المعلّمين. لكن، لا تتضمّن هذه التقارير معايير الأداء القائمة على المخرجات لتتبع مخرجات سوق العمل للطلاب، والتعليم والتدريب الإضافي، أو نسبة الرضا بين الطلاب وأصحاب العمل على صعيد جودة توفير التعليم والتدريب المهني والتقني. وبعكس مقدّمي الخدمات من القطاع العام، يُطلب من نظرائهم من القطاع الخاص فقط رفع لائحة بالدروس المُقدّمة، ومشاركة الطلاب، والدرجات ومعدلات إكمال التعليم. وينبغي أن تتمّ الموافقة على النتائج من قبل المديرية.

لا تتمّ متابعة المعلومات التي تتلقّاها المديرية من خلال هذه التقارير السنوية بشكل منهجي مع المؤسسات الخاصة والعامّة لضمان رسم خطط التطوير وتنفيذها في المدارس المعنية أو لتوجيه سياسة التعليم والتدريب المهني والتقني. نتيجة لذلك، لا ترتبط مخصّصات الميزانية لمقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع العام وترقيات المعلّمين بالأداء، بل تستند إلى العدد الإجمالي للطلاب الملحقين وعدد سنوات الخدمة، على التوالي.

الإطار 4 نسب وصول الطلاب وإتمامهم التعليم

يُطلق معهد دون بوسكو التقني حملة سنوية في المدارس لنشر التوعية في شأن أهمية التعليم والتدريب المهني والتقني. قبل أن يلتحق الطلاب في اختصاص معيّن، يخضعون لاختبار توجيهي لتحديد الاختصاص أو الاختصاصات التي تناسبهم.

على الرغم من أن مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص يتقاضون رسوما، أعلن عدد من مقدّمي الخدمات الرسميين من القطاع الخاص، كمؤسسة قرطباوي للتعليم التقني، ومعهد دون بوسكو التقني، ودار الصداقة التقني، عن تقديم منح دراسية مهمة قائمة على الاحتياجات إلى الطلاب في إطار مفهوم "عدم إغفال أحد". وقدّم بدوره معهد "CIS" لطلاب إمكانية الحصول على معونة مالية.

وأعلن جميع مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص الذين أُجريت معهم مقابلة عن نسب عالية لجهة إتمام الطلاب البرامج الرسمية. مثلا، أفادت مؤسسة قرطباوي للتعليم المهني أن هذه النسبة وصلت إلى 98% لديها، فيما بلغت 95% في معهد "CIS" الذي يضمّ أحد أكبر الأجسام الطلابية لجهة التعليم والتدريب المهني والتقني مع التحاق 7000 طالبا عام 2019.

المصدر: بالاستناد إلى مقابلات أُجريت مع هذه المدارس

41. بموجب مرسوم وزاري.

أهمية سوق العمل

المجلس الاستشاري المدرسي

ينصّ القرار الوزاري رقم 2000/115 على إلزامية وجود مجلس استشاري مدرسي (SAB) في كلّ مدرسة أو معهد للتعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع العام تابعة لمديرية التعليم المهني والتقني، وذلك لتعزيز ملائمة توفير هذا النوع من التعليم والتدريب مع الطلب في سوق العمل. ونصّ القرار الوزاري الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي رقم 2019/375 على تفعيل هذه المجالس عام 2019-2020. وألزم أيضًا اتباع الإطار الوطني للمؤهلات على صعيد التعليم والتدريب المهني والتقني عند وضع معايير الكفايات.

يتمّ تعيين أعضاء المجلس لمدة سنتين ويضمّ 3-9 ممثلين عن القطاع الخاص أو أصحاب العمل⁴²، و3 ممثلين عن المدرسة بمن فيهم مدير المدرسة، ممثّل عن المعلمين وآخر إداري. يجتمع أعضاء المجلس كلّ شهرين لتقييم مختلف جوانب الأداء. وتكون مهمّة المجلس الأساسية إرشاد المدارس المهنية لجهة الكفاءات المطلوبة في سوق العمل⁴³. ويتمّ تقديم التوصيات الهادفة إلى تعزيز ملائمة سوق العمل في مجال توفير التعليم والتدريب المهني والتقني بغالبية الأصوات في المجلس. ويقوم مدير المدرسة، وهو الذي يرأس المجلس، برفع توصيات الأخير، مضيفاً رأيه الشخصي عليها، إلى مدير عام المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. وتوجّه هذه التقارير بدورها سياسة التعليم والتدريب المهني والتقني على المستوى الوطني.

رفع عددٌ من المدراء رسائل يطلبون فيها الموافقة على تسمية المجلس الاستشاري للمدرسة أو المعهد، لكن حتى الآن⁴⁴ لم يفعل المدير العام أيّ مجلس استشاري مدرسي بشكل رسمي.

الإطار 5 المجالس الاستشارية المدرسية النموذجية

ستدعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) 14 مدرسة تقنية عامة تقدّم شهادة البكالوريا الفنية (BT) في "البناء والأشغال العامة". سبع مدارس منها سمّت مجلسها الاستشاري واجتمعت 5 مجالس بشكل غير رسمي. في المرحلة الأولى، ستركّز هذه المجالس على:

- i. وضع وإقرار المبادئ التوجيهية لتقييم الدروس التطبيقية - وحدات الأعمال التطبيقية (TP)، وتشكيل لجان تقييم (تضمّ مدرّبا، ومسؤولا عن الأعمال التطبيقية، وممثّلا عن القطاع) يتمّ تدريب أعضائها ومنحهم شهادة "مقيّم الكفاءات"؛
- ii. وضع وإقرار المبادئ التوجيهية لتحديد معايير مختارة لحسن سير العمل في المدرسة؛
- iii. تنظيم وتسهيل التعلم في مكان العمل للمتدرّبين الملتحقين في الأعمال التطبيقية؛
- iv. مراجعة وإقرار المهن المعروضة في المدرسة وتحديد المؤهلات التي تحتاج إلى تحديث.

المصدر: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ 2020)

التوجيه المهني

أضفى المرسوم الوزاري لعام 2015 طابعا رسميا لمكانة مكاتب التوجيه والتوظيف (GEOS) في المدارس العامة، مع أكثر من 10000 طالبا يستفيدون من خدمات هذه المكاتب منذ العام 2012.⁴⁵ وتوفّر هذه المكاتب توجيهها مهنيا فرديا وتدريبا للمهارات الشخصية (بما فيها كتابة السيرة الذاتية، ومهارات مقابلات العمل، وتقنيات البحث عن عمل). كما تسهّل هذه المكاتب إيجاد تدريب داخلي وفرص عمل لطلاب التعليم والتدريب المهني والتقني. بحلول العام 2021، تمّ إنشاء 23 مكتبا للتوجيه والتوظيف مع دعم تقني من المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية، بما فيها 18 مكتبا في المدارس العامة و5 في المدارس والمعاهد الخاصة.

42. ينبغي أن يتمّ تمثيل أصحاب العمل في قطاع كل الاختصاصات المتوفرة في شهادة البكالوريا الفنية. يقرّر مدير المدرسة أي اختصاص يجب أن يكون ممثّلا بحسب معاييرها/معاييرها الخاصة بما في ذلك عدد الطلاب وفرص العمل. أحيانا، يسمّي المدير صاحب عمل لاختصاص غير متوفر بعد في المدرسة، أملا في أن يصبح متوفرا في المستقبل.

43. تقترح المدرسة عضوية المجلس الاستشاري الخاص بها من خلال كتاب ترسله إلى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. تتمّ الموافقة رسميا على الأعضاء في قرار يصدره المدير العام للتعليم المهني والتقني.

44. ابتداءً من 19 فبراير 2021

45. المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD)

ان التوجيه المهني أكثر تطوراً لدى مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص الذين يملكون مكاتب خاصة بهم للتوجيه والتوظيف. لدى مؤسسة قرطباوي للتعليم التقني موظفان متفانيان لعمل المكتب، مسؤولان عن توجيه الطلاب، والتوجيه المهني، والتوظيف، ويطوّر الطلاب سيرتهم الذاتية على مستوى شهادة البكالوريا الفنية "BT3"، ويتعلم طلاب المحاسبة والإدارة أيضاً تقنيات مقابلات العمل وكيفية كتابة رسالة إحالة. وتستضيف المؤسسة بانتظام قدامى الطلاب لديها ليتحدثوا عن مهنتهم. وتنظّم أيضاً معرض وظائف سنوي يتحدّث فيه خبراء عن مهنتهم أمام الطلاب، إضافة إلى اجتماعات مع الأهالي لتعريفهم إلى المؤسسة. يزور ممثلو بعض الجامعات المؤسسة بشكل منتظم لتعريف طلاب شهادة البكالوريا الفنية "BT3" إلى مؤسساتهم. ويجمع اتفاق طويل الأمد بين مؤسسة قرطباوي وجامعة سيده اللويزة (NDU) حيث يحصل أفضل 3 طلاب في المؤسسة على منحة من هذه الجامعة.

المصدر: بالاستناد إلى مقابلات أُجريت مع مؤسسة قرطباوي

مخرجات سوق العمل للخريجين

لا يُطلب من مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني الرسميين من القطاع الخاص متابعة مخرجات سوق العمل لخريجها أو التحدّث عنها في تقاريرهم السنوية المُحالَة إلى المديرية. نتيجة لذلك، لا يقوم غالبية مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني الرسميين من القطاع الخاص بتتبع هذه النتائج بصورة منهجية.

الإطار 7 أمثلة عن آليات ضمان الجودة بين مقدّمي الخدمات الرسميين

الغالبية العظمى من مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني الرسميين من القطاع الخاص الذين أُجريت معهم مقابلات ليست لديهم استراتيجيات أو مبادئ توجيهية داخلية لضمان الجودة تحدّد بوضوح معايير الجودة وآلياتها. لكن معظم مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص الذين أُجريت معهم مقابلة لديهم آليات داخلية ينظرون من خلالها في نقاط القوة والضعف في برامجهم، وفي الدروس المُستخلصة منها.

في معهد CIS مثلاً، يقوم معلّمي التعليم والتدريب المهني والتقني، والمنسّقون الأكاديميون، والإدارة، بمراجعة عملية التعليم وتقنياته (عدد الساعات، التطبيق المقارنة بالنظري، إلخ...) ومخرجات التعلم للطلاب على صعيد البرامج الرسمية، بشكل متواصل. يناقش كذلك المدربون وإدارة البرامج المهنية نقاط الضعف والقوة لكلّ صف، والتجهيزات والأدوات المُستخدمة، إضافة إلى دقة المنهج الدراسي على أساس كلّ صف على حدة (course-by-course basis). يراقب أيضاً معهد CIS الأداء بانتظام من خلال تتبّع مخرجات التعلم للطلاب، وإجراء استقصاءات في شأن رضا المتعلّم (للبرامج المهنية)، ويتمّ تقييم نتائجها في نهاية كلّ سنة دراسية.

المصدر: مقابلات شبه مننّمة مع مقدّمي خدمات من القطاع الخاص

معايير المعلّمين

يُطلب من معلّمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع العام الذين يتمّ توظيفهم بعقد دائم اجتياز اختبار يضعه مجلس الخدمة المدنية. لكن، يتمّ توظيف أقلّ من 14% من معلّمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع العام (1650 من 12000) على أساس عقد دائم، إذ يتمّ توظيف الغالبية العظمى من المعلمين بدوام جزئي وعلى أساس تعاقدية⁴⁶. نتيجة لذلك، عام 2017-2018، أعطيت غالبية ساعات التدريس (90%) في التعليم والتدريب المهني والتقني من قِبَل معلّمين بدوام جزئي⁴⁷.

يتمّ تقييم معلّمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع العام على أساس سنوي، ويدخل التقييم في التقرير السنوي الذي ترسله كلّ المدارس العامة للتعليم والتدريب المهني والتقني إلى المديرية. لكن، لا يقوم تقييم المعلمين على معايير محدّدة سابقاً وغالباً ما يقوم بها مدراء المدارس. إضافة إلى ذلك، إن تقييم المعلمين غير مرتبط مباشرة بالترقيات⁴⁸.

46. مؤسسة التدريب الأوروبية 2020 ب

47. مؤسسة التدريب الأوروبية 2020 ب

48. مؤسسة التدريب الأوروبية 2020

إن مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص غير ملزمين بأي معايير تعليم تضعها المديرية لتحديد الحد الأدنى من الكفاءات المتوقعة من معلمي ومدربي التعليم والتدريب المهني والتقني. يُعتبر التعليم العالي عادة درجة التعليم الدنيا في مسار التعليم الرسمي، حيث يُطلب من المدربين والمعلمين الحصول على شهادة في التعليم العالي على الأقل.

تمّ إنشاء المعهد الفني التربوي الوطني (IPNET) عام 1964 لتأمين تدريب للمعلمين قبل الخدمة لينالوا دبلوم التعليم التقني، إلا أن المعهد غير فاعل منذ العام 2008.

الإطار 8 معايير المعلمين بين مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص

على الرغم من أن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني لا تطلب من مقدّمي البرامج الرسمية من القطاع الخاص إجراء تقييم للمعلمين، قام بعض مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص الذين أجريت معهم مقابلة، مثل معهد دون بوسكو التقني، وبمبادرة مستقلة، باعتماد تقييمات المعلمين السنوية وتعزيز التطوير المهني لدى المعلمين بشكل منتظم ومتواصل. إن استقصاءات نسبة الرضا لدى المتعلم غير مطلوبة من مدارس ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمية، لكن اعتمد عدد من مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص الذين أجريت معهم مقابلة، ومنهم معهد CIS، تقييمات لدرّوس الطلاب، تُعطى عند انتهاء الأخيرة. لكن، يبدو أن الاستقصاءات الخاصة بالمعلمين أكثر رواجاً في الدورات المهنية القصيرة الأمد من البرامج الرسمية بين مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص الذين أجريت معهم مقابلة.

المصدر: بالاستناد إلى مقابلات

التقييم والشهادات

توفّر معايير التقييم شرحاً واضحاً لمخرجات التعلّم التي ينبغي أن يقيّمها مقيّمون، وللمنهج الذي ينبغي اتّباعه في تقييمهم. أن هذه المعايير مشتقة من معايير الكفايات ومخرجات التعلّم المحدّدة لكلّ صف. ففي الدول التي تعتمد إطاراً وطنياً للمؤهلات، يمكن للأخيرة، إن كانت تشمل وصفاً واضحاً لكلّ مستوى، أن توجّه معايير التقييم لكلّ المؤهلات.

في لبنان، يحدّد المرسوم رقم 8590 الصادر عام 2012 في شأن حقول ومراحل وشهادات التعليم المهني والتقني، مؤهلات التعليم والتدريب المهني والتقني، والشروط المسبقة لكلّ منها، ومسارات التطور بينها، إلا أنه لا يحدّد الكفاءات التي قد يُتوقّع من الخريجين التمتّع بها على كلّ مستوى من المؤهلات⁴⁹. ولهذه الغاية، لا يمكن ربط التقييم بوضوح مع مخرجات التعلّم المحدّدة في إطار وطني للمؤهلات، وذلك وفقاً للممارسات الدولية الفضلى.

عادة ما يكون التقييم على صعيد التعليم الرسمي توجيهاً، إذ تكون المديرية العامة للتعليم المهني والتقني مسؤولة عن تصميمه، وتطبيقه، ومنح الشهادات لكلّ الامتحانات الرسمية التي يصل فيها الطالب إلى شهادة.

يطوّر قسم المناهج وطرق التعليم "بنك أسئلة" لامتحانات الرسمية، يتمّ رفعها إلى لجنة الامتحانات لدى المديرية. تنشر دائرة الامتحانات على تصميم الأخيرة وتقديمها وتصحيحها. ولا يتمّ إشراك أصحاب العمل في عملية التقييم لضمان اكتساب الكفايات وفقاً للمعايير المتوقعة في مكان العمل.

على الطلاب المسجلين في التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي، إن كان في مدرسة خاصة أو عامة، أن يخضعوا لامتحانات رسمية نفسها⁵⁰ التي طوّرها ونظّمها القسم التقني في المديرية وقسم المراقبة والامتحانات⁵¹. بحسب القانون 64/62، لا يُسمح لمدارس ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص بإصدار شهاداتها/دبوماتها الخاصة. نتيجة لذلك، ينال طلاب المدارس العامة والخاصة شهادات/دبومات رسمية. ووفقاً للمرسوم 8590، تمنح وزارة التربية والتعليم العالي شهادات الامتياز الفني، والإجازة الفنية، وشهادة المايستر (Meister). ويمنح من جهته المدير العام في مديرية التعليم المهني والتقني شهادات البكالوريا الفنية، والتكميلية الفنية، وشهادة الكفاءة الفنية.

49. إذا أراد الطالب الانتقال بين المسارين التقني والأكاديمي على مستوى التعليم الثانوي أو العالي (من "BT" إلى "HE")، فإنه يحتاج إلى وثيقة معادلة من وزارة التربية والتعليم العالي.

50. عند نهاية "BT"، "BP"، و"TS".

51. المرسوم رقم 8590

يقوم المدير العام بإصدار الوثائق المصدقة وتوقيعها لكل الشهادات والدبلومات الرسمية التي تؤكّد تجاوز الطالب مستواها.

3.2.2 وزارة الزراعة

كلّ برامج شهادة البكالوريا الفنية التي تقدّمها وزارة الزراعة توفّرها المدارس التقنية العامة التي تملكها الوزارة. إن الشروط التي ينبغي على المدارس التقنية الالتزام بها لتقديم البرامج الزراعية الرسمية محدّدة في كلّ منهج دراسي وتشمل المبادئ التوجيهية في شأن المرافق والأراضي والتجهيزات. وتجعل وزارة الزراعة حاليا هذه العملية رسمية عبر مشروع مرسوم يحدّد المتطلبات لكل برنامج.

تمّت إعادة تأهيل كلّ المدارس الزراعية لضمان أنها تملك التجهيزات والبنى التحتية اللازمة بعد أن تمّ تحديث المنهج الدراسي. يوجد دليل مستخدم للتجهيزات الجديدة، يشمل الاستخدام الآمن لكلّ المعدّات. وتطوّر بدورها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" تطبيقا للهواتف، بالشراكة مع جمعية AVSI، يسمح لمدارس التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة لوزارة الزراعة بتحديث مخزونها أليا.

تطوير المنهج الدراسي

أطلقت وزارة الزراعة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، و"الفاو"، والدعم التقني من "WARD"، مناهج دراسية جديدة يوقف شهادة "BT" في الزراعة العامة عام 2018-2019 ويحدّد اختصاصاتها في مجالات النباتات والحيوانات والمناظر الطبيعية. وبهدف توجيه تطوير المنهج الدراسي لشهادة "BT"، نظّمت وزارة الزراعة سلسلة من محادثات مع مجموعات تركيز وشكّلت لجنّتين استشاريتين عاملتين لموضوعي الإنتاج الحيواني والنباتات، على التوالي. وتعمل هاتان اللجنّتان بتوجيه من خدمات الإرشاد التربوي (EES) وكلفتا بمهام مراجعة المناهج الدراسية القائمة مع إمكانية تحديث الأخيرة على صعيد شهادة "BT" الجديدة والبرامج المهنية القصيرة الأمد⁵². ضمّت كلّ لجنة أكاديميين، وممثّلين عن القطاع الخاص، والنقابات ذات الصلة، ومنظمات أصحاب العمل. ووجّهت بدورها توصيات اللجنة عملية تحديث المنهج الدراسي في وزارة الزراعة.

طوّرت وزارة الزراعة مع الدعم التقني من منظمة العمل الدولية، معايير قائمة على الكفايات لخمس مهن في برنامج البكالوريا في الزراعة الفنية وفقا لألية تطوير المناهج الدراسية (داكوم)⁵³. فتّم ربط الكفاءات بمخرجات تعلم واضحة (LOS) التي قسّمت بدورها إلى خطط دروس مع أهداف تعليمية واضحة.

اعتمدت وزارة الزراعة أيضًا المهارات الحياتية والثقيف في مجال تنظيم المشاريع في مناهجها الدراسية الرسمية. ولهذه الغاية، طوّرت الوزارة مناهج للمهارات الحياتية (60 ساعة)، التي سيتمّ إدخالها في المنهج الدراسي لشهادة "BT" عام 2020-2021. واستحدثت الوزارة أيضًا نموذجًا للتعليم المالي وريادة الأعمال (30 ساعة) تمّ اعتماده في منهج شهادة "BT3". وقامت وزارة الزراعة بدعم من منظمة العمل الدولية باعتماد بصورة رسمية التعليم القائم على مكان العمل للطلاب الملتحقين في برامج التعليم الفني الزراعي لتعزيز تدريب المهارات العملية. وحضّرت منظمة العمل أيضًا دراسة مهنية عام 2020 لتوجيه تطوير نظام تدريب في مجال الجودة لوزارة الزراعة.

52. بالنسبة إلى الدروس الخاصة ببائع الزهور، دعت جمعية AVSI ممثّلين من القطاع الخاص إلى تطوير المنهج الدراسي وتقديم العنصر التطبيقي من التدريب في وزارة الزراعة.

53. تشمل هذه المهن مصلح الآلات الزراعية، ومركب نظام الريج، ومنتج الدواجن، والمزارع في مجال الزراعة المائية، ومنتج المواشي والألبان. وتمّ تشكيل لجان فنية بقيادة القطاع الخاص، ضمّت أعضاء من القطاع الخاص، وموظفي وزارة الزراعة، وجمعية AVSI، ومقدمي التدريب، لتطوير المعايير المهنية لكل مهنة، وتمّت مراجعتها من قبل صاحب عمل وخبير في كلّ مهنة.

لم تجر العادة أن تقوم وزارة الزراعة بتتبع مخرجات سوق العمل لخريجي مدارسها التقنية الرسمية. وفي محاولة لتحليل أهمية توفير التعليم والتدريب المهني والتقني بالنسبة للانتقال إلى وظيفة أو تدريب مهني إضافي، قامت منظمة العمل الدولية بإجراء دراسة تتبعية للخريجين عام 2020 على عينة من 363 متخرج من المدارس التقنية الزراعية (شهادة "BT" وبرامج التدريب المهني القصيرة الأمد) الذين تخرجوا عام 2016-2017 أو 2017-2018. وأظهرت الدراسة نتائج توظيف ضعيفة مع 48% من المتخرجين بشهادة "BT" و68% من خريجي مركز سبلين للتدريب (STC) عاطلين عن العمل، وهي نسبة متماشية مع مستويات البطالة على صعيد شهادة "BT" على المستوى الوطني. إضافة إلى ذلك، نحو نصف المتخرجين بشهادة "BT" ومركز سبلين للتدريب (STC) الذين توظفوا أكدوا أن وظيفتهم الأولى لم تكن مرتبطة بمجال دراستهم.

المصدر: بالاستناد إلى مقابلات

تمّ إدماج السلامة والصحة المهنية في كلّ المناهج الفنية لوزارة الزراعة التي تتضمن عملاً ميدانياً. وطوّرت وزارة الزراعة منهاجاً دراسياً عن السلامة والصحة المهنية (60 ساعة)، كجزء من سياسة حماية للشباب تطورها وزارة الزراعة لكلّ البرامج (شهادة "BT" والبرامج المهنية).

إن تقديم التدريب التطبيقي والنظري في الوقت المناسب كما ورد في المنهج الدراسي يتمّ على المستوى المدرسي. تراقب خدمات الإرشاد التربوي في وزارة الزراعة الجودة العامة للتعليم في مدارسها. لكن، بسبب النقص في الموارد البشرية، تنسّق هذه الخدمات مع المكاتب الإقليمية لوزارة الزراعة لمراقبة المدارس التابعة لها.

التقييم

بالنسبة لامتحانات، لدى خدمات الإرشاد التربوي "بنك أسئلة" يضعها مدرّبون في وزارة الزراعة على أساس تطبيق المنهج الدراسي. وتضع هذه الخدمات الامتحانات فقط لامتحانات الرسمية على مستوى شهادة "BT3". لامتحانات الأخرى، يقوم المدرّبون بإشراف من مدير المدرسة بإصدار الامتحانات الخاصة بهم وتنظيمها. عام 2017، جرى تدريب المدرّبين في مجال وضع الامتحانات وآليات التقييم من قبل "WARD".

إن شهادات وزارة الزراعة شهادات رسمية، يوقّعها وزير الزراعة والمدير العام في لوزارة الزراعة. تصدر خدمات الإرشاد التربوي شهادة إكمال وعلامات الطلاب، ينال الطلاب على أساسها شهاداتهم الرسمية.

إعداد المعلمين في وزارة الزراعة

جميع معلّمي التعليم والتدريب المهني والتقني في وزارة الزراعة الذين يقدّمون التدريب النظري في المدارس الزراعية هم مهندسون زراعيون أو بيطريون. والمدرّبون الذين يقدّمون التدريب العملي حائزون شهادة "BT" على الأقل. ولتقديم المنهج الدراسي الجديد، تمّ تطوير برنامج تدريبي للمعلمين حيث يتمّ تدريبهم في الصفوف على تطبيق المنهج الدراسي الجديد. لكن معظم معلّمي وزارة الزراعة (90%) متعاقدين، ما يعني أنهم غير مؤهلين للإعداد المهني في وزارة الزراعة.

تدعم بعض المنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً عملية تدريب المعلمين. على سبيل المثال، دخلت جمعية AVSI حديثاً في شراكة مع مؤسسة "مينوبريو" (Fondazione Minoprio) ووزارة الزراعة لتطوير المنهج الدراسي لشهادة "BT" في تصميم المناظر الطبيعية. لهذه الغاية، تمّت دعوة المعلمين من وزارة الزراعة إلى زيارة مؤسسة "مينوبريو" لمدة 5 أيام لتطوير منهج دراسي ومتابعة تطبيقه، ويكون الهدف الأساسي منه تعزيز كفاءاتهم التربوية ومعرفتهم بالتدريب القائم على الكفايات (CBT).

3.3 مقدمو التدريب المهني القصير الأمد غير الرسمي

إضافة إلى مسارات التطور في التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي، المحدّدة آنفاً، يمكن للطلاب أن يلتحقوا ببرامج التدريب المهني غير الرسمي المعجلة، التي تتراوح مدّتها بين 3 و9 أشهر. يتمّ توفير الدروس المهنية القصيرة الأمد في المدارس العامة والخاصة المسجّلة.

يصدر عدد من المؤسسات الحكومية شهادات للتدريب المهني القصير الأمد ومنها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، ووزارة الزراعة، والمؤسسة الوطنية للاستخدام، والمركز الوطني للتدريب المهني، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

3.3.1 حوكمة مقدمي الخدمة المهنية القصيرة الأمد المرخصين من قبل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني

حالياً، لدى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أكثر من 1000 مقدّم خدمات من القطاع الخاص مرّخص، يوفّرون دورات تدريبية مهنية قصيرة الأمد، 550 مقدّماً منهم فاعلاً فقط. إضافة إلى ذلك، يوجد 160 مقدّم خدمات من القطاع العام و6 مشاريع مشتركة للتدريب المهني مع الدولة، يقدّمون بدورهم تدريباً مهنيّاً قصير الأمد⁵⁴. يوفّر مقدّمو التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاعين العام والخاص دورات تدريبية قصيرة الأمد، منها برامج لمدة 3 أشهر (120 ساعة)، 6 أشهر (240 ساعة) وصولاً إلى 9 أشهر (450 ساعة).

على عكس مقدّمي الخدمة الرسميين، يتمتع مقدّمو التعليم والتدريب المهني والتقني غير الرسميين بحريّة تصميم مناهجهم الخاصة. حدّدت المديرية العامة للتعليم المهني والتقني عدداً من الاختصاصات القصيرة الأمد التي تعترف بها ووضعت مناهج لبعض المهن التي تقدّمها كتوجيه إلى مقدّمي الخدمات. لكن، لا تشارك المديرية في وضع الامتحانات للتدريبات القصيرة الأمد. وحدهم الطلاب المسجلون في البرامج المهنية في المدارس المعتمدة يحصلون على شهادة حضور من المديرية عند الانتهاء من الدورة المهنية التي يحضرونها.

لا تجمع المديرية سوى المعلومات الأساسية من مقدّمي الخدمات المهنية من القطاع الخاص، بما في ذلك عدد المواد التي تغطّيها كل دورة، ونسخة عن المناهج المستخدمة، وعدد الساعات لكل مادة، واسم المعلم (من دون مؤهلاته/مؤهلاتها)⁵⁵، ومدّة الدورة الإجمالية بما في ذلك عدد الساعات. وتجمع المديرية أيضاً أسماء الطلاب المسجلين والذين أكملوا الدورة.

الإطار 10 الممارسات الفضلى بين مقدّمي الخدمات غير الرسميين

بالنسبة إلى التدريب المهني القصير الأمد، حيث المنهج غير موحد، يعمل مقدّمو الخدمات من القطاع الخاص مع خبراء أكاديميين ومدربين لتطوير المنهج الدراسي. وبذل بعض مقدّمي دورات التدريب المهني القصيرة الأمد من القطاع الخاص جهوداً كبيرة لإشراك القطاع الخاص في عملية تحليل الفجوات على صعيد المهارات وتطوير المناهج الدراسية. مؤسسة الصفدي، على سبيل المثال، التي كانت تضمّ 3000 طالبا مسجلاً عام 2019، تحدّد الكفاءات الأساسية التي سيتمّ تدريسها في كل دورة بناءً على تقييم المهارات الذي يتمّ بالشراكة مع القطاع الخاص باستخدام التدريب القائم على الكفايات. ووقعت المؤسسة مذكرات تفاهم مع 90 شركة لبنانية حتى الآن مع التركيز على البناء والصيانة، والزراعة والأغذية الزراعية، والضيافة، والتلحيم، وصيانة القوارب وخدمات المارينا، وخدمات البيئة والأمن، والحياسة والحرف اليدوية. عام 2020، أعطت المؤسسة الأولوية للبناء والتلحيم، بالتشاور مع نقابة المقاولين ونقابة المهندسين والمعماريين في شمال لبنان. عام 2021، ستركّز المؤسسة على الزراعة والأغذية الزراعية، بناءً على تحليل السلاسل القطاعية والقيمة.

أجرت الحركة الاجتماعية، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، تقييماً في صيدا لاحتياجات العمل قائماً على المجتمع المحلي، والذي تأمل في تكراره في كلّ المناطق الأخرى التي تعمل فيها. ويعرف مدراء مراكز الجمعية جيداً طلب سوق العمل المحلي في مناطقهم. وتوصل الحركة الاجتماعية نحو 30% من طلابها التوظيف.

تنظّم مؤسسة مخزومي، التي كانت تضمّ 4133 طالباً عام 2019، مناقشات مع مجموعات تركيز مرّة في السنة على الأقل، مع نحو 5 ممثلين من القطاع الخاص من المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم، لتحديد المهارات التي يحتاجون إليها والتغيرات التي طرأت على سوق العمل. وتستخدم المؤسسة التدريب القائم على الكفايات في تطوير المناهج وتحديث تلك القائمة، وتقديم دورات جديدة بناءً على المشاورات مع أصحاب العمل.

المصدر: بالاستناد إلى مقابلات

54. مقابلة مع مدير التدريب المهني في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في فبراير 2021.

55. بالنسبة لمقدمي التدريب المهني من القطاع العام، تنظر المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في خبرة المعلم ومؤهلاته.

التقييم

لا تراقب المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تصميم أو تطبيق التقييمات الطلابية بين مقدّمي الخدمات القصيرة الأمد غير الرسميين من القطاع الخاص، إلا أنها تراقب عملية التقييم بين مقدّمي الخدمات المهنية من القطاع العام، وفقا للتقييمات التكوينية والتحصيلية التي تقدّمها المدارس باستخدام نهج قائم على الكفايات. للتقييمات التحصيلية، يقوم موظف من قسم التدريب المهني في المديرية بإدارة عملية التقييم.

من ناحية أخرى، يصمّم مقدّمو التدريب المهني غير الرسميين من القطاع الخاص تقييمات خاصة بهم ويقدموها ويمنحون أيضًا شهاداتهم الخاصة. ويشكّل الحضور نحو 80% من العلامة في بعض المعاهد، بما في ذلك معهد دون بوسكو، وتعتمد نسبة 20% المتبقية على اجتياز الطالب لامتحان عملي.

إذا حصل مقدّمو التدريب المهني القصير الأمد من القطاع الخاص على شهادة من المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، يتم الاعتراف بالمدرسة، وليس بالبرنامج، من قِبَل المديرية في الشهادات الطلابية. وعند اجتياز الدورة بنجاح، ينال المتدربون شهادة من مدرستهم تحدّد بوضوح أنّ المدرسة مُعترف بها من قبل المديرية.

كان مدرّبو معظم مقدّمي الخدمات غير الرسميين من القطاع الخاص الذين أُجريت معهم مقابلة يقودون معهم التقييم. لكن، أشرك بعض مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص الذين حصلوا على اعتماد خارجي لبعض دوراتهم، مقيّمين من الخارج. عام 2020 مثلا، أضافت مؤسسة الصفدي معهد البحوث الصناعية للتلحيم، والذي يوفّر اعتمادا من طرف ثالث. نتيجة لذلك، يُتاح أمام الطلاب خيار الاعتماد من طرف ثالث مع APAVE وTWI وWestford. أطلقت مؤسسة الصفدي أيضًا مركزًا للتدريب على التلحيم في طرابلس معتمدًا من TWI. وبالنسبة لدورة التلحيم المعتمدة من الخارج، تدعو مؤسسة الصفدي مقيّمين خارجيين من طرف ثالث، منهم من TWI، ويتمّ ختم الشهادات من قبل كل من TWI ومؤسسة الصفدي. ولكن، فقد تمّ حتى الآن طلب المقيّمين الخارجيين فقط لاختصاصات البناء والتلحيم والضيافة. بالنسبة للدورات المهنية الأخرى، يقود مدرّبون من مؤسسة الصفدي عملية التقييم وتكون شهادات المؤسسة مصدّقة من المركز الوطني للتدريب المهني.

مخرجات سوق العمل

تتابع بعض المنظمات غير الحكومية الدولية بانتظام خريجيها لتتّبع مخرجات سوق العمل. تقوم جمعية AVSI مثلا بإجراء مسح للوظائف كل ستة أشهر لمتابعة خريجيها. ويجري المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية أيضًا دراسات تتبّع سنوية لخريجي التدريب المهني. ولدى عدد من مقدّمي الخدمات غير الرسميين من القطاع الخاص، بما فيهم مؤسسة الصفدي، نظام متابعة أقلّ رسمية لتتّبع نتائج سوق العمل للخريجين. عام 2018 مثلا، وجد 25% من خريجي مؤسسة الصفدي عملا في غضون عام واحد من إكمال البرنامج. وعام 2019، أطلقت المؤسسة نظام تتبّع أكثر رسمية عبر الإنترنت لطلابها، مع متابعة عبر الهاتف مخطّط لها مسبقا بعد 3 و6 و9 أشهر من التدريب. وستطلق المؤسسة تطبيقًا للمهن الحرّة عام 2021، والذي يتضمّن نظام مراقبة لتتّبع مسارات توظيف خريجيهم ورواتبهم ومدّة عملهم.

تجري مؤسسة مخزومي أيضًا استطلاعات متابعة عبر الهاتف كل شهرين لمتابعة المخرجات لجهة سوق العمل لعينة محدّدة من خريجيها. وعام 2018، تمّ توظيف ما يقارب 27% من خريجيها.

الإطار 11 نتائج الدراسة التتبّعية للمعهد الأوروبي للتعاون والتنمية

أجرى المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية دراسة تتبّع عام 2018 شملت 240 طالبا من الخريجين بشهادة BT في 11 مدرسة شريكة، أتمّوا دراستهم عام 2017. نظرت الدراسة في مخرجات سوق العمل للخريجين، وخصائص الوظيفة، وظروف العمل ونسبة الرضا. كان 13% فقط من الطلاب الذين شملهم الاستطلاع عاطلين عن العمل عام 2018، مع الغالبية العظمى من الخريجين (64%) يواصلون دراسات إضافية، بما فيهم 43% يتابعون دراسات في الجامعة، ويعملون ويدرسون (10%) أو يعملون (13%). بلغ متوسط رواتب الخريجين الجدد 820 دولارًا أمريكيًا، حيث يتمّتع 81% بمزايا الضمان الاجتماعي. تمّت مساعدة غالبية هؤلاء الخريجين (85%) من قبل مكاتب التوجيه والتوظيف. وعام 2019، عندما أجرى المعهد دراسة تتبّع أخرى، وجد أن 60% من خريجيها كانوا يعملون بعد 6 أشهر من التدريب، على الرغم من أن غالبيةهم كانوا يعملون في القطاع غير الرسمي أو يعملون لحسابهم الخاص. 9% من الخريجين الذين شملهم الاستطلاع كانوا يدرسون.

المصدر: المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية

ممارسات التطوير المهني للمعلمين في المدارس غير الرسمية

بالنسبة لبرامج التدريب المهني القصير الأمد، تُعطى الأولوية للخبرة المهنية في الشق المهني الذي يتمّ تدريسه على الشهادات الجامعية. وأعطى جميع مقدّمي التدريب المهني من القطاع الخاص الذين تمّت مقابلتهم، الأولوية لخبراء للبرامج المهنية، لكنهم طلبوا حيازة شهادة BT كحدّ أدنى لغالبية برامج التدريب المهني.

يؤمن بعض مقدّمي التدريب المهني التطوير المهني لمدرّبيهم، وهو ما تطلبه الوزارة المعنية في بعض الحالات. بالنسبة مثلاً للمنظمات غير الحكومية التي تعلّم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب للشباب، ينبغي أن تدرّب وزارة التربية والتعليم العالي المعلمين قبل تطبيق المنهج. واعتمد مقدّمو خدمات آخرين من القطاع الخاص تدريبات خاصة بهم للمعلمين. في مؤسسة مخزومي، على سبيل المثال، يُطلب من جميع مدرّبي التدريب المهني إعطاء ملاحظات في الصف لمدة أسبوعين على الأقل، يليها درس توضيحي، للتأهيل للتدريس. ونظّمت مؤسسة مخزومي أيضاً تدريباتاً للمدرّبين على "مايكروسوفت" (Microsoft) لجميع المدرّبين المهنيين عام 2020، إضافة إلى تدريبات أخرى على "غوغل درايف" (Google Drive) و"تيمز" (Teams). وأجرت المؤسسة أيضاً تدريباتاً للمدرّبين مع APAVE عام 2019 لجميع المدرّبين المهنيين على منهج التدريب القائم على الكفايات في مجال البناء الذي طوّره الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. توفر مؤسسة الصفدي بدورها تدريباتاً لمدرّبيها عبر APAVE وWestford للتأكد من اكتساب المدرّبين للمهارات اللازمة لتقديم التدريب وفقاً للمناهج الدراسية.

كما قام عدد من مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص الذين تمّت مقابلتهم بتقديم آليات خاصة بهم لضمان الجودة بشكل مستقل. فاعتمد مثلاً المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية التقييم الذاتي يجريه مدرّب الدورة، وتقييماً من منسّق التدريب. إضافة إلى ذلك، تجري غالبية المدارس غير الرسمية التي تمّت مقابلتها استطلاعات رضا المتعلم عند نهاية كل دورة مهنية.

تجري مؤسسة مخزومي أيضاً تقييماً سنوياً لأداء برنامج التدريب المهني الخاص بها بالاستناد إلى 10 مؤشرات محدّدة مسبقاً، تتضمن، بين أمور أخرى، رضا الطلاب، وتحقيق نتائج التعلّم، واستطلاعات رضا المدرّبين. ويشمل تقييم الأداء رؤساء المراكز والمنسقين ومدير البرنامج. يتمّ نشر تقرير داخلي في نهاية العملية، تتمّ مناقشته داخلياً على مستوى الإدارة، مع مراعاة التوصيات والدروس المستخلصة. وتجري المؤسسة أيضاً تقييماً سنوياً لأداء جميع الموظفين، بما في ذلك موظفي التدريب المهني. ولا تتمّ مشاركة هذه المعلومات مع المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

3.3.2 وزارة الزراعة

لا يقدّم مقدّمو التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص مناهجهم الخاصة بشكل مستقل. وتوفّر وزارة الزراعة التوجيه المهني لجميع طلاب التدريب المهني القصير الأمد قبل أن يبدأوا تدريبهم. تقوم AVSI بتطوير مناهج قصيرة الأمد مع وزارة الزراعة (أقل من 3 أشهر) لعدد من التدريبات المهنية وتطبّقها في مدارس وزارة الزراعة. بالنسبة إلى البرامج المهنية القصيرة الأمد التي تتمّ بالشراكة مع AVSI، فإن الاختبارات السابقة واللاحقة هي الطرق الرئيسية للتقييم، حيث يتعيّن على الطلاب إظهار تحسّن بنسبة 60% على الأقل لاجتيازها. وتعاونت وزارة الزراعة مع AVSI لتطوير الاختبارات والتقييمات العملية. وتصدر وزارة الزراعة شهادات الدورات المهنية قصيرة الأمد موقّعة من AVSI.

3.3.3 المركز الوطني للتدريب المهني (NCVT)

يقدم المركز الوطني للتدريب المهني برامج مهنية قصيرة الأمد ومعالجة، داخلياً أو بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. في الوقت الحالي، لدى المركز شراكات مع 12 منظمة غير حكومية بما فيها المركز الدولي للعلوم التقنية (CIT)، والمعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD)، ومؤسسة مخزومي، ومؤسسة الصفدي، وبنال خريجوها شهادات معتمدة من المركز.

يدير المركز مجلس استشاري ثلاثي يضم 10 مدراء عامين بمن فيهم مدراء وزارة العمل، ووزارة الصناعة، والمؤسسة الوطنية للاستخدام، واتحاد غرف التجارة، والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان (FENASOL)، وغرفة التجارة، والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني. ويعتمد المركز على مجلسه الاستشاري لتحديد طلب سوق العمل، والمحافظة على الدورات التدريبية بناءً على معدلات التحاق الطلاب. وتتم إحالة الخريجين الذين يكملون برنامج المركز إلى المؤسسة الوطنية للاستخدام بهدف إيجاد وظيفة لهم.⁵⁶

لا توجد لدى المركز معايير محدّدة مسبقاً للجودة يستطيع من خلالها تقييم برامج المهنة الخاصة، أو اعتماد منظمات غير حكومية أخرى، ولم يطوّر معايير للمعلمين والمدربين في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني. لكن، للدروس الخاصة بالمركز، اعتمد الأخير عدداً من الآليات الداخلية لمراقبة الجودة، شملت تقييمات للطلاب في نهاية كل دورة وتقييمات شهرية لأداء الطلاب يجريها المدرّب.

لكي تتم الموافقة على منظمة غير حكومية كشريك في المركز الوطني للتدريب المهني، عليها تقديم وصفا للمرافق والتجهيزات المتاحة لكل اختصاص، والتي تتم مراجعتها من قبل المركز الوطني للتدريب المهني قبل انضمام المنظمة غير الحكومية. ويلى ذلك زيارة ميدانية إلى المنظمة غير الحكومية لفحص المعدات والمباني قبل توقيع العقد. بمجرد الانضمام، يتعيّن على المنظمات غير الحكومية الشريكة إرسال إلى المركز الوطني للتدريب المهني: (i) قائمة الدروس، مع أسماء الطلاب وبيانات الاتصال والجنسيات؛ (ii) السير الذاتية لمدرّبيها؛ (iii) نسخة عن مناهجها الدراسية للاختصاصات التي تقدّمها، والتي تتم مراجعتها من قبل مجلس إدارة المركز الوطني للتدريب المهني. ويراجع رئيس قسم الدراسات النظرية المناهج ويصدر تقريراً إلى المجلس حولها. يقوم المركز الوطني للتدريب المهني بزيارة ميدانية واحدة على الأقل لمراقبة توفير التعليم، ويرسل موظفين للإشراف على كلّ التقييمات التحصيلية التي تجريها المنظمات غير الحكومية الشريكة.

كلّ الدورات المقدّمة في المركز الوطني للتدريب المهني تنقسم إلى عملية (80%) ونظرية (20%). بالنسبة لتدريبات المركز الوطني للتدريب المهني، طوّرت وزارة العمل والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني والمؤسسة الوطنية للاستخدام المناهج قبل عام 2007 ولم يتمّ تحديثها منذ ذلك الحين. استهدفت تدريبات المركز الوطني للتدريب المهني في الماضي المناطق النائية ولكن التدريب المتنقل لم يتمّ تفعيله منذ عام 2005 بسبب تضائل الدعم العام.

ليس لدى المركز الوطني للتدريب المهني أي متطلبات رسمية قائمة لمعلّمي ومدربي التعليم والتدريب المهني والتقني الذين يقدمون البرامج المهنية الممولة من قبلهم في المنظمات غير الحكومية الشريكة.⁵⁷ في المقابل، يُتوقع من المدربين المهنيين التابعين للمركز الوطني للتدريب المهني، الذين يتمّ تعيينهم بدوام كامل⁵⁸، تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التعليمية وفقاً للمؤهلات التي يتمّ تدريسها.⁵⁹

في ما يخصّ التقييم والشهادة، يتعيّن على المنظمات غير الحكومية إبلاغ المركز الوطني للتدريب المهني بتاريخ التقييم قبل 15 يوماً على الأقل. يقوم المجلس بتعيين مسؤول من المركز الوطني للتدريب المهني أو موظف في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في المناطق للإشراف على الامتحانات. لا يشرك المركز الوطني للتدريب المهني مقيّمين خارجيين من القطاع الخاص في امتحاناته. يصدر المركز الوطني للتدريب المهني شهادات البرامج التي ينظّمها، ويوقعها المدير العام للمركز والمدير العام لوزارة العمل. وتصدر المنظمات غير الحكومية شهادات المنظمات غير الحكومية الشريكة ويصدّقها المركز. وينال الطلاب الذين يكملون الدورات التي أجريت في شراكة مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية على شهادتين، واحدة من الأخير، وأخرى من المركز الوطني للتدريب المهني.

لم يراقب المركز الوطني للتدريب المهني بشكل منهجي نسبة الطلاب الذين تمّ توظيفهم بعد الانتهاء من التدريب ولم يقس بشكل منهجي رضا صاحب العمل عن التعليم والتدريب المهني والتقني. ولكن، يتتبع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية مخرجات عمل خريجيها المسجلين في دورات المركز الوطني للتدريب المهني التدريبية الذي يجري حالياً أيضاً دراسة لتتبع مخرجات سوق العمل للخريجين على مدار السنوات العشر الماضية.

56. غير فاعلة حالياً

57. طلب من بعض المنظمات غير الحكومية تقديم السير الذاتية لمدرّبيها إلى المركز الوطني للتدريب المهني، والتي يراجعها أيضاً مجلس الإدارة، ولكن، لا يتمّ ذلك بشكل منهجي لجميع المنظمات غير الحكومية.

58. باستثناء المدربين في مجال الكمبيوتر والكهرباء الذين يتمّ التعاقد معهم بالساعة

59. يجب أن يكون لدى مدربي المركز الوطني للتدريب المهني الذين يدرّسون الإلكترونيات شهادة LT أو TS على الأقل، ويجب أن يكون لدى مدربي الماكياج على الأقل شهادة BT ومدربي الكمبيوتر على الأقل شهادة LT.

3.3.4 المؤسسة الوطنية للاستخدام (NEO)

برنامج التدريب المهني المعجل غير الرسمي⁶⁰ الخاص بالمؤسسة الوطنية للاستخدام معلق حاليًا. عندما كان البرنامج قيد التشغيل، دخلت المؤسسة في شراكات مع نحو 20-40 منظمة غير حكومية كل عام. وعلى الرغم من أنه لم يكن لديها نظام رسمي لضمان الجودة في المنظمات غير الحكومية التي صادقت عليها، فقد طوّرت معايير اختيار للمنظمات غير الحكومية، شملت مهمة المنظمة غير الحكومية وفقًا لقوانينها الداخلية، والقدرة الاستيعابية للمدرسة والعدد الإجمالي للطلاب الذين يمكنهم الالتحاق بمقدّم التدريب. كما قامت المؤسسة بالتحقق من البنية التحتية والتجهيزات ومعايير السلامة ولكن تقييمها لهذه الأخيرة لم يكن منهجيًا وفقًا لقائمة مرجعية من المتطلبات لكل اختصاص.

طلبت المؤسسة الوطنية للاستخدام من المنظمات غير الحكومية بعد التحاقها بها أسماء الطلاب، ونسخة عن بطاقات هوياتهم، وشهادة بأعلى مستوى تعليمي وصلوا إليه، وشهادة صحية، وإخراج قيد، وصورة جواز سفر لكل طالب. ولم تفحص المؤسسة المناهج الدراسية، لكنها طلبت الحصول على نسخة من المنهج الدراسي لكل دورة تدريبية، والتي تم إرفاقها بالعقد مع المنظمة غير الحكومية. لم يكن لدى المؤسسة متطلبات رسمية قائمة لمعلمي ومدربي التعليم والتدريب المهني والتقني الذين يقدمون البرامج المهنية الممولة من قبلهم في المنظمات غير الحكومية الشريكة.⁶¹ وأجرت المؤسسة عمليات تفتيش مفاجئة للمدارس مرتين في السنة لكنها لم تستخدم قائمة فحص لتوجيه زيارتها. وأثناء الزيارة التفتيشية، فحصت المؤسسة حضور الطلاب والجدول الزمني وتنفيذ المناهج الدراسية، إلا أنها لم تقم بتتبع مخرجات سوق العمل للخريجين عند التخرج، أو استخدام المهارات في مكان العمل.

عام 2009، عملت المؤسسة على توحيد مناهج التدريب القائم على الكفايات في مجال البناء، بالشراكة بين المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ومنظمة العمل الدولية، فوضعت مناهج تدريب مهني معجلة لتسع مهن في مجال البناء. تم تشكيل لجنة بمشاركة الخبراء وأصحاب العمل لتطوير المنهج الموحد. وطمّت الموافقة رسميًا على المناهج الموحدة وتسجيلها في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، وأنجز تدريب المدربين على المنهج الموحد بنجاح. لكن، توقف هذا المشروع بسبب غياب المتابعة للتأكد من قيام مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني بتعديل مناهجهم بما يتماشى مع المنهج الموحد.

بالنسبة لامتحانات، قامت لجنة الامتحانات الرسمية المكوّنة من أعضاء مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني، وموظفي المؤسسة الوطنية للاستخدام برئاسة المسؤول عن الإرشاد الوظيفي في الأخيرة (رئيس اللجنة)، بحضور امتحانات المنظمات غير الحكومية، والتي تم وضعها بشكل مستقل من قبل المنظمات غير الحكومية. أدارت المؤسسة الامتحان وناقشت سلم الدرجات والدرجات مع المنظمات غير الحكومية المعنية.

وجّهت وحدة الإرشاد الوظيفي والتدريب المهني في المؤسسة الوطنية للاستخدام المنظمات غير الحكومية إلى المهن التي كانت مطلوبة في سوق العمل، كما حدّدتها وحدة خدمات التوظيف في المؤسسة. لكن، غياب تحليل دقيق لسوق العمل قائم على الأدلة في عدد أكبر من القطاعات جعل تحديد المهن المطلوبة صعبًا. لمعالجة هذه الفجوة، أجرت المؤسسة، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، ثلاث دراسات قطاعية في 2018-2019 بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، حول الصحة والطباعة والتغليف والبنية التحتية العامة لتحديد الطلب في سوق العمل على وظائف التعليم والتدريب المهني والتقني والاحتياجات من المهارات في هذه القطاعات. يوقع المدير العام للمؤسسة الوطنية للاستخدام شهادات الأخيرة وتعترف بها وزارة الشؤون الخارجية لضمان الاعتراف بالشهادات في الخارج. رتب الطلاب مذكرة في شهاداتهم.

3.3.5 وزارة الشؤون الاجتماعية

تقدّم وزارة الشؤون الاجتماعية تدريبات مهنية غير رسمية قصيرة الأمد تتراوح مدّتها بين 1 و6 أشهر. وتتضمّن الدروس التي تقدّمها الوزارة صناعة الصابون، والخياطة، ونسج السلال، مع التركيز بشكل خاص على الحرف اليدوية. وتعمل الوزارة أيضًا مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية على عدد من التدريبات المهنية القصيرة الأمد في السباكة، والكهرباء، والتمريض، وتكييف الهواء، في مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لها. كان لدى وزارة الشؤون الاجتماعية مركز تدريب اجتماعي يوفر التدريب المهني للأخصائيين

60. 3-9 أشهر

61. طلب من بعض المنظمات غير الحكومية تقديم السير الذاتية لمدربيها إلى المركز الوطني للتدريب المهني، والتي يراجعها أيضًا مجلس الإدارة، ولكن، لا يتم ذلك بشكل منهجي لجميع المنظمات غير الحكومية.

الاجتماعيين، والذي كان شاغلا في السابق ولكنه لم يعد فاعلا. لتحديد مجالات الطلب، أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية تقييماً لسوق العمل عام 2016 وتجري حالياً تقييماً ثانياً.

لا تملك وزارة الشؤون الاجتماعية منهجاً موحدًا لكل دورة من دوراتها الدراسية. ولكن، تعمل الوزارة حالياً مع منظمة العمل الدولية واليونسيف لتوحيد مناهج الحرف اليدوية. كما أجرت تحليلاً لسلسلة القيمة لأربع حرف يدوية وتعمل حالياً على 4 أخرى. تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية الشهادات الخاصة بها ويوقعها المدير العام.

4. أنظمة ضمان الجودة والاعتماد

4.1 الممارسات العالمية الفضلى في مجال ضمان الجودة والاعتماد

في عدّة بلدان حول العالم، بما فيها الدنمارك وفنلندا والهند وإيطاليا ونيوزيلندا وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة، يُطلب من مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني، إجراء تقييمات ذاتية وتقييم جودة توفير التعليم الخاص بهم مقارنةً بمعايير الجودة المحددة مسبقاً. ويُشكّل التقييم الذاتي الذي تجريه مدرسة أو معهد التعليم والتدريب المهني والتقني داخلياً، أساس الاعتماد الخارجي. من ثمّ تتم عملية الاعتماد إما مباشرة من قبل هيئة اعتماد خارجية أو مجموعة من الخبراء في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني⁶²، من خلال استخدام نتائج التقييم الذاتي، حيث ينطبق، كنقطة انطلاق.

في **سنغافورة** مثلاً، يُطلب من المؤسسات المهنية إجراء تقييم ذاتي مؤسسي خاص بها مقارنةً بمجموعة محددة مسبقاً من 25 هدفاً مؤسسياً عبر خمس مجالات مواضيعية، بما فيها (i) الحوكمة والقيادة، (ii) الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، (iii) التعليم والتعلم، (iv) الروابط الصناعية و (v) الخدمة. وعند رفع تقرير التقييم الذاتي المؤسسي إلى وزارة التربية والتعليم العالي (MOE)، تقوم الوزارة بتعيين لجنة مراجعة خارجية لإجراء زيارة ميدانية لمدة خمسة أيام. وبناءً على هذه المراجعة، تقدّم المؤسسات خطة عمل تحدد فيها استراتيجيات الاستجابة الخاصة بها للمجالات المشار إليها في التقرير. من ثمّ، يرفع مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني تقريراً سنوياً حول التقدم المحرز في خطة التطوير التي وضعها، ويعرضه خلال منتدى مراجعة الأداء السنوي مع وزارة التربية والتعليم العالي. تتكرر دورة التقييم هذه كل 5 سنوات.⁶³

تدير هيئة المؤهلات **النيوزيلندية** (NZQA) إطار المؤهلات النيوزيلندي (NZQF). وهو إطار موحد يعتمد على مخرجات التعلم، ويشمل المؤهلات المضمونة الجودة. كما ينقسم إلى 10 مستويات ويتضمن معلومات عن التعليم وفرص العمل المتاحة للخريجين عند إكمال كل مستوى خاص بالمؤهلات. تقود هيئة المؤهلات النيوزيلندية ضمان الجودة لقطاع التعليم العالي غير الجامعي. وعلى الهيئة أولاً أن تعترف بمقدمي التدريب من القطاع الخاص، فيتمّ اعتمادهم لتقديم المؤهلات في مجال الإطار الوطني للمؤهلات. تؤكّد عملية الاعتراف هذه أنّ المقدّم يفي بجميع المتطلبات التشريعية لمقدمي خدمات التعليم، بما في ذلك التمويل والموظفين والمعدات والمرافق. ولدى الهيئة عدد من آليات ضمان الجودة بما فيها الضوابط واللوائح المالية، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس وتحديث مهاراتهم، فضلاً عن نظم المعلومات الإدارية.⁶⁴

تلزم هيئة المؤهلات النيوزيلندية مقدمي التدريب العالي من القطاع الخاص بإجراء تقييم ذاتي مؤسسي على المستوى التنظيمي، والمشاركة في تقييمات خارجية. يُمنح الاعتماد للمؤسسات والبرامج بناءً على التقييم الذاتي. ولدى هيئة المؤهلات هذه معايير تقييم واضحة، ولكنها لا تملك نموذج تقييم ذاتي موحد، ما يحثّ مقدمي خدمات التعليم العالي على تطوير نموذج خاص بهم. غير أنّ هيئة المؤهلات تشير إلى معايير الجودة الرئيسة للتقييم الذاتي، بما فيها جودة مخرجات التعلم وأهميتها بالنسبة إلى أصحاب المصلحة الرئيسين، والتعليم والتعلم واتخاذ القرار القائم على الأدلة والتطوير الفعلي.⁶⁵ يتعيّن على مقدمي التدريب إجراء تقييم ذاتي للحفاظ على تسجيلهم لدى هيئة المؤهلات النيوزيلندية. وعندما تنظر هيئة المؤهلات في الموافقة على البرامج، تضمن الآتي:

- تماشي مخرجات التعلم مع المؤهلات كما هو مبين في الإطار الوطني للمؤهلات؛
- ملاءمة طرق توفير الخدمات؛
- إتاحة الموارد البشرية والمالية لتقديم الدورة، بما في ذلك الطاقم الأكاديمي والمرافق التعليمية والموارد التعليمية والمعدات؛
- وضوح وشمول إجراءات القبول؛
- عدالة وصحة واتساق وملاءمة طرق التقييم.⁶⁶

62. أحياناً أقران من معاهد التعليم والتدريب المهني والتقني الأخرى في نفس المجال.

63. اليونسكو 2020.

64. NZQA

65. <https://www.nzqa.govt.nz/providers-partners/self-assessment/make-self-assessment-happen/tools-and-resources/using-evaluation-to-strengthen-organisational-self-assessment/the-purpose-of-this-resource>

66. <https://www.nzqa.govt.nz/about-us/our-role/legislation/nzqa-rules/nzqf-related-rules/Programme-Approval-and-Accreditation/accreditation-criteria-and-applications/6>

في **فنلندا**، تمّ تطوير معايير ضمان الجودة مع مجموعة عمل من الخبراء تضمّ الشركاء الاجتماعيين والبلديات والمنظمات الطلابية المشاركة في مراجعة المؤشرات بشكل منتظم. كما وضعت الدولة معايير خاصة بمؤهلات المعلمين، وتجزير وزارة التعليم والثقافة مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني. ويلزم القانون جميع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني الفنلنديين بإجراء تقييم ذاتي والمشاركة في التقييمات الخارجية.⁶⁷ ولكن مقدمو التعليم والتدريب المهني يقومون بتطوير مناهجهم الخاصة، استجابة للاحتياجات المحلية. ويعتمد التمويل العام لجميع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني على (i) عدد المتعلمين (50%)، (ii) عدد المؤهلات المكتملة (35%) و (iii) الفاعلية (15%) من حيث معدلات توظيف الخريجين، وإمكانية مواصلة التعليم، ورضا المتعلم وصاحب العمل.⁶⁸

كما قامت بعض البلدان، بما فيها فنلندا والصين، بتطوير معايير الجودة لمعلمي ومدرّبي التعليم والتدريب المهني والتقني واعتماد التطوير المهني الإلزامي المستمر (CPD) لضمان تحديث المهارات. في **الصين** مثلاً، يُلزم المعلمون المهنيون بإجراء تدريب عملي لمدة شهرين في شركة محددة من أجل تطوير مهاراتهم التقنية؛ خاصة وأن الترقية تعتمد على تنفيذ هذا التدريب العملي لمدة شهرين، والذي يعرض أحدث التطورات والتكنولوجيا في القطاعات على المعلمين الذين يتمتعون بمؤهلات أكاديمية ولكن قد يفتقرون إلى المؤهلات اللازمة على صعيد المهارات.

وفي بعض البلدان الأخرى، بما فيها **الولايات المتحدة**، تمّ إدارة عملية الاعتماد من قبل وكالة اعتماد مستقلة. وتقوم وكالات الاعتماد الوطنية المستقلة، من ضمنها مجلس التعليم المهني ولجنة اعتماد المدارس والكليات المهنية (ACCSC)، بتطوير معايير الاعتماد الخاصة بها لمقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني. وتطلب اللجنة المذكورة من المقدمين الذين يرغبون في الحصول على الاعتماد، إكمال تقرير التقييم الذاتي الذي يوضح بالتفصيل الامتثال لمعايير الجودة. كما ترسل فريقاً من المقيمين في الموقع، يضمّ أخصائي أكاديمي وأخصائي في المهنة/في هذا المجال لإدارة التقييم الخارجي الذي يدقق في امتثال المدرسة لمعايير الاعتماد.

4.2 الممارسات الإقليمية الفضلى في مجال ضمان الجودة والاعتماد

لا يملك أي بلد عربي نظاماً شاملاً لضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني؛ غير أنّ بعض البلدان قد خطت خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة لتعزيز ثقافة ضمان الجودة. البحرين والأردن والمغرب وعمان وتونس والإمارات العربية المتحدة هي الدول الوحيدة في منطقة الدول العربية التي تملك إطاراً وطنياً موحداً للمؤهلات يشمل التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني والتعليم العام.⁶⁹

في دولة **الإمارات العربية المتحدة**، تمّ إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات (NQA) لتطوير إطار عمل الإمارات للمؤهلات (QF) ولقيادة ضمان جودة التعليم والتدريب المهني والتقني. كما يوفر مركز أبو ظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني (ACTVET) والمؤهلات والجوائز في دبي (QAD) الاعتماد المؤسسي لمقدمي التدريب في أبو ظبي ودبي، على التوالي، لكي يصبحوا مسجلين لتقديم المؤهلات الوطنية. في الواقع، يقوم مركز أبو ظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني بإجراء تفتيش خارجي للمدارس، من خلال استخدام تقرير التقييم الذاتي كأساس للتفتيش. ويأخذ في الاعتبار ستة معايير للأداء في تفتيشه، بما فيها إنجازات الطلاب؛ ومهارات الابتكار وتطوير الطلاب؛ والتعليم والتقييم؛ والمنهاج الدراسي؛ وحماية الطلاب وتوجيههم ودعمهم وقيادتهم وإدارتهم. وعند الانتهاء من التفتيش، يسلط فريق التفتيش الضوء على نقاط القوة الرئيسية والمجالات التي يجب تعزيزها. ومن ثمّ، يرفع كلّ مقدّم تقرير متابعة يوضح فيه بالتفصيل التقدّم المحرز مقارنة بخطة التطوير التي وضعها، والذي يكون الأساس لعمليات التفتيش المستقبلية. وإن كان المقدّم يفي بمعايير ضمان الجودة الوطنية، يصدر مركز أبو ظبي "**خطاب عدم ممانعة**" لمقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني لتقديم المؤهلات الوطنية. ويجب ربط جميع البرامج المعتمدة بشكل مباشر بمخرجات التعلم الخاصة بالمنظومة الوطنية للمؤهلات QFEmirates، ويُجاز لمقدمي التدريب المسجلين فقط تقديم المؤهلات الوطنية.

نشرت هيئة الاعتماد الأكاديمي (CAA) في وزارة التربية والتعليم العالي معايير الترخيص المؤسسي واعتماد البرامج لمؤسسات التعليم العالي (HEIs)، بما فيها المعاهد التقنية العليا. إنّ الترخيص المؤسسي شرط أساسي للقبول في السجل الوطني لمؤسسات التعليم العالي المرخصة واعتماد البرامج. تغطي المراجعة

67. يقود مركز تقييم التعليم الفنلندي لدى الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم التقييمات الخارجية

68. CEDEFOP 2019

69. الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (Arab Network for Quality Assurance in Higher Education).

المؤسسية سبعة معايير أساسية بما فيها (i) الحوكمة والإدارة؛ (ii) ضمان الجودة؛ (iii) الأنشطة البحثية والعلمية؛ (iv) الصحة والسلامة والبيئة؛ (v) الموارد المالية والإدارة المالية والميزانية؛ (vi) الامتثال القانوني و (vii) إشراك المجتمع. ويتم توفير الترخيص المؤسسي في البداية لمدة ثلاث سنوات؛ ويستند التجديد إلى التقييم الذاتي المؤسسي والتقييم الخارجي الذي تجريه هيئة الاعتماد الأكاديمي، ثم يتم منح التجديد لمدة 3 أو 5 أو 7 سنوات.

يأخذ اعتماد البرنامج في الاعتبار (i) ضمان الجودة؛ (ii) برامج التعليم؛ (iii) الأنشطة البحثية والعلمية؛ (iv) هيئة التدريس والموظفون المهنيون؛ (v) الطلاب و (vi) مركز مصادر التعلم. وتكون وحدها مؤسسات التعليم العالي المرخصة مؤهلة للتقدم بطلب للحصول على اعتماد البرنامج. ويقوم فريق المراجعة الخارجية الذي يضم خبراء دوليين زائرين وموظفي هيئة الاعتماد الأكاديمي، بإجراء مراجعة خارجية بناءً على التقييم الذاتي ومقارنة بمعايير الجودة المحددة لاعتماد البرنامج.

أنشأت **الأردن** هيئة تنمية وتطوير المهارات الفنية والمهنية⁷⁰ (TVSDC) عام 2019، وهي مسؤولة عن اعتماد وضمان جودة التعليم والتدريب المهني والتقني. كما اعتمدت إطار عمل وطني موحد جديد للمؤهلات وأطلقت سبعة مجالس وطنية للمهارات القطاعية لضمان الروابط في هذا المجال. وعام 2020، اعتمدت الأردن رسميًا نظامًا جديدًا لاعتماد المؤهلات المهنية والتقنية.⁷¹ توفر هيئة تنمية وتطوير المهارات الفنية والمهنية لمقدمي التدريب المهني ترخيصًا للممارسة، في انتظار توفر البنية التحتية والموارد اللازمة، وتعتمد برامج التعليم والتدريب المهني والتقني بناءً على معايير محددة مسبقًا. وعلى كل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني المعتمدة تطبيق التطوير المهني المستمر للمعلمين والمدربين لتجديد الاعتماد، وإدراج برامجهم في الإطار الوطني للمؤهلات. يحصل خريجو مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني المعتمدة على وثيقة تقدير وطنية مسجلة في هذا الإطار، تتيح لهم متابعة الحصول على مؤهلات أعلى. كما طوّرت الأردن نظام ترخيص واختيار وتصنيف خاص بالمدرسين والمشرفين المهنيين والفنيين في عام 2019.⁷²

أما **قطر** فوضعت معايير مهنية وطنية للمعلمين وقادة المدارس (NPSTL)، تنص صراحة على معايير الكفايات الخاصة بالمعلمين. وتتحمّل إدارة شؤون المعلمين في قطر مسؤولية تحديث هذه المعايير بانتظام ومراجعة المتطلبات للحصول على ترخيص احترافي.⁷³ ويقوم من جهته معهد التقييم الذي يعمل تحت إشراف المجلس الأعلى للتعليم، بتطوير وإدارة الامتحانات وترخيص المعلمين الذين يستوفون المعايير المذكورة. وبهدف ممارسة هذه المهنة، يتوجب على المعلمين وقادة المدارس أن يكونوا مرخصين، بمن فيهم العاملين في المدارس الخاصة.⁷⁴ إنّ نظام الترخيص في قطر متاح على الإنترنت ويسمح لمديري المدارس بتقييم المعلمين على نفس المنصة.⁷⁵ ويقدم مركز التدريب والتطوير التربوي لدى وزارة التربية والتعليم العالي مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس، وتشمل البرامج المطلوبة للحصول على الرخصة أو التراخيص المهنية.⁷⁶

[Technical and Vocational Skills Development Commission](#) .70

[.System for the accreditation of professional and technical qualifications in Jordan](#) .71

[System for the licensing, selection and classification of trainers and professional and technical supervisors in Jordan](#) .72

<https://www.edu.gov.qa/en/Deputy/educationaffairs/DepartmentOfTeacherAffairs/Pages/default.aspx> .73

UNEVOC .74

<https://www.edu.gov.qa/en/Pages/pubschoolsdefault.aspx?ItemID=86> .75

<https://www.edu.gov.qa/en/Pages/pubschoolsdefault.aspx> .76

4.3 مجالس المهارات القطاعية والروابط القطاعية

في عدّة بلدان، بما فيها جورجيا والأردن ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة، تلعب مجالس المهارات القطاعية دورًا رائدًا في ضمان الروابط القطاعية وتعمل بشكل وثيق مع وكالات ضمان الجودة لتحديد معايير المهارات/المعايير المهنية لتوجيه معايير الكفايات والتقييم. في الواقع، تحدّد المعايير المهنية الكفاءات أو المعارف والمهارات والمواقف المطلوبة لأداء المهمة بنجاح. وفي البلدان حيث يتمّ تطوير المعايير مركزياً، لا تقوم مجالس المهارات القطاعية بتطوير هذه المعايير، بل فقط بالتحقق من صحتها. ويتمّ إدراج شهادات التدريب والتقييم التي تستند إلى معايير مجالس المهارات القطاعية في الإطار الوطني للمؤهلات.

في **نيوزيلندا**، وكجزء من إصلاحات التعليم المهني الصادرة عام 2020، أنشأت الحكومة مجالس تنمية القوى العاملة بقيادة القطاعات (WDCs) في ستّة قطاعات رئيسة⁷⁷، والتي ستساهم في تطوير معايير القطاعات⁷⁸ لتوجيه تطوير المناهج والتقييمات المعتدلة. كما ستعمل بشكل وثيق مع 15 مجموعة إقليمية لقيادة المهارات⁷⁹، والتي ستتولّى تحديد احتياجات المهارات الإقليمية⁸⁰. ستقوم لجنة التعليم العالي بتمويل البرامج التي تمّ اعتمادها من قبل مجالس تنمية القوى العاملة بقيادة الصناعة فقط.

أما في **سنغافورة**، فينسق مجلس الاقتصاد المستقبلي⁸¹ تنفيذ خرائط التحوّل الصناعي (ITMS)، التي تمّ تطويرها عبر ستّ مجموعات صناعية واسعة⁸²، من قبل أصحاب العمل والجمعيات الصناعية والنقابات والحكومة⁸³. وتحدّد هذه الخرائط خطة النمو والقدرة التنافسية لكل مجموعة، بما فيها الوظائف والمهارات. أما المعلومات عن متطلبات المهارات القطاعية، والمسارات الوظيفية، وقائمة برامج التدريب لرفع مستوى المهارات وآفاق التوظيف، فيتمّ تناولها بمزيد من التفصيل على المستوى الوطني في إطار المهارات، الذي وضعه أصحاب العمل، والجمعيات الصناعية، والنقابات والحكومة. ويقود مجلس تشريعي تابع لوزارة التعليم (SkillsFuture Singapore)، ضمان الجودة لمؤسسات التعليم الخاصة. كما هو مسؤول عن وضع خطط خاصة بالقوى العاملة والمهارات لمدة 5 سنوات لكل قطاع ذي أولوية، بالشراكة مع الوكالات الرائدة في القطاع، وأصحاب العمل والعمال، فضلاً عن تحديد متطلبات المهارات الأساسية لكل قطاع على مدى خمس سنوات.

في **الفلبين**، تقود هيئة تنمية المهارات والتعليم الفني (TESDA) إدارة قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني. ويضمّ مجلس هذه الهيئة ما لا يقل عن 13 من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص ويرأسه وزير العمل والتوظيف، إلى جانب وزراء التعليم والتجارة والصناعة كرؤساء مشاركين. وتصدر الهيئة لوائح التدريب (TR) التي تستخدم لتوجيه تطوير المناهج الدراسية القائمة على الكفايات وتقييمها، وتحديد الحد الأدنى لمعايير الجودة. وتعمل الجمعيات الصناعية في 11 قطاعاً بنشاط مع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص لتحديد الاحتياجات التدريبية، وتقديم ملاحظات حول لوائح التدريب الموضوعية مركزياً، وتسهيل التدريب أثناء العمل والتعيين الوظيفي لطلاب وخريجي التعليم والتدريب على التوالي⁸⁴. ويلتزم مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني بتسجيل دوراتهم في نظام التسجيل والاعتماد الموحد لبرنامج التعليم والتدريب المهني والتقني (UTPRAS) لضمان امتثالهم للحد الأدنى من المعايير المحددة بموجب لوائح التدريب. وتقود TESDA تقييم الكفاءات وإصدار الشهادات ذات الصلة، لضمان قدرة الخريجين على الأداء وفقاً للمعيار المطلوب. كما يتمّ منح الخريجين الذين يثبتون أنهم اكتسبوا هذه الكفاءات بنجاح شهادة مخصصة للعمال⁸⁵.

77. التصنيع والهندسة واللوجستيات والتكنولوجيا؛ الإبداع والثقافة والترفيه؛ الصناعات الأولية؛ الصناعات الخدمية؛ الخدمات الصحية والمجتمعية والاجتماعية - والبناء والبنية التحتية.

78. تستبدل منظمات التدريب الصناعي (ITOs)، وهي منظمات خاصة في قطاع التعليم العالي تعمل على تطوير معايير مهارات القطاعات للصناعات الخاصة بها. وتدير ITOs تقديم ومراقبة وتقييم التدريبات أثناء العمل للمتدربين والتلمذة المهنية. وكجزء من عملية الإصلاح، سيتم نقل تقديم ومراقبة التدريبات أثناء العمل إلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص وستتولى WDCs زمام المبادرة في تطوير معايير القطاعات.

79. [Regional Skills Leadership Groups 15](https://www.tec.govt.nz/rove/workforce-development-councils).

80. [/https://www.tec.govt.nz/rove/workforce-development-councils](https://www.tec.govt.nz/rove/workforce-development-councils).

81. يرأس مجلس الاقتصاد المستقبلي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، ويضمّ أعضاء من الحكومة والقطاعات والنقابات والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

82. بما في ذلك التصنيع والبيئة المعمورة والتجارة والاتصال والخدمات المحلية الأساسية والخدمات الحديثة ونمط الحياة.

83. UNESCO 2020.

84. Ibid.

85. ILO 2016.

◀ 5. نحو إطار وطني لضمان الجودة

يقدم القسم التالي بعض التوصيات الأساسية المُعدّة بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، والمدعومة بالممارسات الفضلى الدولية لتعزيز ثقافة ضمان الجودة وصنع القرار القائم على الأدلة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان. كما يعرّض سيناريوهين: الأول مثالي، حيث تأخذ الحكومة زمام المبادرة على مستوى السياسة من حيث إرساء توافق وطني حول معايير ضمان الجودة، ما يؤدي إلى تطوير إطار ضمان الجودة الوطني وتنفيذه. ونظرًا إلى عدم وجود بيئة سياساتية مواتية للتخطيط القائم على الأدلة وضمان الجودة، تم اقتراح سيناريو ثاني أكثر واقعية، حيث تأخذ مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بشكل مستقل زمام المبادرة في تعزيز جودة التعليم الخاص بها، إلى حين إرساء بيئة سياساتية مواتية لدعم ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني على المستوى الوطني.

5.1 السيناريو 1: السيناريو المثالي

السيناريو المثالي هو نهج سياساتي مصمّم من الأعلى إلى الأسفل حيث تدعم وزارة التربية والتعليم العالي / المديرية العامة للتعليم المهني والتقني الجهود لتعزيز ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب المهني والتقني. ويفترض هذا السيناريو وجود إرادة سياساتية على أعلى المستويات الحكومية لتعزيز ضمان الجودة في هذا المجال. وتتمثل الخطوة الأولى الفورية التي تم اتخاذها في ظل هذا السيناريو، في إنشاء مجموعة عمل وطنية معنيّة بضمان الجودة (QAWG)، تنعقد تحت قيادة وزارة التربية والتعليم العالي (مراجعة الجدول 6). وتقوم مجموعة العمل هذه بإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الوزارات التنفيذية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، لا سيما وزارة التربية والتعليم العالي / المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، ووزارة الزراعة، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، فضلاً عن أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني. وقد تم اختيار هذه المؤسسات الحكومية لأن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ووزارة الزراعة هما المرؤدان الوحيدان للتعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي، في حين أنّ وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية هما الوزارتان الأخريان الوحيدتان اللتان تنظمان مباشرة التدريبات المهنية القصيرة الأجل. ومن المقترح أن يتم تمثيل جميع الوزارات ذات الصلة في مجموعة العمل، حيث يوصى بشدة باعتماد نهج منسق لضمان الجودة المؤسسية بين مقدمي الخدمات الرسميين وغير الرسميين وبين مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عبر الوزارات، وذلك لتجنّب التجزئة في توفير التعليم والتدريب المهني والتقني..

الجدول 6 الجهود التنافسية "من الأعلى إلى الأسفل" على مستوى السياسات لتعزيز ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني

من الأعلى إلى الأسفل (التنافسية)	مجموعة عمل معنيّة بضمان الجودة	قدرة ضمان الجودة	إطار ضمان الجودة	بدء دورة ضمان الجودة
	تشكلت مجموعة العمل هذه تحت قيادة MEHE/ DGTvet المديرية العامة للتعليم والتدريب المهني والتقني	تقوم جميع المؤسسات الحكومية بتعيين جهة تنسيق خاصة بضمان الجودة و/أو إنشاء وحدة لضمان الجودة. تتلقى جهة التنسيق هذه تدريباً في مجال ضمان الجودة.	يتم نشر إطار ضمان الجودة لتوضيح الرؤية والرسالة ومعايير الجودة المحددة مسبقاً. كما يتم نشر دليل المعايير وإتاحة استمارة التقييم الذاتي على الإنترنت.	يبدأ مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني عملية التقييم الذاتي. يشكل التقييم الذاتي أساس التقييم الخارجي. تتكرر الدورة كل 5 سنوات.

المصدر: مؤسسة التدريب الأوروبية 1999 والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني

قد تستفيد مجموعة العمل الوطنية المعنيّة بضمان الجودة أيضاً من التمثيل أو التشاور مع الشركاء الاجتماعيين ومدارس التعليم والتدريب المهني والتقني العامة والخاصة التي توفر التعليم الرسمي وغير الرسمي. تقدّم مجموعة العمل هذه فرصة للتعاون بشكل منهجي مع الشركاء الاجتماعيين الأقدر على تقديم متطلبات المهارات في هذا القطاع، ومع مدارس ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني المختارة والأقدر على مشاركة تجربة ضمان الجودة على مستوى مقدمي الخدمات. وقد يقوم خبراء معينين في مجال ضمان الجودة بتوجيه مجموعة العمل أيضاً ودعمها.

وبهذه الطريقة، ستوفّر مجموعة العمل هذه منصة للتبادل المنظم حول ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني، ما يسمح لأصحاب المصلحة الرئيسيين في التعليم والتدريب المهني والتقني بالمشاركة والتفكير في ممارساتهم وأساليبهم لضمان الجودة. وستسعى المشاورات داخل مجموعة العمل إلى التوصل إلى توافق آراء حول رؤية ورسالة مشتركة لضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني، وتحديد أهداف ونطاق هذا العمل. كما ستفيد المداولات التشاركية داخل مجموعة العمل في توجيه تطوير وتعريف معايير الجودة الرئيسية، التي يجب أن تأخذ أيضًا في الاعتبار الحقائق المتغيرة لتوفير التعليم والتدريب المهني والتقني، بما فيها التعلم عبر الإنترنت والنماذج الهجينة. وستعتمد مجموعة العمل على الممارسات الفضلى الدولية في ضمان الجودة، بالإضافة إلى مناهج إدارة الجودة الرئيسية الأخرى.

في هذا السيناريو المثالي، تؤدي مشاورات أصحاب المصلحة في مجموعة العمل إلى تطوير استراتيجية/إطار وطني لضمان الجودة على المدى المتوسط، ما سيوفر المعايير الوطنية التي توجه ضمان الجودة الداخلية والخارجية. ويحدد إطار ضمان الجودة حوكمة نظام ضمان الجودة، ناهيك عن هيئة الاعتماد.⁸⁶ وسيؤدي إرساء إطار عمل مشترك لضمان الجودة إلى تعزيز المساءلة في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وتوجيه الجهود لتطوير جودة توفير التعليم.

يهدف وضع إطار ضمان الجودة موضع التنفيذ، على المنظمات الحكومية ذات الصلة بما فيها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، ووزارة الزراعة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والمركز الوطني للتدريب المهني والمؤسسة الوطنية للاستخدام، مراجعة ممارسات ضمان الجودة الحالية ومتطلبات الترخيص والتفكير فيها، ووضع معايير واضحة لاعتماد مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني الرسميين وغير الرسميين. ويجب أن تضمن المعايير كحد أدنى وجود آليات داخلية لضمان الجودة، والتعلم القائم على الكفايات والتقييم، وتوافر الموارد المادية (المعدات والمرافق) والموارد البشرية (أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين)، وخدمات الطلاب وملاءمة سوق العمل. وتماشياً مع الممارسات الفضلى الدولية وبناءً على توصية اليونسيف إلى المديرية العامة عام 2018، قد تفرض المؤسسات الحكومية المعنية التقييم الذاتي المؤسسي كشرط أساسي للاعتماد الخارجي، من أجل ضمان الامتثال لمعايير الجودة المحددة مسبقاً.

يمثل التقييم الذاتي علامة فارقة في تعزيز ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني، يمكن استخدامه كأساس للاعتماد المؤسسي والموافقة على البرامج. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتوجب على المنظمات الحكومية ذات الصلة وضع معايير للموافقة على البرامج الرسمية. والنظر في الموافقة على البرامج، يعني النظر أيضًا في معايير التعليم. في الواقع، تشمل المعايير الموحدة للجودة مواءمة مخرجات التعلم مع الإطار الوطني للمؤهلات، والتعليم والتعلم، والقدرة المؤسسية والإدارة، وإجراءات القبول، وطرق التقييم، وخدمات الطلاب، ومخرجات سوق العمل.

من أجل ضمان تقديم الاعتماد ومراجعته من قبل مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني كعملية تعليمية بناءة ضرورية لتطوير الجودة، قد تقوم هيئة الاعتماد بزيارات تكوينية إلى مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك بعد التقييم الذاتي الداخلي وقبل الزيارة النهائية. تهدف هذه الزيارات التكوينية إلى تقديم التوجيه للمدرسة حتى تمثل للحد الأدنى من معايير الجودة المطلوبة لتحقيق نتيجة اعتماد ناجحة. وهذه هي، على سبيل المثال، الممارسة المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث جميع مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الراغبة في الحصول على الموافقة كمقدمي تدريب مسجلين (RTPS)، تكون مؤهلة لتلقي هذه الخدمات الاستشارية⁸⁷ قبل المراجعة الخارجية الأولى. واستنادًا إلى التقييم الذاتي والوثائق الداعمة الأخرى التي يرفعها مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني، تُجري هيئة الاعتماد⁸⁸ فيما بعد تقييمًا خارجيًا يتضمن عادة زيارة ميدانية موجزة إلى المدرسة، واجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد نقاط القوة الرئيسية ومجالات التطوير. واستنادًا إلى التقييم الذاتي والوثائق الداعمة الأخرى التي يرفعها مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني، تُجري هيئة الاعتماد فيما بعد تقييمًا خارجيًا يتضمن عادة زيارة ميدانية موجزة إلى المدرسة، واجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد نقاط القوة الرئيسية ومجالات التطوير.

قد يتم منح مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني اعتمادًا كاملاً لمدة 5 سنوات أو اعتمادًا جزئيًا يخضع لمراجعة خارجية أخرى في غضون سنة أو 3 سنوات. في حال تخلف مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني عن الالتزام بمعايير الجودة بشكل ملحوظ، قد يُرفض اعتماده ويُطلب منه إعادة تقديم الطلب بعد عام.

86. في عدة بلدان، لا تكون هيئة الاعتماد بالضرورة الوزارة، بل وكالة خارجية لضمان الجودة تعمل بالشراكة مع الوزارة أو تكون مستقلة.

87. لكي يكون مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني مؤهلًا للحصول على هذه الخدمات الاستشارية، يجب أن يكون قد أجرى أولاً تقييمين داخليين على الأقل.

88. DGTNET و MOA على التوالي أو هيئة اعتماد خارجية تعمل بشكل مستقل أو بالتنسيق الوثيق مع DGTNET و / أو MOA، استنادًا إلى إطار ضمان الجودة.

وفي كلتا الحالتين، يجب أن توجّه مخرجات الاعتماد وتوصيات التطوير، خطة تطوير مدرسة التعليم والتدريب المهني والتقني في السنة أو السنوات القادمة. ثم تستند أيضًا مراقبة المؤسسات الحكومية المعنية⁸⁹ للمدارس، إلى التقدّم الذي أحرزته المدرسة مقارنة بخطة التطوير التي وضعتها. وتماشياً مع الممارسات الفضلى الدولية، قد يتمّ تكليف مقدمي التدريب بإجراء تقييم ذاتي للحفاظ على تسجيلهم، مع اعتماد خارجي يتمّ منحه كل 3-5 سنوات. أما على المدى الطويل، فيوصى بأن يصبح التمويل العام لمدارس التعليم والتدريب المهني والتقني، قائمًا على الأقل جزئيًا على الأداء، وذلك لتحفيز أصحاب الأداء المتميز.

يهدف دعم الجهود الوطنية لتعزيز ضمان الجودة، يجب أولاً تعزيز القدرة الداخلية للمنظمات الحكومية المعنية، بالأخص المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، من خلال إنشاء وحدة ضمان الجودة أو جهة تنسيق لقيادة جهود ضمان الجودة والاعتماد. كما ينبغي على المنظمات الحكومية الأخرى التي تقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني تعيين جهة تنسيق معنيّة بضمان الجودة، لتمثيلها في مجموعة العمل المعنية بضمان الجودة. وقد تقدّم أيضًا المنظمات الدولية الناشطة في تعزيز ضمان الجودة في إطار التعليم والتدريب المهني والتقني،⁹⁰ دعمًا تقنيًا لتعزيز قدرة مجموعة العمل المذكورة و/أو المؤسسات الحكومية الرئيسية التي ستعطي الأولوية لضمان الجودة في أهدافها الاستراتيجية القادمة.

وعندما يتمّ وضع نظام الاعتماد، يتوجّب تعزيز القدرة الداخلية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني على إدخال آليات داخلية لضمان الجودة، من خلال تدريبات في مجال ضمان الجودة؛ خصوصاً وأن الدورات التدريبية تسمح لهذه المؤسسات ببدء عملية ضمان الجودة داخل مؤسساتها، وإجراء تقييم ذاتي مؤسسي داخلي استعدادًا للاعتماد الخارجي. ولدى منح الاعتماد، يمكن لمدارس التعليم والتدريب المهني والتقني التي تقدّم برامج رسمية، طلب الحصول على موافقة على برامجها.

في القطاعات ذات الأولوية حيث يتمّ تشكيل مجالس المهارات القطاعية (SSCs)، يوصى بالمشاركة والعمل مع المؤسسة أو المؤسسات الحكومية ذات الصلة لتوجيه تطوير المناهج وطرق التقييم. وقد تساهم هذه المجالس أيضًا في توجيه التدريبات غير الرسمية في قطاعاتها الخاصة. فعلى سبيل المثال، قد تكون مجالس المهارات القطاعية في مجال الحرف اليدوية محورية في تطوير معايير الكفايات / المعايير المهنية القطاعية وتطوير المناهج في مجال الصناعة الحرفية، والتي بدورها توجّه استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية لقيادة تنشيط الصناعة الحرفية في لبنان. ستضمن مشاركة مجالس المهارات القطاعية في ضمان الجودة، الروابط الصناعية التي تعزز بدورها مخرجات سوق العمل لخريجي التعليم والتدريب المهني والتقني.

على المدى الطويل، تمّ اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات (NQF) رسميًا والذي يحدد بوضوح مخرجات التعلم للتدريبات الرسمية وغير الرسمية في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، ويضع مسارات بين التعليم الأكاديمي والتعليم والتدريب المهني والتقني، وبين المسارات الرسمية وغير الرسمية في هذا المجال. وفي هذا السيناريو، وحدها مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني المعتمدة ستتمكن من تقديم المؤهلات المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات.

89. DGTVET أو وزارة الزراعة.

90. بما فيها منظمة العمل الدولية واليونيسيف، اللتان دعمتا الإطار الاستراتيجي الوطني، ومؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) التي دعمت بنشاط تطوير الإطار الوطني للمؤهلات وتنفذ أيضًا جهود ضمان الجودة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

إنشاء مجموعة عمل معنية بضمان الجودة (QAWG)

<ul style="list-style-type: none"> تشكّل MEHE/DGTVET مجموعة عمل معنية بضمان الجودة لوضع رؤية ورسالة ونطاق ضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، وتطوير وتحديد معايير الجودة للتقييم الذاتي والاعتماد، بناءً على توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها وموثوقيتها. كجزء من مجموعة العمل هذه، تعقد DGTVET وMOA مشاورات سياساتية لمراجعة وتنسيق متطلبات الترخيص ومدة هذه الأخيرة لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني الرسميين. كجزء من مجموعة العمل هذه، تقوم DGTVET وNCVT وNEO وMOSA وMOA بتطوير معايير الجودة المؤسسية، يتم على أساسها تقديم الترخيص لجميع مقدمي الخدمات على المدى القصير. المنظمات الدولية التي تعمل على ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني تشكل أيضًا مجموعة عمل لتنسيق الجهود. تقوم المنظمات الدولية بتعيين خبير واحد أو أكثر في مجال ضمان الجودة لتقديم المشورة لمجموعة العمل وإجراء ورش عمل لضمان الجودة، بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية ومقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني في ضمان الجودة والاعتماد. تقوم MEHE/DGTVET بتأسيس شبكة لضمان الجودة بين مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني لتبادل الممارسات الفضلى في مجال ضمان الجودة والدروس المستفادة. إنشاء وحدة أو جهة تنسيق معنية بضمان الجودة داخل DGTVET لمتابعة ضمان الجودة، ومراجعة تقارير المجالس الاستشارية المدرسية واتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة لتوجيه السياسة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني. 	<p>على المدى القصير (سنة - سنتين)</p>
<ul style="list-style-type: none"> تبني معايير الجودة للاعتماد رسميًا من قبل الجهات الحكومية المعنية. تعتمد الحكومة استراتيجية ضمان الجودة، وتضع معايير الجودة لتوجيه كل من ضمان الجودة والاعتماد. وتضمن استراتيجية ضمان الجودة اتباع نهج منسق بين مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص. تنشر هيئة الاعتماد مبادئ توجيهية للتقييم الذاتي. DGTVET وجميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة تجعل التقييم الذاتي المؤسسي إلزاميًا لجميع مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاعين العام والخاص، بما يتماشى مع معايير الجودة المحددة مسبقًا التي وضعتها هيئة الاعتماد. ويمكن الوصول إلى التقييم الذاتي من خلال بوابة إلكترونية. تجعل DGTVET وMOA التقييم الذاتي البرنامجي إلزاميًا للموافقة على جميع البرامج الرسمية، ما يوفر لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني التدريب والتوجيه في شأن ضمان الجودة. توفر هيئة الاعتماد دورات تدريبية لتنمية القدرات في مجال ضمان الجودة لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني وتنظم زيارة أو زيارات تكوينية لمدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الراغبة في التقدم للحصول على الاعتماد. في حال فرضت الـ DGTVET التقييم الذاتي، تخصّص كل مدرسة رسمية ميزانية محددة لضمان الجودة وتعيّن قائدًا للفريق (برتبة نائب مدير أو كبير المعلمين) لقيادة عملية ضمان الجودة وتشكيل لجنة التقييم الذاتي. وفي المدارس العامة التي لديها SABS، يتم تمثيل أعضاء المجلس في لجنة ضمان الجودة لكل مدرسة أو تتم استشارتهم عن كثب في شأن عملية ضمان الجودة. تساهم SABS في ضمان الجودة من خلال التحقق من معايير الجودة، بما فيها تلك المتعلقة بالتعلم في مكان العمل والتقييم. تدير مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة والعامة التقييم الذاتي مقارنةً بمعايير محددة مسبقًا. 	<p>على المدى المتوسط (3-5 سنوات)</p>
<ul style="list-style-type: none"> تنظم هيئة الاعتماد تقييمًا خارجيًا للمدرسة لضمان امتثالها لمعايير الجودة المحددة مسبقًا. ويحدد التقييم الخارجي الذي سيتضمن زيارة ميدانية إلى المدرسة واجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، نقاط القوة الرئيسية ومجالات التطوير على المستوى المؤسسي، والتي تقدم مدرسة التعليم والتدريب المهني والتقني بناءً عليها خطة التطوير التي ستعتمدها العام المقبل. تقوم DGTVET وجميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة بمراجعة تقارير التقدم التي يعدها مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني بانتظام مقارنةً بالأهداف الواردة في خطط التطوير. يتم تجديد الاعتماد بشكل دوري. تقدّم DGTVET وجميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة بشكل تدريجي التمويل القائم على الأداء، مع الأخذ في الاعتبار التغطية الجغرافية والمساواة بين المناطق. تعطي الوكالات المانحة الأولوية لتمويل مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة التي تتمتع بآليات قوية لضمان الجودة. 	<p>على المدى الطويل</p>

QAWG : ربط ضمان الجودة بالإطار الوطني للمؤهلات

<ul style="list-style-type: none"> تقوم QAWG بتطوير /مراجعة الكفاءات (المعرفة والمهارات والمواقف) المرتبطة بكل مؤهل في المسار المهني الخاص بالإطار الوطني للمؤهلات لتوجيه تطوير المناهج ومعايير التقييم. قد تنظر QAWG في إدخال مستويات ما قبل المهنية في الإطار الوطني لأولئك الذين أكملوا أقل من 8 سنوات من التعليم. وفي هذه الحالة، يجب إدخال آليات تقييم الاعتراف بالتعليم المُسبق (RPL)، ما يسمح للمتعلمين ذوي المهارات المنخفضة بالانتقال من التعليم غير الرسمي إلى التعليم الرسمي. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى القصير (سنة - سنتين)
<ul style="list-style-type: none"> تتبنى الحكومة رسمياً إطار وطني موحد للمؤهلات. ساهم إطار ضمان الجودة في تحديد المناهج ومعايير التقييم، ما يضمن استجابة المناهج للمعايير المهنية واستنادها إلى الكفايات. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى المتوسط (3-5 سنوات)
<ul style="list-style-type: none"> تعمل QAWG لضمان ارتباط الإطار الوطني للمؤهلات بنظام ضمان الجودة والاعتماد. سيطلب إطار ضمان الجودة من جميع المدارس والمؤسسات التي تقدّم مؤهلات رسمية في الإطار الوطني للمؤهلات، أن تكون معتمدة بناءً على التقييم الذاتي، بحيث لا توجد اختلافات كبيرة في جودة التعليم والتدريب المهني والتقني المقدم من قبل مختلف مقدمي الخدمات. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى الطويل

التعليم والتعلم: معايير التقييم

معايير الجودة:

توجد آليات فاعلة للتأكد من أن أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين المعنيين يشاركون في ضمان جودة توفير التعليم. يتم تخصيص الموارد على وجه التحديد لضمان جودة أعضاء هيئة التدريس والمقيّمين.

<ul style="list-style-type: none"> تقوم المجالس الاستشارية المدرسية بإشراك ممثلي أصحاب العمل في عملية التقييم، بما في ذلك التأكد من كفاءة المقيّمين ومن تقييم الطلاب بشكل صحيح. يقوم مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص غير الرسمي بإشراك القطاع الخاص في تطوير معايير الكفايات التي تُستخدم كأساس للتقييم. كما يقوم مقدمو الخدمات من القطاع الخاص أيضاً بإشراك ممثلي القطاع الخاص في تقييمات المدارس. تطلب المدارس والمعاهد أيضاً تدريب جميع المدرسين الذين يجرون التقييمات بصفة مقيّمين؛ ما يؤدي أيضاً إلى تسهيل اختبار الطرف الثالث. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى القصير (سنة - سنتين)
<ul style="list-style-type: none"> تتحقق مجالس المهارات القطاعية من صحة معايير التقييم، وتوضّح طريقة الحكم على الكفايات في التقييمات. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى المتوسط (3-5 سنوات)
<ul style="list-style-type: none"> تعمل مجالس المهارات القطاعية مع قسم المناهج في DGT VET على تطوير التقييمات التي تختبر بشكل مناسب تحقيق مخرجات التعلم. يمكن لهذه المجالس أيضاً تقديم التقييمات الخاصة بها. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى الطويل

ملاءمة سوق العمل: إشراك القطاعات

معايير الجودة:

توجد آليات فاعلة لإشراك ممثلي القطاعات في تطوير البرامج ومراجعتها.

<ul style="list-style-type: none"> تعمل QAWG على ضمان وجود آليات فاعلة لإشراك ممثلي القطاعات في تطوير البرامج ومراجعتها، وربطها بمجالس المهارات القطاعية، حيثما أمكن لتوجيه تطوير المناهج وتقييمها. تعطي QAWG الأولوية لإنشاء مجالس استشارية مدرسية في المدارس الخاصة والعامّة، مع ممثل واحد على الأقل من أصحاب العمل لكل اختصاص رئيسي يتمّ تدريسه في المدرسة. وتجتمع هذه المجالس على أساس ربع سنوي على الأقل، لتقييم جوانب مختلفة من الأداء ودعم تطوير معايير التدريب والتحقق منها. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى القصير (سنة - سنتين)
<ul style="list-style-type: none"> تعيّن مجالس المهارات القطاعية ممثلين يشاركون في المشاورات في شأن المناهج التي يقودها قسم المناهج وأساليب التعليم في القسم الفني في DGTVE، وذلك في مجالات التخصص المعنية لتطوير المعايير الوطنية. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى المتوسط (3-5 سنوات)
<ul style="list-style-type: none"> تشارك مجالس المهارات القطاعية التي يقودها أصحاب العمل، بنشاط في تطوير المناهج وتقييمها. يعرض مقدمو التدريب المعتمدون، والمُعترف بهم من قبل هذه المجالس، تدريبات مرتبطة باحتياجات القطاعات. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى الطويل

معايير الجودة:

توجد آليات فاعلة لتتبع مخرجات سوق العمل للخريجين واستخدام المهارات في مكان العمل.

<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مكاتب التوجيه والتوظيف في كل المدارس الخاصة والعامة. حيثما تتوافر هذه المكاتب (يبلغ عددها 23 حتى الآن)، ينبغي أن يكون لديها ممثل في المجالس الاستشارية المدرسية، حيثما أمكن. • تطوير قدرات مكاتب التوجيه والتوظيف في التوجيه الوظيفي والتوظيف، وتقييم مخرجات سوق العمل للخريجين من خلال دراسات التتبع، وتوفير الموارد التقنية إلى هذه المكاتب، والنماذج لاستطلاعات أصحاب العمل، ونماذج الرضا، وإجراءات التقييم، والمبادئ التوجيهية لتطوير المناهج الدراسية والتدريب القائم على الكفايات (CBT)، وإجراءات التوظيف وتقييم المدربين إلخ. • تقوم DGTVE، بدعم فني من منظمة العمل الدولية، بتطوير دراسات التتبع القياسية واستطلاعات رضا أصحاب العمل التي يمكن استخدامها من قبل جميع مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني. • تطوير قدرة المؤسسة الوطنية للاستخدام على الإشارة إلى طلبات سوق العمل. 	<p>على المدى القصير (سنة - سنتين)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطلق مكاتب التوجيه والتوظيف دراسات التتبع بعد تخرّج مجموعة من الخريجين لتتبع وضعهم الوظيفي، والتعرف إلى خصائص الوظيفة بما فيها الراتب والوظيفة والمسؤوليات الرئيسة والرضا الوظيفي. • تجري المكاتب استطلاعات عن رضا أصحاب العمل أثناء وبعد التعلّم في مكان العمل. • تُستخدم نتائج استطلاعات أصحاب العمل خلال التعلّم في مكان العمل لتوجيه خطة تطوير المدرسة. • ترتبط المؤسسات الحكومية مع SSCs، حيثما أمكن، ما يقدم المشورة في شأن نقص المهارات ومتطلبات سوق العمل في القطاعات. • تم تأسيس SSC في مجال الصناعة الحرفية لتوجيه استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية للتعليم المهني والتقني في هذا القطاع. 	<p>على المدى المتوسط (3-5 سنوات)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطلب المؤسسات الحكومية من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني إجراء دراسات تتبع ودراسات استقصائية عن رضا أصحاب العمل بانتظام، باستخدامها كمؤشرات على ملاءمة سوق العمل في التقييمات الذاتية الخاصة بها. وتقوم النتائج بتوجيه تصميم المناهج والمراجعات، مع الآثار المترتبة على التجهيزات المطلوبة. • تقدّم SSCs حيثما أمكن وبانتظام، ملاحظات إلى المدارس حول ملاءمة المهارات وجودتها وتحديثها. 	<p>على المدى الطويل</p>
البنية التحتية (التجهيزات)	
<ul style="list-style-type: none"> • فيما يتعلق بالتجهيزات المطلوبة للتخصيص، تعمل المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع الشركاء الاجتماعيين والخبراء في المجال لتحديد المعدات اللازمة لكل دورة، بدءاً من البرامج الرسمية في القطاعات ذات الأولوية. 	<p>على المدى القصير (سنة - سنتين)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحدد كل مؤسسة حكومية بشكل رسمي التجهيزات اللازمة للتخصصات ذات الأولوية، والتي يتم تحديثها دورياً بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين والخبراء في القطاعات أو مجلس المهارات القطاعية إن وُجد. • تعمل المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع الشركاء الاجتماعيين والخبراء في القطاعات لتحديد التجهيزات اللازمة لكل دورة لجميع البرامج قصيرة المدى، والتي يتم تحديثها بانتظام بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين والخبراء أو مجلس المهارات القطاعية إن وُجد. 	<p>على المدى المتوسط (3-5 سنوات)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحدد المؤسسات الحكومية ذات الصلة المعدات اللازمة للتخصصات ذات الأولوية في البرامج القصيرة المدى، والتي يتم تحديثها بشكل دوري بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين والخبراء في القطاعات أو مجلس المهارات القطاعية إن وُجد. 	<p>على المدى الطويل</p>

السلامة والصحة المهنية	
<ul style="list-style-type: none"> تقوم المؤسسات الحكومية ذات الصلة بتطوير معايير جودة السلامة والصحة المهنية المطلوبة في معاهد التعليم والتدريب المهني والتقني والمدارس التي يمكن استخدامها كأساس لبناء المدارس، وشراء المعدات، وتدابير الحماية. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى القصير (سنة - سنتين)
<ul style="list-style-type: none"> اعتماد معايير جودة الصحة والسلامة المهنية رسمياً وتحديثها. تكليف المدارس بمراجعة ترتيباتها الحالية الخاصة بإدارة السلامة والصحة المهنية وتقييم ما إذا كانت التدابير المتاحة كافية للقضاء على الأخطار والمخاطر التي تهدد سلامة العمال وصحتهم. إن نتيجة هذه المراجعة هي تقرير تدقيق داخلي للسلامة والصحة المهنية، وهو جزء من التقييم الذاتي. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى المتوسط (3-5 سنوات)
<ul style="list-style-type: none"> يتبع التدقيق الخارجي قائمة المعايير المحددة مسبقاً لتقييم ما إذا كان نظام إدارة السلامة والصحة المهنية مناسباً ويتضمن التدابير الوقائية اللازمة لمنع المخاطر. ويتم تضمين نتائج التدقيق في خطة تطوير المدرسة. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى الطويل
الإدارة والحكومة: إدارة المعلومات	
معايير الجودة:	
توفر معلومات محدثة حول معدلات التحاق الطلاب وإتمامهم للدراسة، ومخرجات تسليم البرنامج وسوق العمل، وإمكانية الوصول إليها بسهولة.	
<ul style="list-style-type: none"> توسيع نطاق نظام إدارة معلومات التعليم (EMIS) في DGTVE على جميع مدارس المديرية العامة، بما في ذلك مقدمي الخدمات المهنية القصيرة الأمد لتعزيز اتخاذ القرار القائم على الأدلة. إنشاء نظام إدارة معلومات التعليم (EMIS) في وزارة الزراعة وجميع المؤسسات الحكومية التي تنظم التعليم والتدريب المهني والتقني لتعزيز اتخاذ القرار القائم على الأدلة. تقوم المدارس والمعاهد الخاصة بتطوير نظام إدارة المعلومات الخاص بها، والتأكد من إدراج المؤشرات التي سيتم جمعها وتحديثها بانتظام للتقييم الذاتي في هذا النظام. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى القصير (سنة - سنتين)
<ul style="list-style-type: none"> تدرج DGTVE معايير الجودة التي سيتم استخدامها في التقييم الذاتي في نظام إدارة معلومات التعليم الخاص بها. تدرج وزارة الزراعة معايير الجودة التي سيتم استخدامها في التقييم الذاتي في نظام إدارة معلومات التعليم الخاص بها. تراقب المدارس بانتظام أدائها مقارنةً بمعايير الجودة وتبلغ عن التقدم المحرز مقارنةً بأهدافها في نظام إدارة المعلومات الخاص بها. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى المتوسط (3-5 سنوات)
<ul style="list-style-type: none"> قدرة DGTVE على تتبع التقدم المحرز في المدرسة مقارنةً بالمؤشرات، ما يتيح التخطيط القائم على الأدلة. قدرة وزارة الزراعة على تتبع التقدم المحرز في المدرسة مقارنةً بالمؤشرات، ما يتيح التخطيط القائم على الأدلة. لدى المدارس تقارير سنوية تقوم بتتبع التقدم المحرز بوضوح مقارنةً بالأهداف، ما يوجه خططها الخاصة بالتخطيط والتطوير القائمة على الأدلة. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى الطويل
مجالس المهارات القطاعية (SSCs)	
<ul style="list-style-type: none"> تشكّل مجالس المهارات القطاعية بقيادة أصحاب العمل في القطاعات ذات الأولوية. هناك مسؤول واحد على الأقل من MEHE/DGTVE يعمل كمراقب في كل مجلس. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى القصير (سنة - سنتين)
<ul style="list-style-type: none"> يعتمد تطوير المناهج الدراسية على الكفايات ويتم توجيهه من قبل المعايير القطاعية المُعلن عنها من قبل مجالس المهارات القطاعية، أو معايير الجودة المصدق عليها من قبل هذه المجالس. ويتم توجيه قائمة مراجعة المعدات لكل برنامج من خلال قائمة مراجعة معدات المجالس المحدثة بانتظام. تقوم المجالس أيضاً بالتحقق من صحة معايير التقييم لضمان تقييم جميع المتدربين بنفس الطريقة. توجه المجالس مقدمي الخدمات حول اتجاهات سوق العمل الإقليمية والوطنية ومتطلبات المهارات القطاعية. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى المتوسط (3-5 سنوات)
<ul style="list-style-type: none"> تعتمد DGTVE الدورات المهنية القصيرة الأمد في القطاع المعني، بناءً على معايير الجودة المحددة مسبقاً التي تضعها المجالس. يعرض مقدمو التدريب المعتمدون المعترف بهم من قبل المجالس دورات تدريبية مرتبطة باحتياجات القطاعات. يمكن للمجالس تطوير وتقديم شهادة قصيرة للتدريب والتقييم للمعلمين، والتي تعلم المدربين كيفية تصميم التدريب المهني وإنجازه وتقييمه. 	<ul style="list-style-type: none"> على المدى الطويل

5.2 السيناريو 2: السيناريو العملي

إلى حين إرساء بيئة سياساتية مواتية لضمان الجودة، يأخذ السيناريو العملي في الاعتبار المأزق السياسي الحالي ويقترح نهجًا تصاعديًا مصممًا "من الأسفل إلى الأعلى" لضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث تأخذ مدارس ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني المكلّفة بضمان الجودة زمام المبادرة في تطوير معايير الجودة الداخلية، بما يتماشى مع الممارسات الفضلى الدولية (مراجعة الجدول 8)..

الجدول 8 النهج التصاعدي لضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني

تجري المدرسة تقييمًا ذاتيًا	تشكل المدرسة لجنة ضمان الجودة	مدارس نموذجية لضمان الجودة	شبكة ضمان الجودة
تحدد لجنة ضمان الجودة معايير الجودة الداخلية. تنسّق لجنة ضمان الجودة مع المجالس الاستشارية في مدارس التعليم والتدريب التقني والمهني النموذجية. تجري المدرسة تقييمًا ذاتيًا.	تشكل المدرسة لجنة ضمان الجودة يتم تدريب مقدمي التعليم والتدريب التقني والمهني الملتزمين بضمان الجودة، ولا سيما أعضاء لجنة ضمان الجودة، في مجال ضمان الجودة.	قد تستثمر المنظمات الدولية في تجربة مدارس نموذجية للتعليم والتدريب التقني والمهني في مجال ضمان الجودة. يجوز لمقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني المشاركين من القطاع الخاص تجربة المجالس الاستشارية للمدرسة المدرسية.	تشكيل شبكة ضمان الجودة، بما في ذلك مقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني الملتزمين بتعزيز ضمان الجودة وإنشاء آليات داخلية لضمان الجودة. تعمل الشبكة كمنصة لتبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة.

من الأسفل إلى الأعلى (التصاعدي)

على الرغم من أن عددا من مقدمي التدريبات الرسمية وغير الرسمية من القطاع الخاص الذين تمّت مقابلتهم أظهروا التزامًا كبيرًا بتعزيز ضمان الجودة، إلا أنهم أعربوا عن الحاجة إلى تنمية القدرات في مجال ضمان الجودة، وبهدف معالجة هذه الفجوة، قد تستثمر المنظمات الدولية في مدارس نموذجية تجريبية عامة وخاصة للتعليم والتدريب المهني والتقني في ضمان الجودة. وستتلقى هذه المدارس النموذجية الدعم الفني اللازم لتطوير أنظمة ضمان الجودة الخاصة بها، وذلك من خلال ورش العمل الخاصة ببناء القدرات لضمان الجودة. سيسمح هذا الدعم الفني بدوره للمدارس والمعاهد النموذجية للتعليم والتدريب المهني والتقني بوضع الأسس للاعتماد الخارجي.

من الممكن إنشاء شبكة أو مجموعة عمل لضمان الجودة، تكون بمثابة منصة لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى والدروس المستخلصة في مجال ضمان الجودة بين مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني الذين يعملون على تعزيز الآليات الداخلية لضمان الجودة. وقد تكون العضوية في مجموعة العمل المعنية بضمان الجودة طوعية، وذلك لضمان مرونتها وطبيعتها التقنية. وستكون مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة الملتزمين بتعزيز ضمان الجودة في مؤسساتهم.

كخطوة أولى لتعزيز نظام ضمان الجودة الداخلية، يجوز لكل مؤسسة مشاركة في التعليم والتدريب المهني والتقني تخصيص ميزانية محددة لضمان الجودة وتعيين قائدًا للفريق⁹¹ لقيادة عملية ضمان الجودة وتشكيل لجنة التقييم الذاتي. وفي المدارس الحكومية التي تقوم بإنشاء مجالس استشارية مدرسية (SABS)، يوصى بأن تشارك هذه المجالس عن كثب في هذه العملية وأن تلعب دورًا أساسيًا في ضمان الجودة. يتم تعيين أعضاء هذه المجالس لمدة عامين، ويشملون ممثلين عن القطاع الخاص⁹² وعن المدارس.⁹³ وتتمثل الوظيفة الرئيسة للمجالس في توجيه المدارس المهنية في شأن الكفاءات المطلوبة في سوق العمل.⁹⁴ تمّ تفعيل المجالس المذكورة في عام 2021، ما يوفر فرصة لإشراكها في ضمان الجودة، من خلال المشاركة أو التنسيق الوثيق مع لجنة ضمان الجودة في المدارس النموذجية للتعليم والتدريب المهني والتقني بهدف تطوير معايير الجودة لتوجيه ضمان الجودة الداخلية.

91. برتبة نائب مدير أو كبير المعلمين.

92. 9-3 أصحاب عمل بما في ذلك صاحب عمل واحد على الأقل لكل شهادة بكالوريا فنية مقدمة. يقرّر مدير المدرسة أي شهادة بكالوريا فنية يجب أن يتم تمثيلها وفقًا لمعاييرها الخاصة، بما فيها عدد الطلاب وفرص العمل. أحيانًا يرشح المدير صاحب عمل من مهنة لم يتم تقديمها بعد في المدرسة، على أمل الحصول عليها في المستقبل.

93. بمن فيهم مدير المدرسة وممثل عن المعلم وممثل إداري.

94. تقترح المدرسة عضويتها في SAB، من خلال إرسال رسالة إلى DGTVE. وتمت الموافقة على الأعضاء رسميًا بموجب قرار صادر عن المدير العام للتعليم المهني والتقني.

النهج التصاعدي	
<ul style="list-style-type: none"> • تنظّم المنظّمات الدولية ورش عمل حول ضمان الجودة لتعزيز قدرة مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني على تطوير أنظمة داخلية لضمان الجودة تضع معايير جودة محددة مسبقاً، استعداداً للاعتماد الخارجي. • تأخذ المدارس النموذجية الرائدة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في ضمان الجودة زمام المبادرة في تطوير معايير ضمان الجودة الخاصة بها. وفي حال تملك هذه المدارس النموذجية مجالس استشارية نشطة، تتأكد من الروابط مع هذه المجالس، وتتشاور مع أعضائها حول معايير الجودة المحددة مسبقاً المختارة والتي ستوجّه التقييم الذاتي. • أما المدارس التي لا تملك مجالس كهذه، فعليها تشكيل هيئة استشارية تتشاور بانتظام مع أصحاب العمل للتأكد من أن معداتهم محدثة وتحديد الحاجة إلى معدات إضافية. • إنشاء شبكة لضمان الجودة بين المدارس النموذجية للتعليم والتدريب المهني والتقني تحت قيادة منظمة دولية لتبادل الممارسات الفضلى في ضمان الجودة والدروس المستفادة. 	<p>على المدى القصير (سنة -سنتين)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تقوم مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة والعامّة بإدارة التقييم الذاتي مقارنةً بمعايير محددة مسبقاً. • تقوم مجالس المهارات القطاعية بتطوير معايير الجودة القطاعية وإتاحتها للجمهور. • تعطي الوكالات المانحة الأولوية لتمويل مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة التي تتمتع بآليات قوية لضمان الجودة. 	<p>على المدى المتوسط (3-5 سنوات)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • قد تحصل مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني النموذجية على اعتماد دولي ويمكنها مشاركة الممارسات الفضلى والدروس المستفادة مع مقدّمي التعليم والتدريب المهني والتقني الجدد الذين يرغبون في تقديم آليات داخلية لضمان الجودة. • يمكن لتجربة المدارس النموذجية توجيه مداورات QAWG، متى وإذا تمّ تنشيط مجموعة العمل هذه. 	<p>على المدى الطويل</p>
ضمان الجودة: تطوير معايير الجودة	
<p>معايير الجودة:</p> <p>تمّ إدخال أنظمة واضحة لضمان الجودة بشكل صريح.</p> <p>يشارك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيون المعنيون في ضمان الجودة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • يشارك مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني في ورش عمل لضمان الجودة لتعزيز قدرتهم على تطوير أنظمة داخلية لضمان الجودة تضع معايير جودة محددة مسبقاً، استعداداً للاعتماد الخارجي. • يعرض مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني رسمياً نظاماً داخلياً لضمان الجودة. 	<p>على المدى القصير (سنة -سنتين)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تخصّص كل مدرسة رسمية ميزانية محددة لضمان الجودة وتعيّن قائداً للفريق (برتبة نائب مدير أو كبير المعلمين) لقيادة عملية ضمان الجودة وتشكيل لجنة التقييم الذاتي. وفي المدارس العامة التي تملك SABS، يتمّ تمثيل أعضاء هذه المجالس في لجنة ضمان الجودة لكل مدرسة، أو تتمّ استشارتهم عن كثب في شأن عملية ضمان الجودة. تساهم هذه المجالس في ضمان الجودة من خلال التحقق من معايير الجودة بما فيها تلك المتعلقة بالتعلم في مكان العمل، وتقوم بتقييمها ورصدها. • تقوم مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة والعامّة بإدارة التقييم الذاتي مقارنةً بمعايير محددة مسبقاً. • تقوم مجالس المهارات القطاعية بتطوير معايير الجودة القطاعية وإتاحتها للجمهور. كما تقوم مدارس التعليم والتدريب المهني والتقني بمواءمة مخرجات التعلم مع المعايير المهنية. 	<p>على المدى المتوسط (3-5 سنوات)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تنظّم هيئة الاعتماد (الوطنية و/أو الدولية) تقييماً خارجياً للمدرسة لضمان امتثالها لمعايير الجودة المحددة مسبقاً. وسيحدّد التقييم الخارجي الذي يتضمّن زيارة ميدانية إلى المدرسة واجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، نقاط القوة الرئيسة ومجالات التطوير على المستوى المؤسسي، والتي تقدّم بناءً عليها مدرسة التعليم والتدريب المهني والتقني خطة التطوير الخاصة بها للعام المقبل. • يضع مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني خطة تطوير بناءً على نتائج الاعتماد. ويسعى هؤلاء المقدّمون إلى تجديد اعتمادهم بشكل دوري. 	<p>على المدى الطويل</p>

معايير الجودة:

توجد آليات فاعلة لإشراك ممثلي القطاعات في تطوير البرامج ومراجعتها.

على المدى القصير (سنة - سنتين)	<ul style="list-style-type: none">• يستشير مقدمو الخدمات غير الرسميين أصحاب العمل بانتظام من خلال مناقشات جماعية مركزة حسب الاختصاص لتعزيز ملاءمة سوق العمل. وبهذه الطريقة، تتم دعوة عددا مختارا من أصحاب العمل للمشاركة في الاستشارات المدرسية، وتوجيه تحديد احتياجات سوق العمل والكفاءات الأساسية المطلوبة لتطوير المناهج الدراسية. ناهيك عن ذلك، يشارك أصحاب العمل في تقييمات العمل العملي، ما يسهل التعلم في مكان العمل والتعيين الوظيفي والتحقق من معايير الكفايات والتقييم.
على المدى المتوسط (3-5 سنوات)	<ul style="list-style-type: none">• تقوم مجالس المهارات القطاعية (SSCs) بتطوير أو التحقق من صحة المعايير المهنية أو الكفاءات الرئيسة المطلوبة للمهن المطلوبة في القطاع، والتي سيتم استخدامها كأساس لتطوير المناهج وتقييمها واعتمادها في التدريب المهني القصير الأجل.• تقييم SSCs روابط أوثق مع مقدمي الخدمات المهنية لتعزيز ملاءمة سوق العمل، بما في ذلك من خلال المشاركة في الاستشارات المدرسية مع مدارس ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني، والمشاركة في التقييمات، وتسهيل التعلم في مكان العمل والتعيين الوظيفي وتوفير التجهيزات.
على المدى الطويل	<ul style="list-style-type: none">• قد تقدّم SSCs شهادتها الخاصة للخريجين الذين يثبتون أنهم اكتسبوا الكفاءات المطلوبة بنجاح في مهنة معينة، أو للخريجين الذين أكملوا التدريب المهني بنجاح.

التعليم والتعلم: جودة المعلمين

معايير الجودة:

الموارد مخصصة على وجه التحديد لضمان جودة أعضاء هيئة التدريس والمقيمين.

على المدى القصير (سنة - سنتين)	<ul style="list-style-type: none">• تطلب المدارس إجراء تطوير مهني مستمرّ لمعلمي ومدربي التعليم والتدريب المهني والتقني مرة واحدة على الأقل كل عامين لضمان تحديث مهاراتهم، من حيث المعرفة التقنية من خلال التعلم في مكان العمل والقدرة التربوية من خلال التطوير المهني المستمرّ.• تعتمد المدارس والمعاهد تقييما لأداء المعلمين بناءً على معايير محدّدة مسبقاً.
على المدى المتوسط (3-5 سنوات)	<ul style="list-style-type: none">• تقوم SSCs بتطوير قائمة من المدربين القطاعيين المؤهلين، وتحديد المتطلبات من حيث التدريب الأولي، وخبرة العمل، والتدريب قبل الخدمة وأثناء الخدمة.• كما تقوم بتطوير وحدة التطوير المهني لمعلمي التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص.

التعليم والتعلم: وجهات نظر المتعلمين

معايير الجودة:

توجد آليات فاعلة للتأكد من أن أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين المعنيين يشاركون في ضمان جودة توفير التعليم.

على المدى القصير (سنة - سنتين)	<ul style="list-style-type: none">• تقدّم المدارس والمعاهد تقييمات الطلاب للمقرر الدراسي في نهاية كل دورة، وتناقش نتائجها على مستوى إدارة المدرسة.
على المدى المتوسط (3-5 سنوات)	<ul style="list-style-type: none">• يتم تحليل استبيانات المتعلمين في عملية التقييم الذاتي.
على المدى الطويل	<ul style="list-style-type: none">• تقوم استبيانات المتعلمين بتوجيه خطط التطوير الذاتي للمدرسة والتفتيش الخارجي الخاص بالمدرسة.

معايير الجودة:

توجد آليات فاعلة لتتبع مخرجات سوق العمل للخريجين واستخدام المهارات في مكان العمل.

<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مكاتب التوجيه والتوظيف (GEO) في جميع المدارس الخاصة والعامّة. حيثما تتوافر هذه المكاتب (يبلغ عددها 23 حتى الآن)، ينبغي أن يكون لديها ممثل في المجالس الاستشارية المدرسية، حيثما أمكن. • تقوم المدارس النموذجية للتعليم والتدريب المهني والتقني بتطوير قدرات GEO في التوجيه المهني والتوظيف وتقييم مخرجات سوق العمل للخريجين من خلال دراسات التتبع. • توفّر المنظمات الدولية المتخصصة الموارد التقنية إلى GEOs، وتوفّر نماذج لاستطلاعات أصحاب العمل، ونماذج الرضا، وإجراءات التقييم، والمبادئ التوجيهية لتطوير المناهج والتدريب القائم على الكفايات، وإجراءات التوظيف وتقييم المدربين، إلخ. 	<p>على المدى القصير (سنة - سنتين)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطلق مكاتب التوجيه والتوظيف دراسات التتبع بعد تخرّج مجموعة من الخريجين لتتبع وضعهم الوظيفي، والتعرف إلى خصائص الوظيفة بما فيها الراتب والوظيفة والمسؤوليات الرئيسية والرضا الوظيفي. • تجري المكاتب استطلاعات عن رضا صاحب العمل أثناء وبعد التعلّم في مكان العمل. • تُستخدم نتائج استطلاعات أصحاب العمل خلال التعلّم في مكان العمل لتوجيه خطة تطوير المدرسة. 	<p>على المدى المتوسط (3-5 سنوات)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تجري مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بانتظام دراسات تتبّع واستطلاعات عن رضا أصحاب العمل، باستخدامها كمؤشرات على ملاءمة سوق العمل في التقييمات الذاتية الخاصة بها. وتقوم النتائج بتوجيه تصميم المناهج والمراجعات، مع الآثار المترتبة على المعدات المطلوبة. • حيثما أمكن، تقدّم SSCs بانتظام ملاحظات إلى المدارس حول ملاءمة المهارات وجودتها وتحديثها 	<p>على المدى الطويل</p>

روابط سوق العمل و SSCs

<ul style="list-style-type: none"> • تقوم المدارس النموذجية الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني بإنشاء مجالس استشارية مدرسية، مع ممثل واحد على الأقل من أصحاب العمل لكل اختصاص رئيسي يتمّ تدريسه في المدرسة. وتجتمع هذه المجالس على أساس ربع سنوي على الأقل، لتقييم جوانب مختلفة من الأداء ودعم تطوير معايير التدريب والتحقق منها. • يشكّل رواد القطاعات SSCs في القطاعات ذات الأولوية. تشمل هذه المجالس أصحاب العمل والنقابات العمالية وممثلين عن قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني والجمعيات المهنية ذات الصلة بالقطاع، مع مسؤول من MEHE/DGTVE مدعو للمشاركة كمرآب. 	<p>على المدى القصير (سنة - سنتين)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تقوم SSCs بتطوير معايير الجودة القطاعية أو التحقق من صحتها وتعميمها على الجمهور. وتعمل المعايير القطاعية على توجيه تطوير المناهج الدراسية لمقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص الذين يعتمدون النهج القائم على الكفايات. • تقوم SSCs بتطوير قائمة تحقق من التجهيزات لكل برنامج، يتمّ تحديثها بانتظام. • تجري SSCs تقييمات قطاعية لسوق العمل وذلك لإرشاد مقدمي الخدمات في شأن اتجاهات سوق العمل الإقليمية والوطنية ومتطلبات المهارات القطاعية. • كما تتحقق SSCs من معايير التقييم لضمان تقييم جميع المتدربين بنفس الطريقة. 	<p>على المدى المتوسط (3-5 سنوات)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تقوم SSCs بتطوير وتقديم شهادة قصيرة للتدريب والتقييم للمعلمين، والتي تعلّم المدربين كيفية تصميم التدريب المهني وإنجازه وتقييمه في المهن الأساسية. • يقدّم مقدّمو التدريب المعتمدون المعترف بهم من قبل SSC دورات تدريبية مرتبطة باحتياجات القطاعات. 	<p>على المدى الطويل</p>

في الختام، على الرغم من أنّ هذه الدراسة تقدّم سيناريوهين، لا يستبعد أي منهما الآخر. فمعايير الجودة الوطنية توجّه، بشكلٍ مثالي، عمل مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الملتزمة بضمان الجودة، لأنه بغض النظر عن مدى نجاح النهج التصاعدي، لا يمكن في نهاية المطاف استدامة أو مواءمة ضمان الجودة من دون إطار وطني لتوجيه عملية ضمان الجودة. بالتالي، تؤكد هذه الدراسة على حاجة الحكومة، وخصوصاً المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم العالي، إلى قيادة الجهود الوطنية لتعزيز ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني على المستويين المؤسسي والبرنامجي، والسعي إلى إرساء إطار وطني لضمان الجودة.

1. [Australian Government, Department of Education, Employment and Workplace Relations \(2009\). Comparisons of International Quality Assurance Systems for Vocational Education and Training.](#)
2. CEDEFOP (2019). Vocational Education and Training in Finland: Short Description. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2011.
3. CEDEFOP (2013). [Quality Assurance in VET and Higher Education for Improving their Permeability. Report of the Joint Expert Seminar on Quality Assurance in vocational education and training and higher education for improving their permeability.](#) 22-23 October 2013. Brussels.
4. CEDEFOP (2011). [Glossary: Quality in Education and Training.](#)
5. CEDEFOP (2009). [Accreditation and quality assurance in vocational education and training: Selected European approaches.](#)
6. CEDEFOP. Handbook for VET providers: Supporting internal quality management and quality culture. Andersen, Ole Dibbern & Helms, Niels Henrik (2019). [Vocational education and training in Europe: Denmark. Cedefop ReferNet VET in Europe reports \(2018\).](#)
7. ETF(2020). [Country Strategy Paper 2020 Update: Jordan.](#)
8. ETF (2020). ETF Forum for Quality Assurance in Vocational Education and Training. Country Fiche. March 2020.
9. ETF (2020). [Quality Assurance in Vocational Education and Training in Lebanon. ETF Forum Member Institution: Directorate General of Vocational and Technical Education.](#) March 2020.
10. ETF (2020) [Torino Process 2018-2020 Lebanon: National Report.](#) March 2020.
11. ETF (2020). [Policies for Human Capital Development Lebanon.](#) An ETF Torino Process Assessment.
12. ETF (2019b). Jordan: Education, Training and Employment Developments 2019.
13. ETF (2014). [Mapping Vocational Education and Training Governance in Lebanon.](#)
14. ETF (1999). [Overview of Vocational Training and Education in Lebanon.](#)
15. EQAVET. [Glossary](#)
16. EQAVET. [Study on the indicators proposed in the European Quality Assurance Reference Framework for VET.](#)
17. European Union, EQAVET (2103). Quality assurance in VET and Higher Education for improving their permeability: Report of the Joint Expert Seminar on Quality Assurance in vocational education and training (VET) and higher education for improving their permeability. 22-23 October 2013. Brussels.
18. European Union (2017). [Council Recommendation of 20 November 2017 on tracking graduates](#)

19. European Parliament, Council of the European Union (2009), Recommendation of the European Parliament and of the Council of 18 June 2009 on the establishment of a European quality assurance reference framework for vocational education and training. Official Journal of the European Union, C 155, 8.7.2009, pp. 1-9.
20. EQAVET [Newsletter](#). December 2019: Issue 20.
21. Gasskov, V. (2018). Development of Occupational Standards, Qualifications and Skills Assessment Instruments.
22. Mohamed Abdel Rahman (2019). Technical Assistance for a more practice oriented VTE in Lebanon: Regulations for the School Consultative Board. GIZ.
23. ILO (2001). Guidelines on Occupational Safety and Health Management Systems.
24. ILO (2020). [Competency-Based Training: An Introductory Manual for Practitioners](#).
25. ILO and FAO (2021) Upgrading the Technical Agriculture Education System in Lebanon. Final Report.
26. Lao PDR Ministry of Education and UNESCO Bangkok Asia and Pacific Regional Bureau for Education (2011). [Technical and Vocational Education and Training Institution Quality Assurance Manual](#).
27. Misko, Josie (2015). [Regulating and quality-assuring VET: international developments](#). National Centre for Vocational Education Research.
28. New Zealand Government (2016). The New Zealand Qualifications Framework.
29. [Recommendation of the European Parliament and of the Council of 18 June 2009 on the establishment of a European Quality Assurance Reference Framework for Vocational Education and Training](#). 2009/C
30. UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training (2012). [World TVET Database Jamaica](#).
31. UNESCO -UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training (2020). [TVET Country Profiles Singapore](#).
32. UNESCO (2017). [A synthesis of best practices in TVET quality assurance in selected South Asian countries](#).
33. World Bank (2018). [Technical and Vocational Education and Training: Lessons from China](#).

الملاحق 1: المقابلات

أ. المنظمات الحكومية

المنظمة	الاسم	المنصب	تاريخ الاجتماع
1 المديرية العامة للتعليم المهني والتقني	جوزيف يونس	رئيس قسم المراقبة والامتحانات	28 أكتوبر 2020
	طوني راشد	رئيس قسم التدريب المهني	28 أكتوبر 2020، 10 فبراير 2021
2 وزارة الزراعة	فاطمة الحلباوي	رئيسة مصلحة التعليم والإرشاد	1 ديسمبر 2020، 2 فبراير 2021
3 المؤسسة الوطنية للاستخدام	إيلي برباري	رئيس مصلحة التوجيه والرعاية المهنية	27 أكتوبر 2020، 21 يناير 2021
4 مركز التدريب المهني الوطني	حسن نصر الله	رئيس	28 أكتوبر 2020

ب. المنظمات الدولية

المنظمة	الاسم	المنصب	تاريخ الاجتماع
1 الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	إنزو شيولا	قائد فريق التعليم المهني والتقني للجميع في لبنان (VTE4all)	10 فبراير 2021
	ندى مزرن ملكي	خبيرة في نظام VTE اللبناني	19 فبراير 2021
2 اليونيسف	نبيل نقاش	مستشار	11 فبراير 2021
3 مؤسسة التدريب الأوروبية	سيمونا رينالدي	أخصائية في تنمية رأس المال البشري، منسقة دولة لبنان	17 فبراير 2021

ج. المقدّمون من القطاع الخاص

المنظمة	الاسم	المنصب	تاريخ الاجتماع
1	إيسار جميل	نائب مدير البرامج	26 نوفمبر 2020، 10 فبراير 2021
	سمر خليل	منسقة قطاع سبل العيش	26 نوفمبر 2020، 10 فبراير 2021
2	هنا نعمه حيدر	مديرة الموارد البشرية	26 نوفمبر 2020
3	وائل مقدش	نائب الرئيس للشؤون الإدارية	14 ديسمبر 2020، 28 يناير 2021
4	الأخت سهيلة نداف	مديرة	11 فبراير 2021
	نسرين بيرداويل	مديرة مكتب التوجيه المهني والتوظيف	11 فبراير 2021
5	زينة أبو مارون	مديرة تنفيذية ومديرة تربية	19 نوفمبر 2020، 11 فبراير 2021
6	الأب طلال تعلق	مدير	17 نوفمبر 2020، 9 فبراير 2021
7	مايا بستاني	مديرة البرامج	19 نوفمبر 2020، 2 فبراير 2021
	إيمان آيات الله	مديرة البرامج	19 نوفمبر 2020
8	طارق شبلي	مدير التدريب المهني	26 نوفمبر 2020
9	نورا شاهين	منسقة برنامج التدريب المهني	4 ديسمبر 2020، 26 يناير 2021
10	هدى الحصري	منسقة برنامج الشباب	4 ديسمبر 2020
	صالحة خاطر	منسقة برنامج الشباب	2 فبراير 2021
	ماريو خاطر	مدير البرنامج	2 فبراير 2021
11	حسناء معوض	رئيسة دائرة التعليم والتنمية البشرية	24 نوفمبر 2020
12	سمر بولس	مدير عام مؤسسة الصفدي	25 نوفمبر 2020، 25 يناير 2021

◀ الملحق 2: مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
اعتماد مقدّم التعليم والتدريب المهني والتقني	اعتراف رسمي خارجي من قبل طرف ثالث يؤكد أن مقدّم الخدمات قادر على تأدية مهام محدّدة بكفاءة وأنه ممثّل لمعايير الجودة المحدّدة مسبقاً. ويتمّ الاعتماد عادة من قبل هيئات تشريعية أو مهنية.
تقييم مخرجات التعلم	التقييم عملية ضمان مخرجات التعلم لجهة اكتساب المعرفة والمهارات و/أو الكفاءات.
معايير التقييم	بيان يحدّد مخرجات التعلّم لجهة ما المتوقع من المتعلّم معرفته وإنجازه عند إتمام التعلّم.
معايير الشهادة	"تشير معايير الشهادة إلى بيانات القوانين التي ينبغي تطبيقها بغية الحصول على شهادة أو دبلوم والحقوق ذات الصلة". المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني 2011 (CEDEFOP).
الكفايات	"قدرة مثبتة على تطبيق المعرفة، والمهارات، والسلوكيات لإنجاز نشاطات العمل بنجاح، مقابل معيار أدائي محدّد، كما هو متوقّع في مكان العمل في الواقع". يمكن أن تكون الكفاءات تقنية أو مستعرضة/عامة، وهي تُسمّى أيضاً بالمهارات الحياتية، قابلية الاستخدام أو المهارات الحياتية. منظمة العمل الدولية 2020. "القدرة والجهوزية على استخدام المعرفة، والمهارات، والكفاءات الشخصية والاجتماعية والمنهجية في حالات العمل أو الدراسة، وللتطور المهني والشخصي. تُفهم الكفايات في هذا الصدد كمهارات العمل." (German DQR, 2009, p.3)
المعيار التربوي	"بيان للأهداف التعليمية، ومحتوى المنهج الدراسي، ومتطلّبات الإدخال، والموارد المطلوبة لتحقيق أهداف التعلّم".
مخرجات التعلّم	"بيان عمّا يعرفه المتعلّم، ويفهمه، ويتمكّن من إنجازه عند إتمام التعلّم، وذلك لجهة المعرفة والمهارات والكفاءات". المفوضية الأوروبية (2008ب)
المعايير المهنية	المعايير المهنية التي تُستخدم بالتبادل مع معايير الكفايات هي "معايير قائمة على الأدلة لأداء كفاء في مكان العمل، تمّت الموافقة عليها من قبل عيّنة تمثيلية من أصحاب العمل وأصحاب مصلحة آخرين". تحدّد المعايير المهنية الحدّ الأدنى من المتطلّبات لجهة المعرفة (ما يعرفه الأشخاص) والمهارات (ما يمكن أن يفعله الأشخاص) لأداء كفاء ضمن سياق "مكان عمل محدّد". منظمة العمل الدولية 2018. تحدّد المعايير المهنية الكفاءات أو المعرفة، والمهارات، والسلوكيات المطلوبة لأداء مهمّة معيّنة بنجاح، وتوجيه المنهج الدراسي وتطوير التقييم. ويتمّ وضع هذه المعايير من قبل خبراء في هذا المجال، بتشاور وثيق مع مشرفين على العمل وعاملين لضمان صحتها. وعندما تُعتمد المعايير المهنية من قطاع معيّن وتحصل على موافقته، تُسمّى المعايير القطاعية. ⁹⁵
ضمان الجودة	يضع الأسس اللازمة لاعتماد مقدّم الخدمات والبرامج.
معايير الكفايات	المعرفة والمهارات والقدرات التقنية المطلوبة لممارسة مهنة بكفاءة.
دورة الجودة	تُعرف أيضاً بدورة PDCA المكوّنة من 4 مراحل: (1) خطّط، (2) نفّذ، (3) تحقّق، (4) صحّح.
مؤشر الجودة	مؤشر تمّت الموافقة عليه رسمياً ومُستخدم لتقييم أداء الجودة.

المصطلح	التعريف
معيّار أو مقياس الجودة	المواصفات أو المبادئ التوجيهية المُستخدمة كنقطة مرجعية لأساس ضمان الجودة والتي يَتَمّ قياس الجودة مقارنةً بها. يتَمّ وضع المعايير من خلال الممارسات الفضلى والحدّ الأدنى من المقاييس المنصوص عليها في القوانين. ويمكن التمييز بين معايير مختلفة على مستوى الإدخال والعمليات والمخرجات. ويمكن تقسيمها بعدها إلى معايير الكفايات، والمعايير التربوية، والمهنية، والتقييمية، ومعايير الموافقة والمصادقة.
الإطار الوطني للمؤهلات	تصنيف المؤهلات يسمح بالمقارنة بينها.
التقييم الذاتي لمقدّم التعليم والتدريب المهني	مراجعة داخلية لجودة توفير التعليم بالاستناد إلى معايير محدّدة سابقاً.
معيّار المصادقة	"بيانات عن مستويات الإنجازات التي ينبغي تحقيقها من قبل الفرد الذي يتَمّ تقييمه، والنهج المُستخدم". المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني.

المصدر: مؤسسة التدريب الأوروبية، المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني (2011)، إطار ضمان الجودة الأوروبية في التعليم والتدريب المهني، منظمة العمل الدولية.

بدعم من



Kingdom of the Netherlands

منظمة
العمل
الدولية

